جامعة 8 مـــــاي 1945 قالـــــمة
كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والإجتـــــماعية
قسم التـــــــاريخ

بنك دي روما ودوره في التمهيد للاحتلال الإيطالي في ليبيا (1907م- 1911م)

مذكـــــرة مقـــــدمة لـــــنيل شـــــهادة المـــــاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- فريال عواسة.
- إسمهان حمري.

إشـــراف الأستاذ:
د/الحواس غربي

لجنة المناقشة

الأســـتاذ	الرتـــــــبة	الصـــــفة	الجامـــــــــعة
د/الحواس غربي	أستاذ محاضر "ب"	مـشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د/ياسر فركوس	أستاذ مساعد "ب"	مـــــناقشـــــا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د/عبد الكريم قرين	أستاذ مساعد "ب"	رئيـــــــسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2018 - 2019م

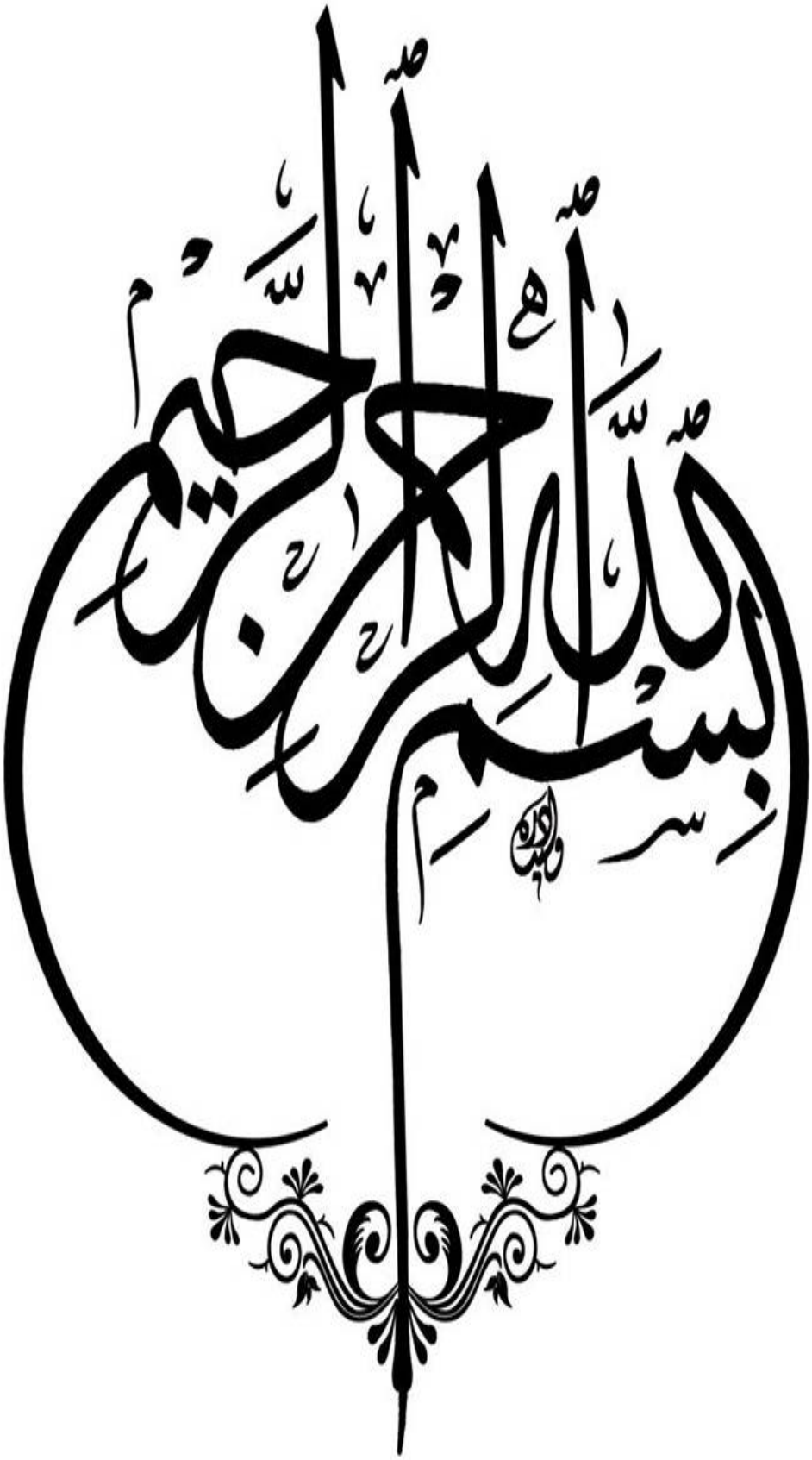
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر لله القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل:

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

سورة يوسف، الآية: 76.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه اجمعين

نتقدم بالشكر والإمتنان العظيم والتقدير إلى الأستاذ الكريم: "غربي الحواس". لما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد. فنسأل المولى تبارك وتعالى أن يبارك له فيه وأن يمد له في عمره.

كما نشكر الباحثين الليبيين المساهمين في إثراء البحوث الأكاديمية. خاصة مكتبة دار الفرجاني (فرع لندن). الذي وفر لنا كتاب وهبي البوري (بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا). خاصة الأستاذ المحترم: أسامة الفرجاني لتواصله الدائم معنا واهتمامه بالباحثين وطلاب الدراسات التاريخية. ايضا الدكتور الليبي: سالم علي سالم عبد السلام.

أيضا نتقدم بجزيل الشكر إلى كل اساتذة ودكاترة قسم التاريخ. ومن ساندنا من قريب أو من بعيد.

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا)

أهدي ثمرة جهدي إلى: .....والدي أطال الله لعمرهما.

إلى أبي سندي و عوني و قدوتي عبد الرحمـــــان،وإلى أمي التي سهرت و تعبت لترى نجاح ابنتها معافة ســـامية ،أقاسمكم فرحتي التي لافرحة دونكما و كمال هنائي.أيضا إلى إخوتي :آدم،حكيم ،محمد أمين،نرجس.

إلى زوجي و رفيق دربي و معيني في حياتي صابر بوعزيز،أهديك عملي وبارك الله لنا في حياتنا إن شاء الله،وأشكر والديك الأعزاء اللذان أحبهما في مقام والديي.أطال الله في عمرهما.

إلى جدي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه عبد الحق عواسة.وجداي أطال الله في عمرهما علي معافة و فطيمة سلطاني،أيضا أعمامي:محمد –هارون.وأخوالي.خالاتي:عبد الرحمان و مالك.حبيبة ،فهيمة،سميرة.وأبنائهم:

دانة،عبدو،آلاء،رحمة،سيرين،دعاء،أسماء،شمس الدين،أمين،يونس،ريحانة.

الطالبة عواســـــــــــــة فريال

ثمرة الجهد المتواصل،ومشاركة البحث خلقت روح التعاون و المثابرة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

[سورة التوبة، الآية: 105]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جلّ جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة... وإلى نبي الرحمة ونور العالمين الرسول عليه افضل الصلاة والسلام.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك يا "أبي العزيز" نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

وإلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الجد وإلى معنى الحنان والتفاني. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة". وغلى المحبة التي لا تنتهي، إلى "إخوتي" الذين حفروا في روحي معنى الأخوة الحقيقية "بثينة ولميس" وإلى جميع أفراد عائلتي من خال وخالة وعم وعمة. وإلى من شاركته كل حياتي إلى "زوجي" ورفيق دربي وتاج رأسي "عماد بشايرية" الذي ساعدني وشجعني في إتمام وإنجاز هذا العمل المتواضع. أسأل الله أن يحفظه لي من كل شر. وإلى امي الثانية (أم زوجي) "بشيرة" لها كل الحب والاحترام حماك الله وأدامك وأطال في عمرك. وإلى إخوات زوجي: "سمية وملاك وخلود وأمين" وفقكم الله وحفظكم. وغلى جميع أصدقائي الذين شاركوني افراحي واحزاني. الذين عرفت كيف أجدهم وعلموني كيف لا أضيعهم: "فريال. مروة. سعيدة. كلثوم. بسمة". وإلى كل زملائي في دفعة الماستر 02 وإلى كل من يعرف الطالبة الباحثة: "حمري إسمهان"

ومن لم اذكره فليسامحني

قائمة المختصرات

بالعربية	
تر	ترجمة
تع	تعريب
مر	مراجعة
تق	تقديم
تح	تحقيق
مج	مجلد
ج	جزء
ط	الطبعة
د ب	دون بلد
د س	دون سنة
د ص	دون صفحة
ص	صفحة
ص ص	تعدد الصفحات
بالفرنسية	
Page	P
2 page	pp
Ibidem	Ibid
Volume	vol

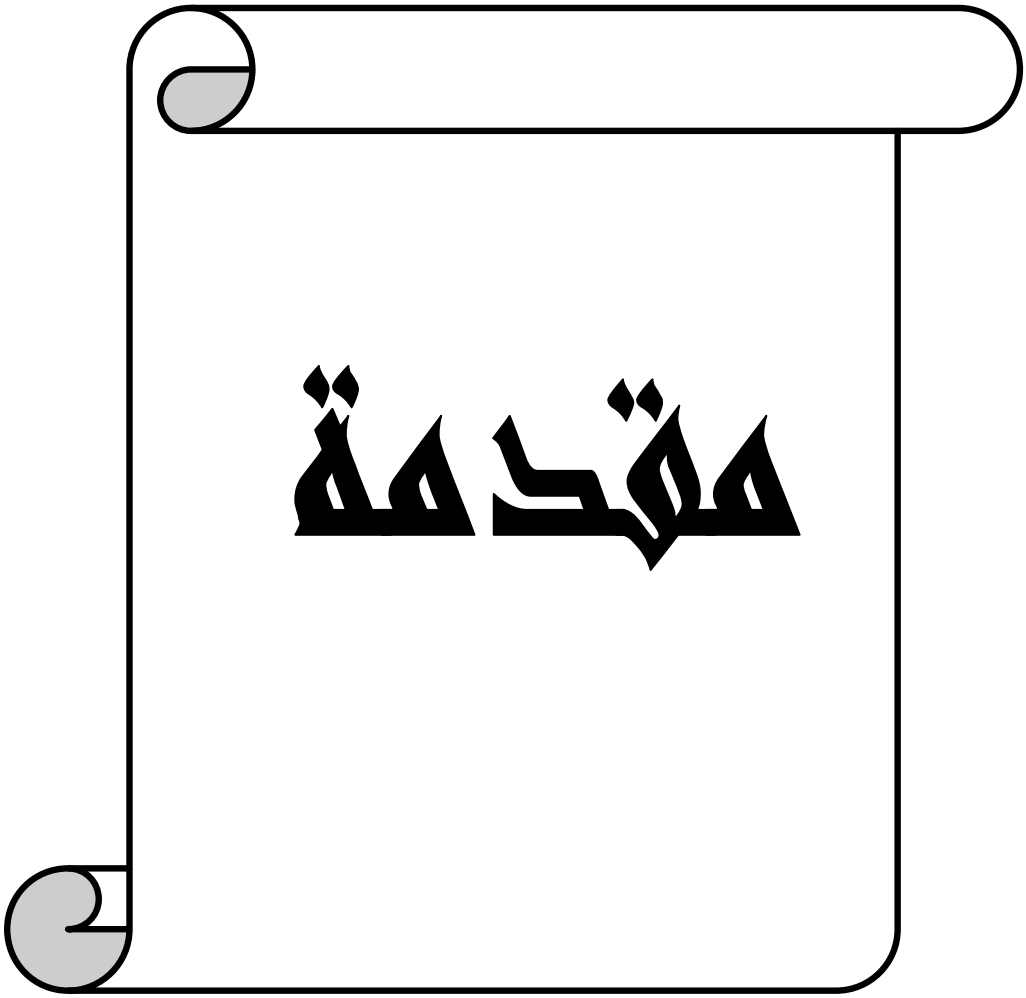
مقدمة

أطلت إيطاليا على الساحة الدولية كدولة كبيرة مستقلة، في الوقت الذي سيطرت فيه الدول الأوروبية والإمبريالية على معظم أراضي إفريقيا وآسيا، حولت أجزائها إلى مستعمرات ومحميات ومناطق نفوذ، حيث أثرت هذه الموجة المطالبة بحق إيطاليا في أن يكون لها مستعمرات مثل نظراتها، فبعد مؤتمر برلين1884م تخلّت إيطاليا على مبادئها الليبرالية، وهو المؤتمر الذي وزعت فيه الممتلكات على الدول الأوروبية، وخرجت منه إيطاليا بخيبة امل شديدة، بعد أن ضاعت منها تونس، أيضا الهزيمة الفادحة التي تلقتها في معركة عدوة (1896). توجب عليها الزحف نحو طرابلس الغرب، وتعويض هذه الخسارة، ففي الظروف الداخلية التي تمر بها الولاية واضطراب الأمن وعدم الاستقرار جعلها هدفا للمستعمر.

وفي إطار تداول فكرة التنافس الإستعماري،وبداية التمهيد الإيطالي للاستيلاء على ليبيا (كآخر فرصة في الشمال الإفريقي)، المتمثل في البعثات التبشيرية والتجسسية، أيضا الدور الذي لعبته الجالية الإيطالية (الاقتصادي – الديني – السياسي)، برز بنك دي روما، كعامل رئيسي في سياسة التوغل السلمي الرامية إلى التغلغل الهادئ والتدريجي (اقتصاديا-سياسيا). إلى أن يتم الاستيلاء على البلاد دون قتال أو حرب، حيث أثار جدلا واسعا وموضوعا للباحثين الليبيين والإيطاليين حول أثر نشاط بنك دي روما ومن خلال فشله في مهمته وحول دوره في التعجيل بالغزو العسكري.

أهمية الموضوع:

تتمثل بالدرجة الأولى:

- أهمية الفترة التي مرت بها ليبيا الممتدة من 1907م (بداية عملية التوغل السلمي الجاد من خلال فتح فرع لبنك دي روما)، إلى غاية 1911م (تنفيذ بقية العملية ألى وهي الإحتلال العسكري).
- الإشارة للمبادرات الاقتصادية من خلال دعم المشروع الإيطالي المتمثل في فتح فرع بنك دي روما المتشبه بحصان طروادة.

- دور البنك من خلال الربط بين ممارسة الامتيازات المتمثلة في النشاط الاقتصادي، وبين تطبيق المهمة السياسية والتدخل في شؤون الحكومة الإيطالية.
- مكانة البنك في الولاية، ففي غضون الفترة الممتدة بين 1907- 1911م، استطاع نهب أراضي الليبيين والتلاعب بالملكيات العقارية ورفع مستوى رؤوس الأموال.
- لعل اختيار الحكومة للسبيل المصرفي ودعم قراراته الاثر الواضح لافتقاد إيطاليا الخصائص الاقتصادية ما لم تفقده الولاية الليبية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة تاريخ ليبيا، التي تعتبر امتدادا حقيقيا لشمال إفريقيا.
- محاولة تحليل ودراسة الحيثيات التي أدت لغزو ليبيا، والوقوف على الأسباب الحقيقية للأطماع الإيطالية.
- الرغبة في تناول موضوع قليل الدراسة، والبالغ الأهمية في تاريخ ليبيا المعاصر، وحاجة البحث إلى دراسة تحليلية- اقتصادية وفتح وثائق وملفات حوله.

- **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية موضوع الدراسة، حيث كان البنك قد اتخذ هذا الشكل المشابه للأساليب الاقتصادية الاستعمارية البريطانية.
- كان نشاط شراء الأراضي من ممهدات الاستعمار والاستيطان.
- إدراك دور البنك في هذه الفترة، ففي ظاهره واحد من المقتصدين الأجانب في الولاية، أما باطنه فيكمن في التحضير للظروف الملائمة للوجود الإيطالي.
- تمثل ليبيا نموذج للمبادرات الأجنبية، بالرغم من صدها للممارسات الاستعمارية وتواطئ بعض الولاة مع إيطاليا.

الإشكالية:

تناولنا في هذا العمل مسار ليبيا التاريخي في هاته الفترة (قبل وبعد الاحتلال)، مما دفعنا لطرح الإشكال التالي:

- ما مصير طرابلس الغرب من نشاط بنك دي روما؟ وما هي نتائج هذا التوغل؟.

واندرجت تساؤلات:

- فيما تمثلت الأطماع الإيطالية في ليبيا؟ وما هي الوسائل التي انتهجتها؟
- ما هي نشاطات بنك دي روما الاقتصادية؟ وهل نجح في مهمته؟
- بعد الضغط على الحكومة الإيطالية بالتعجيل للغزو، هل حقق البنك مساعيه أم خسر وطالب بالتعويض؟
- ما مصير البنك بعد الاحتلال البريطاني لليبيا 1943؟

الخطة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، قسمنا الموضوع إلى مقدمة و3 فصول وخاتمة.

الفصل الأول: تطرقنا فيه عن الأطماع الإيطالية في ليبيا، أما المبحث الثاني تناولنا الوسائل المنتهجة في الاحتلال الإيطالي.

الفصل الثاني: تطرقنا أيضا إلى التعريف ببنك دي روما، أما المبحث الثاني تمثل في نشاطات البنك الاقتصادية، أما المبحث الثالث فشل البنك في مهمته.

الفصل الثالث: سلطنا فيه الضوء على دور البنك في الضغط السياسي على الحكومة الإيطالية والتعجيل بالغزو، أما المبحث الثاني فهو قرار الغزو الإيطالي وحصيلة البنك من الاحتلال.

وخلصنا في النهاية إلى خاتمة حاولنا من خلالها الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصّل إليها في هاته الدراسة.

المنهج المتبع:

بما أن الموضوع تاريخي بحت، الذي يتناول فترة كانت فيها ليبيا تحت الحكم العثماني ثم انتقلت إلى عهد الاحتلال الإيطالي، أما المنهج الوصفي من خلال تتبع الأحداث كرونولوجيا، كما أن البحث تطرق إلى إحصاء النشاط المصرفي والمالي والاقتصادي. توجب علينا الاستعانة ببيانات تتمثل في: إحصاءات الاستيراد والتصدير (في إطار ممارسة النشاط الاقتصادي قبل الاحتلال)، كما حددنا الوضعية المالية بالبنك عامي (1880-1912)، من أرباح صافية ورؤوس أموال بالموازاة مع الفترات الزمنية، بالإضافة المنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع الحقائق التاريخية (دون المساس بموضوعيتها واتخاذ الحياد)، ثم تحليلها للوصول إلى أسباب ونتائج الاحتلال من خلال دراسة نشاط البنك.

إذن يمكن القول أن هذا العمل اعتمد على المنهج التاريخي الوصفي الإحصائي التحليلي، يثري على البحث الاسلوب العلمي وإبراز انسجامهم.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع، التي ساهمت في إثراء العمل، والتي كان لها دور بالإلمام بجوانب الموضوع من أهمها:

1. المصادر باللغة العربية:

- كتاب جهاد الابطال في طرابلس الغرب لمؤلفه الطاهر الزاوي،حيث واعتمدنا عليه في الفصل الأول:تبلور فكرة الإحتلال الإيطالي لليبيا و أسباب هذا الإحتلال وحيثياته.
- أيضا كتاب فظائع الاستعمار الفاشيستي لـ بشير سعداوي،في الأساليب الثقافية وممارسة النشاط الإقتصادي .هذا المصدر مهم حيث وضح لنا كل مساعي ايطاليا في توغلها للولاية الليبية.
- أيضا مذكرات جيوليتي، تر: خليفة تليسي.الذي وضفناه في الفصل الثالث:في الضغط على الحكومة الايطالية للاحتلال ليبيا .ودوره البنك بالتعجيل بالغزو.

أما المصادر باللغة الاجنبية:

- Paolo Maltese, La térra Promessa. مصدر مهم موضف أيضا في الفصل الثالث اعتمدنا عليه في المساومة و الإبتزاز ومطالبة البنك بالتعويضات والظروف التي واجهها البنك جراء الخسائر.
- Cloddio, G. Segre, Fourth shore l'italian coloniation of libya. المصدر معتمد في الفصل الأول :من خلال ممارسة النشاط الإقتصادي في ليبيا .وأسباب الإحتلال .
- Lieutenant colonel john .s, Bird JR, North African campaign. كما وضفنا هذا المصدر في الفصل الثالث :من خلال مبحث قرار الغزو الإيطالي على ليبيا وحصيلة البنك من الإحتلال.

أيضا جريدة مصدر:

- Journal des débats politiques et littéraires 1814- 1944, (18 octobre 1912). الجريدة مصدروضفناه في الفصل الثالث من خلال الضغط على الحكومة وتبرير عملية الغزو.

2. المراجع باللغة العربية:

- تاريخ أقطار المغرب السياسي الحديث والمعاصر لمؤلفه أحمد إسماعيل راشد.المعتمد في الفصل الأول :من خلال تبلور فكرة الاحتلال وبداية نشاط البنك في ليبيا ،أيضا موقف الليبيين والدولة العثمانية منه.
- كتاب لـ:وهبي البوري، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا،في الفصل الثاني بالدرجة الأولى. حيث كان له الأهمية البالغة في كل عناصر البحث، خاصة نشاط البنك ودوره في الغزو بالتفصيل عكس المراجع الأخرى.
- كتاب المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830- 1932م لـ: عبد اللطيف حميدة، الذي ساعدنا في الفصل الثاني لنشاط البنك.خاصة نشاط شراء الأراضي بالإضافة الى النشاط الأخرى.
- كتاب الحملة الإيطالية على ليبيا لـ: محمود حسن صالح منسي، الذي ساهم في دراسة أسباب وظروف الاحتلال والمساومات الإيطالية في الفصل الأول.

بالأجنبية:

- Rebert craver, the middle colletion:starm cententerices of the near east 1879-1929. المعتمد في الفصل الثالث من خلال الإحتلال العسكري

3. المقالات بالعربية:

- سالم فرج عبد القادر، دور بنك دي روما Banco di Roma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907- 1911).المقال مهم بتوظيف نشاط الجالية الإيطالية في ليبيا و مختلف الإحصائيات .بالإضافة إلى افتتاح فرع بنك روما في ليبيا.

- **بالإيطالية:**

- Contapular Berhe, un impero di carte:l'immagine della libia nelle rivisite turistiche le vie d'italia e libia. المعني بالفصل الأول من خلال بروز فكرة الإحتلال الإيطالي لليبيا .

- **الصعوبات:**

- من الطبيعي أنه لا يخلو بحث أكاديمي من العراقيل الروتينية المعهودة من تشتت المادة العلمية بين مختلف المواقع الإلكترونية وقلتها في المكتبات، وتقارب المعلومات في المراجع وطرحها لنفس المادة العلمية.
- نقص الكتب المتخصصة لهذا الموضوع وصعوبة تحصلنا على المصادر ذلك للدرجة العلمية.
- وجوب الترجمة لإثراء البحث خاصة اللغة الإيطالية.
- أغلب المادة العلمية محفوظة في الأجهزة الإلكترونية، ذلك لصعوبة التحصل عليها، مما عرضها العديد من المرات إلى التلف، حيث عملنا على أخذ الاحتياطات اللازمة.
- صعوبة التنسيق بين المنهج الإحصائي (لغة الأرقام) وبين الأحداث والمؤثرات التاريخية مما أخذت منا الوقت في ربط وتسلسل عناصر البحث.
- لعل الموضوع يحتاج دراسات عليا كوننا لا نستطيع التحصل على الوثائق والمحفوظات الأرشيفية واعتمدنا على مصادر ومراجع ومقالات متوفرة.

الفصل الأول:

ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي 1911م.

المبحث الأول: الأطماع الإيطالية في ليبيا

المبحث الثاني: الوسائل المنتهجة في الإحتلال الإيطالي لليبيا

ظلت الفكرة الإستعمارية تراود الساسة الإيطاليين بعد تحقيق وحدتها القومية في 1870م،كان على ايطاليا انتهاج سياسة دبلوماسية و أخرى سياسة التغلغل السلمي،لتحقيق أهدافها الحقيقة بذرائع مختلفة،فما هي المساومات التي تفاوضت بها مع الدول الأوروبية الكبرى؟وفيما تمثلت سياسة التغلغل السلمي في ليبيا؟

المبحث الأول: الأطماع الإيطالية في ليبيا:

1. تبلور فكرة الاحتلال الإيطالي لليبيا:

بعد أن حققت إيطاليا وحدتها القومية 1870م[1]، بدأت تسير في الاتجاه العام الذي سارت فيه الدول الأوروبية الأخرى، وهو التوسع وإنشاء المستعمرات[2]، وعلى إثر ذلك ازداد طموحها، واشتدت أطماعها وتولدت لديها رغبة قوية في ضرورة دخول حلبة منافسة استعمارية، وخاصة فرنسا وبريطانيا اللتين تمكنتا من وضع أيديهما على معظم شمال إفريقيا[3]، حيث بدأ الإيطاليون ينظرون إلى البحر الأبيض، وقد دفعتهم عوامل طبيعية واقتصادية وسياسية وتاريخية، وكخطوة بدأ التجار الإيطاليون يوفدون إلى ساحل شمال إفريقيا مع بداية العصر الحديث وتطلعوا إلى دواخل القارة، تمثل في تكالب السباق الاستعماري، كما بدأت كل دولة تنظر لنفسها من مرآة القوة الاستعمارية التي تملكها[4].

---

(1) محمود حسن صالح منسى، **الحملة الإيطالية على ليبيا: دراسة وثائقية في إستراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية**، ص 22.

(2) مسعود محمد أعواج وآخرون، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث –للصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي**، وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، المجلس الوطني الانتقالي الليبي، ص 27.

(3) سعود دحدي، **البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842- 1931م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا- المغرب)**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009- 2010، ص 94.

(4) الأديب أحمد إبراهيم دياب، **مجلة دراسات إفريقية من تاريخ الاستعمار الأوروبي في إفريقيا**، المركز الإسلامي الإفريقي في الخرطوم، العدد السادس، 1415هـ- 1995م، ص 02.

وفي إطار تكوين الإمبراطورية الاستعمارية، تطلعت إيطاليا (رغم افتقادها للمغريات الاقتصادية)[1]، كانت الإمبريالية الإيطالية في حاجة إلى ليبيا ترأس جسر للتوسع المطرد في إفريقيا والشرق الأوسط، فخوض البحر الأبيض المتوسط كان في تقدير الإمبرياليين الإيطاليين مجالا طبيعيا لنفوذهم[2].

كانت بداية التوجه الإيطاليين نحو ليبيا قد ولدت في مؤتمر برلين، بعد أن اقترح أحد أعضاء الوفد الفرنسي ترك طرابلس تعويضا لها عن خسارة تونس، وظل موضوع ليبيا يثار في مجلس النواب الإيطالي في كل مرة تقدم فيها الحكومة ميزانيتها إلى المجلس، وكان جدالا متواصلا بين أنصار التوسع الاستعماري وبين الحكومات التي كانت تؤكد اهتمامها بالمحافظة على توازن البحر الأبيض وعلى كيان الإمبراطورية العثمانية، دون الالتزام بالقيام بعمل محدد لتحقيق أطماعها في ليبيا[3].

ظلت فكرة احتلال ليبيا من قبل إيطاليا وضمها إلى مستعمراتها، وليدة بداية القرن العشرين، بل إن هذه الفكرة كانت تراود الساسة الإيطاليين قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولكن ظروف إيطاليا الداخلية والظروف الدولية كانت تحول دون تحقيق إيطاليا لأهدافها[4]، ففي عام 1840م أعلن "بالو" – وهو دبلوماسي إيطالي – أنه من واجب إيطاليا بعد أن اتحدت دويلاتها، البحث عن مستعمرات، إما في طرابلس أو تونس أو الجزر المحيطة بها في البحر الأبيض المتوسط[5].

---

(1) سلام محمد علي حمزة الأسدي، **الغزو الإيطالي لليبيا 1911م بين التسويات الدولية والإستعداد العسكري 1878-1911م**: دراسة تحليلية وثائقية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة القادسية، العدد 13، أيلول 2013م، ص 470.

(2) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917- 1970م**، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، المنهل، 2016، ص 48.

(3) وهبي البوري، **بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا**، مجلس الثقافة العام،2006،ص29-30.

(4) أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أخطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا)**، طبعة أولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1425هـ- 2004م، ص 32.

(5) منصور الشتيوي، **الغزو الإيطالي لليبيا**، القاهرة، 1970، ص 51.

ففي الفترة ذاتها كانت الدولة العثمانية قد ازدادت ضعفا وعجزا عن رد أطماع هذه الدول تجاه المناطق التابعة لها، وفيها أخذت سياسة الغزو والتوسع تشق طريقها تجاه الأقاليم العربية وشمال إفريقيا، فقد قلق الطليان من هذا التنافس وقويت رغبتهم في أن يكونوا أحد أطراف الاستعمار، وكان اقتراح نابليون الثالث إمبراطور فرنسا أثناء اجتماعه مع أوروبيون، وملك سردينيا، فقد أيقظ الرغبة الاستعمارية لديهم وأرادت أن تلعب دورا في السياسة الدولية، وجاء احتلال فرنسا لتونس 1881م، وبريطانيا لمصر عام 1882م، ليثير مخاوفها أكثر، فتحفز الإيطاليون لفرض نفوذهم على ليبيا أواخر القرن التاسع عشر[1].

تزامنت تطلعات إيطاليا الاستعمارية، الهزيمة التي منيت بها أمام الأحباش في موقعة عدوة سنة 1896م[2]، أن طرابلس هي المنفذ الوحيد لها[3]، فطرابلس تقع على مسافة قريبة من إيطاليا، وتربطها علاقات قديمة تمتد جذورها إلى عصر الرومان، أضف إلى ذلك موقع طرابلس من أهمية إستراتيجية، فهي نقطة بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء[4]، وأمام تحقيق الغاية المنشودة، لم تغيب طرابلس الغرب عن تفكيرها، وأن مانشيني (وزير الخارجية الإيطالية) صار يسعى لمحاولة إيطاليا بسط نفوذها، وهو الهدف الذي أراد تحقيقه وهو رأي معظم الساسة الإيطاليون في ذلك الوقت، بالتركيز على آخر ولاية عثمانية في الشمال الإفريقي ويمكن القول بأن مساعيهم في هذا السبيل اتخذت اتجاهين:

---

(1) محمد علي داهش، **عمر المختار وحركة المقاومة المسلحة في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي 1991م- 1931م**، المؤرخ العربي 13، تصور عن الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العدد 39، السنة الخامسة عشر، 1409هـ - 1988م، ص 10.

(2) محمد عبد الله و إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م، ص 105.

(3) محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي**، الجزء 14، الطبعة الثانية، بيروت، 1996م، ص 15.

(4) **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمن اليوم (ليبيا- السودان- المغرب)**، الجزء 19- 20، Edito Greps 93 international، 1999- 1998، ص 18.

الاتجاه الأول (السياسي): يتمثل في السعي للحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية الكبرى،أو على الأقل عدم معارضة هذه الدول للخطوة التي ستقدم عليها إيطاليا، وذلك تجنبا للقيام صعوبات دولية في وجه العمل الإيطالي.

الاتجاه الثاني: وهو يسير في خط متواز مع الاتجاه الأول، ويتمثل في التغلغل لمختلف شؤون القطر الليبي وتدعيمه خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية حتى يتدعم النفوذ الإيطالي هناك وبذلك يصير من السهل السيطرة عليه سياسيا وعسكريا[1]، والتي كحسوبا عليها الدور في عداد السياسية الدولية[2].

ساهمت الصحافة في طرح آراء متعجلة غير مدروسة، اتخذت من عداء الاستعمار أساسا لطرح معتقدات غير موثقة حول المطامع الإيطالية في ليبيا[3]، والتركيز على هذه القاعدة؛ توجب توزيع المصالح الإيطالية التي تدخل مجال الشعوب الإسلامية، التي ينبغي عليها أن توطد موقعها في إفريقيا لكي تحيل هذه المواقع (كما سبق الذكر)، للتغلغل الاقتصادي والسياسي في أعماق إفريقيا[4]، حيث اعتبرتها كنوع من التعويض لخسارة بعض المناطق[5]، وللأخذ بهذا السبيل، بادرت المجلات الإيطالية بالقول: "...بالنسبة للكثيرين حلت قراءة المجلة الرحلة نفسها، ممثلة مصدرا للمعرفة يرضي الفضول الطبيعي في استكشاف الأماكن البعيدة، للدور النفسي للقنوات نشر الدعاية الاستعمارية، في تناغم مع توجيهات النظام الفاشي..."[6].

---

(1) محمود حسن صالح حسن، الحملة الإيطالية على ليبيا، المرجع السابق، ص 24- 26.

(2) محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 235.

(3) أسماء مصطفى الأسطى، **قوانين الصحافة في عهد الاحتلال الإيطالي 1991- 1943م**، ص 21.

(4) Contapluar, **l'Italia musulmana**, Roma, 1982, pp 44- 46.

(5) عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830- 1932م**، مجلد 1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 68.

(6) Simona Berhe, **un Impero di carte : l'immagine della libia nelle rivisite turistiche le vie d'italia e libia**, home page, 27 september 2018, 16 :04.

2. الأسباب وذرائع الاحتلال الإيطالي:

أ. الأسباب الحقيقية للغزو:

1. الأسباب الاقتصادية:

كان المشروع الاستعماري الإيطالي في ليبيا مدفوعا بعوامل اقتصادية إيديولوجية، في عام 1880م، دعا الرأسماليون والصناعيون والقوميون والكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا إلى التوسع الاستعماري، يرتكز تبرير هذه القوى الاجتماعية الإيطالية للاستعمار على حق إيطاليا كبقية الدول الأوروبية الأخرى في الاستيلاء على المستعمرات[1].

لعل الدافع الاقتصادي يعتبر على رأس الدوافع جميعا، نتج عن حقدهم على احتكار ذلك العصر هي الدافع الرئيسي لامتلاك المستعمرات، واستمرت هذه الروح طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان لكل سلطة استعمارية احتكار تام في مستعمراتها[2]، حيث كان لغزو ليبيا هو مفتاح الدخول إلى إفريقيا من خلال السعي للكسب الاقتصادي والسيطرة على منابع الماء، وقد جندت في هذه الحرب الكثير من الليبيين[3].

كما وضح بشير سعداوي بهذا الصدد في كتاب فظائع الاستعمار الفاشي من خلال: "...إن الأمر الذي لا شك به هو أن الاستعمار نتيجة اقتصادية مباشرة: وكأي مظهر من مظاهر الحياة، فمنذ الآونة التي توصلت فيها البرجوازية الصناعية إلى السيطرة على مقدرات الحكم، بدأ الاستعمار يظهر بمظهره الاقتصادي البحث، فهي محتاجة إلى مواد أولية، وهي محتاجة إلى أسواق تجارية وتحت تأثير هذا العامل تنطلق وراء ما تتطلبه صناعتها، فنشاهد الدول المستعمرة تقنع بمنافع محدودة لتأمين التبادل التجاري، فنستطيع القول أن الظاهرة

---

(1) عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 197.

(2) محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية والمشكلات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 427.

(3) عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، **المقاومة الليبية للغزو الإيطالي في الفترة 1911 إلى 1918م في مدن شرق ليبيا: دراسة تحليلية**، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير في التاريخ، جامعة أم درمان الإسلامي، السودان، 1433هـ - 2012م، ص 14.

الفارقة لإستعمار القرن العشرين هي الاستعمار الإمبرياليستي، والإستعمار كنتيجة طبيعية للسلطة الرأسمالية"[1].

كما رأت إيطاليا أن الوقت المناسب قد حان للتعجيل بالاستيلاء على القطر الليبي، فقد كان جيوليتي رئيس الوزارة الإيطالية يعتقد أن مختلف الدول (ولا شك أنه يقصد ألمانيا) تسعى لتنمية مصالحها التجارية في طرابلس وسوف تدخل هناك إذا امتنعت إيطاليا أو تأخرت عن فعل ذلك، فقد كان رئيس الوزارة الإيطالية يعتقد أنه إذا لم تستغل إيطاليا إدعاءاتها في طرابلس الغرب فإن دولة أخرى سوف تسبقها، ولما كانت طرابلس هي الإقليم الوحيد الباقي من ساحل إفريقية الشمالي دون الخضوع لنفوذ أي دولة غربية[2].

بالإضافة أن إيطاليا أرادت استغلال الأراضي الشاسعة في طرابلس بالمزارعين الإيطاليين الفائضين الذي لم يمكن لهم استغلال هذه الأراضي وتنميتها، وذلك حلا لمشكلة الهجرة فضلا عن رغبة الإيطاليين في استخدام رؤوس أموالهم واستثمارها في مشروعات تعود عليهم بالنفع، وتدريب الشباب الإيطالي على الأعمال الزراعية المنتجة، حيث أظهرت دراسة زراعية جيولوجية قام بها المكتب الزراعي المحطة الاختبارية الزراعية بأن ليبيا لم تكن عديمة الفائدة، وتمكنت إيطاليا عن طريق استقرار طائفة من مستوطنيها في جوار مدينة طرابلس من تحويل مساحات شاسعة من الأراضي في هذا الإقليم إلى الرأسماليين الإيطاليين[3].

كما عبّر (أجوستيني Agostini) وهو أحد الكتاب الإيطاليين "أن تصبح ليبيا ملجأ رئيسيا للجنس الإيطالي في إفريقيا وأن تُمد إيطاليا الأم بالموارد الخام وتصبح لها سوقا

(1) بشير سعداوي، **فظائع الاستعمار الفاشستي**، جمعية الدفاع عن طرابلس-برقة، ص 08.

(2) محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية في ليبيا، المرجع السابق، ص 40.

(3) سامي هاشم خيالة، **موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية –الليبية 1911م- 1912م**، استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، الجامعة العالمية St. clements، البرنامج التعليمي الجامعي المفتوح، 1431هـ - 2010م، ص 53.

للمنتجات المصنعة"، ومن هذا المنطلق اجتمعت الدوافع الاقتصادية ترسم القرارات والأهداف المراد تحقيقها في ليبيا[1]، كما توضح أيضا في تصريح النائب "قويشارديني" في جلسة البرلمان الإيطالي التي عقدت في الفترة من 04 يونيو عام 1908م، "إن تمركز أية دولة أوروبية في تلك الأراضي[*]* يضر حتما مصالحنا العسكرية وبتقدمنا ونمونا الاقتصادي والتجاري"[2].

- زيادة أرباح الاستثمار الفاتيكان في ليبيا[3].

2. الأسباب الإستراتيجية:

اعتبرت هذه الولاية واحدة من أهم المعابر على الشمال الإفريقي، جعل منها حلقة وصل بين المشرق والمغرب وشكل امتداد سواحلها (1900 كم تقريبا)، مع وجود بعض المرافئ الصغيرة عليها حلقة وصل أخرى بين أوروبا في الشمال ومناطق إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد دعم هذا الموقع الإطار الذي حاول ساسة إيطاليا ودعاة الاستعمار لإقامة إمبراطورية كبرى تمتد من سواحل الشمال الإفريقي حيث طرابلس وتتجه جنوبا وشرقا لتضم دارفور والسودان وأثيوبيا وجزءا كبيرا من مناطق شرق إفريقيا.

تميز موقع طرابلس منطلقا من حيث المزايا بالسيطرة على الناحية الجنوبية للطرق البحرية للبحر المتوسط، بحيث ساد الاعتقاد لدى الكثيرين منهم بأن هذا البحر يجب أن يكون بحيرة إيطالية خالصة، خاصة سواحل طرابلس وأمن المواصلات، والقرب النسبي بين

---

(1) شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب المصري توزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 216.

(*) يقصد "بالأراضي": ليبيا.

(2) وهبي البوري، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 76.

(3) Cappie eng, **italia –età giolittiana- conquista della libia**, skuola net, 23/10/2010.

جزيرة صقلية وشواطئ ولاية طرابلس، باعتبارها بوابة تدفق ثروات إفريقيا في قلب أوروبا وأهمية القوافل ونشاطها التجاري[1].

كان من أهداف إيطاليا التوسعية إيجاد مجال للهجرة والعمل للإيطاليين، ومهما يكن مدى صحة هذا الإدعاء من عدمه فإن شمال إفريقيا كان أنسب من شرقها كمجال لنشاط الإيطاليين[2].

تحقيق الأطماع الإيطالية في الشمال الإفريقي، وشجعهم على ذلك حالة الضعف التي وصلت إليها الدولة العثمانية[3].

3. الأسباب السياسية والعسكرية:

برز عامل عدم إستقرار النظام السياسي نحو دفع الاتجاه الاستعماري أملا في أن يكون هذا الاتجاه أداة دعم للنظام السياسي، والواقع أن ساسة إيطاليا لعبوا دورا هاما في التأثير على الحياة السياسية فيها خاصة وأنهم في الوقت ذاته كانوا هم صانعي القرار السياسي من خلال (تحقيق أهدافهم الشخصية أو مطامعهم الاستعمارية)[4].

وإذا كانت الدوائر السياسية في إيطاليا تعتبر التوسع بوجه عام وفي القطر الليبي بوجه خاص عملا وطنيا تدعو إليه العاطفة الوطنية والمصالح القومية[5]، كما كان دعاة الفكرة السياسية مدعين أن ليبيا لا يمكن أن تؤلف عملية اقتصادية مرحبة، بل استعمارها

---

(1) عبد الحافظ منصف البوري، **الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1983، ص 83- 87.

(2) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 204- 205.

(3) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري توزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 195.

(4) عبد الحافظ منصف البوري، الغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 69-70.

(5) محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية في ليبيا، المرجع السابق، ص 42.

واستغلالها، وتحويلها إلى قاعدة عسكرية غير مكترثة بحقوق أهل البلاد ودخول هذا المضمار الاستعماري[1].

كما أكدت العديد من الدراسات التي تناولت الغزو الإيطالي بأن أهم أحد أسبابه قيام انقلاب (الاتحاد والترقي) سنة 1908م على السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني)، وضع أمام إيطاليا خيارها الوحيد هو الاحتلال العسكري حسب ما جاء في مذكرات الساسة الإيطاليين، وفي مقدمتهم جيوليتي[2].

شعور الإيطاليون بصغر حجمهم السياسي في المحافل الدولية لانفرادهم بمطالبهم وبالإصرار على تحقيقها أمام أصحاب الأهداف الاستعمارية ورأوا أنه لا مفر من سياسة التحالف الدولي، وتوجب عليها التدخل في الشؤون الليبية[3].

ضعف الوجود العسكري العثماني في ولاية طرابلس من الجنود والسلاح والذي تسهل على القوات الإيطالية العملية الاستعمارية[4].

4. الأسباب القومية والتاريخية:

فمن الناحية القومية، فإن تحقق أمجاد روما القديمة بنشر الثقافة في إفريقيا ابتداء من ليبيا، فإن ضعف الدولة العثمانية وانعدام نفوذها على القبائل الليبية، وتقاعس المسؤولين العثمانيين وتعاون بعض الموظفين العثمانيين من المحليين في الولاية، وضجر السكان من التعسف العثماني واضطراب الأمن، ومحلولة غسل العار الذي لحق بها في معركة عدوة في الحبشة سنة 1896م[5].

---

(1) سامي هاشم خيالة، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية –الليبية 1911م- 1912م، المرجع السابق، ص 53، 54.

(2) سلام محمد علي حمزة الأسدي، **الغزو الإيطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878م-1911م**، المرجع السابق، ص 01.

(3) عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص 14.

(4) عبد الحافظ منصف البوري، المرجع السابق، ص 95.

(5) سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 53- 54.

السعي لرضى الشعب الإيطالي ولإحساسه بأن بلاده تقدم عمل من شأنه إرضاء نعرتهم القومية.

كما أن الدوائر الدينية في إيطاليا كانت تؤيد الوطنيين خصوصا وأن نفوذ الحزب الديني كانت قوية، كما كان الحزب الكاثوليكي في إيطاليا من أشد المؤيدين لضم طرابلس[1].

أيضا كان هدف الغزو القومي المتمثل بالحصول على مستعمرات في شمال إفريقيا، توازن الاحتلال البريطاني لمصر والحماية الفرنسية في تونس، وتعتبر إيطاليا نفسها الأجدر بالاحتلال رغم افتقادها للمغريات الاستعمارية[2].

الحقد الصليبي والمنطق الكانيسي الكاثوليكي تجاه الإسلام[3]، حيث كانت قد وضحت الصورة في مقدمات الغزو، من خلال قصائد الإعداد المعنوي للإعتداء (... إني ذاهب يا أماه لأمحو الإسلام... الأمة الملعونة...)[4].

ب. الأسباب الغير حقيقية (الذرائع):

من الإدعاءات والذرائع ما ادعته إيطاليا من أن الدولة العثمانية لا تنظر إلى إيطاليا كدولة كبرى، وأنه صار من واجب إيطاليا إرغام الدولة العثمانية على إحترامها.

كما أن الحكومة الإيطالية كانت تشكو من عدم توفر الأمن للأرواح والممتلكات الإيطالية في طرابلس وإهمال مصالحها الاقتصادية في الولاية، وأن حياة الإيطاليين هناك مهددة بسبب ما يقوم به أعضاء من جماعة الاتحاد والترقي وبعض الضباط الأتراك من تحريض للأهالي وإثارتهم ضد إيطاليا.

---

(1) محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 42- 43.

(2) صلاح العقاد، **ليبيا المعاصرة**، المطبعة الفنية الحديثة، بيروت، لبنان، ص 13.

(3) عمر بن محمد المجذوب بن حسين الزبيدي، **احتلال منطقة تجمع المجاهدين ببني وليد وما حولها 1923م**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة معارك الجهاد، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 1988م، ص 28.

(4) المرجع نفسه، ص 27.

أيضا من الأمور التي تذرعت بها الحكومة الإيطالية المقالات المعادية لها، والمسيئة إليها والتي نشرت في إحدى الصحف الطرابلسية وهي صحيفة (المرصد)، وهذه المقالات كانت تميل إلى الحط من شأن الجيش الإيطالي، ومحاولة إثارة الأهالي ضد الجالية الإيطالية، مما دفع إيطاليا إلى تقديم شكوى رسمية إلى السلطات العثمانية في الأستانة التي أصدرت بيانا شجعت فيه محتويات المقال الموجهة ضد الجيش الإيطالي، خوفا من إثارة غضب إيطاليا وسخطها وتجنبا للعواقب الوخيمة.

يضاف إلى ذلك حادث الفتاة الإيطالية التي اعتنقت الإسلام في أطنة وتزوجت من مسلم، ورغم أن الإيطاليين في الأستانة كانوا يرون أن الفتاة أُرغمت على اعتناق الإسلام، فقد كانت الحادثة بسيطة وعادية أو تافهة كما وصفها الصدر الأعظم، ولا يمكن اعتبارها مبررا كافيا لعمل عدواني[1].

الاعتداء على حارس القنصلية الإيطالية بطرابلس أو تفتيش منزل يهودي من رعايا إيطاليا أو معاملة سيئة لأحد الإيطاليين وابنته.

كان الإيطاليون يشعرون آنذاك بأن الرعايا الإيطاليين في ليبيا لا يلقون نفس المعاملة المتميزة التي يلقاها رعايا الدول الأخرى[2]، والمعاملة السيئة التي يلقونها من رجال السلطة التركية في طرابلس وإنه ترتب على ذلك تعطيل نشاط الإيطاليين التجاري والعلمي[3]، كما عبرت عن قلقها بسبب هياج سكان طرابلس الذي يهدد على حد زعمها[4].

المعارضة العنيدة لكل مشروع إيطالي أو نشاط في طرابلس وبرقة، ومن ناحية أخرى الممثلين القنصليين في هذه المناطق تصف الموقف بأنه خطر جدا، نتيجة للهياج المعادي للإيطاليين بأوضح شكل موظفي الحكومة التركية والمتحدثين باسمها، وهذا التحريض لا

(1) محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 43- 44.

(2) وهبي البوري، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 37- 38.

(3) شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 208.

(4) سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 54.

يخص الإيطاليين فقط بل لكل الأجانب وكل جنسية في طرابلس[1]، وحماية رعاياها من اضطهاد الدولة العثمانية[2].

أيضا وصول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس، والتي ظهرت للحكومة الإيطالية أنه سيترتب عليه نتائج خطيرة، مرتبط بزيادة خطورة الموقف، ويجبر الحكومة الإيطالية على اتخاذ الإجراءات ضد الأخطار الناجمة[3].

انتهاز فرصة إهمال حكومة الاتحاد والترقي[*] العثمانية في ليبيا، وبعد التعبئة الإعلامية للرأي العام الأوروبي ،وأخذ نشيد طرابلس الجميلة Tripolitaina Belle يتردد على ألسنة الإيطاليين[4]، وهكذا اعتبر الدفاع عن جزء من الإمبراطورية العثمانية سبب للعدوان يرمي إلى انتزاع هذا الجزء نفسه[5].

(1) سامي خيالة، قصة وتاريخ حضارات العربية بين الأمس واليوم، المرجع السابق، ص 20.

(2) محمود شاكر، إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ج2، دار المريخ، رياض، ص 73.

(3) قصة وتاريخ حضارات العربية، المرجع السابق، ص 20.

(*) ثورة الاتحاد والترقي: ثورة جمعية الاتحاد والترقي سنة 1908، برزت باسم العدالة والحرية والمساواة، وأثار الإعلان عن الحكم الجديد اضطرابات شعبية في طرابلس، كان فيها الحسونة باشا القرمانللي دور الزعامة المهدئة، أنظر: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، إتوري روسي، ترجمة، خليفة محمد التليسبي، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، طبعة ثانية، 1991، ص 489.

(4) المؤرخ العربي 13، المرجع السابق، ص 16.

(5) نيقولا زيادة، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958، ص 80.

المبحث الثاني: الوسائل المنتهجة في الاحتلال الإيطالي لليبيا.

1. المساومات الدولية للإنفراد بليبيا:

أخذ العلاقات الأوروبية المتدهورة صيغة التنافس والصراع، خاصة بعد الحروب القومية في إيطاليا وألمانيا، ومنه يتبين أن الدول الأوروبية قامت بتصدير مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى إفريقيا عموما، حيث كانت إفريقيا بمثابة محطة خضعت للأطماع تلك الدول الأوروبية الكبرى، وسارعت كل دولة لأخذ نصيبها ووضع حد للتنافس والاصطدام[1].

كان على إيطاليا وهي الدولة التي كانت غير محسوبة في عداد الدول الكبرى آنذاك، أن تحصل على موافقة الدول الاستعمارية الأخرى لتنفيذ مشروعها لاحتلال ليبيا، وعلى ذلك فقد استطاعت في ميدان السياسة الدولية أن تحصل على مباركة وموافقة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا خلال أعوام 1898- 1904، بجملة اتفاقات مع هذه الدول، ومن خلال انتهاج مبدأ "do us des" الكلاسيكي، والذي يعني "إن تعطني أعطك"، والذي تستخدمه دبلوماسية الدول الكبرى الاستعمارية، استطاعت أن تضمن حرية العمل في ليبيا عن طريق الاحتلال[2]، حيث ظل موضوع ليبيا يثار في مجلس النواب الإيطالي في كل مرة تقدم فيها الحكومة ميزانيتها إلى المجلس، وكان جدالا متواصلا بين أنصار التوسع الاستعماري وبين الحكومات التي كانت تؤكد اهتمامها بالمحافظة على توازن البحر الأبيض وعلى كيان الإمبراطورية العثمانية، دون الالتزام بالقيام بعمل محدد لتحقيق أطماعها في ليبيا، غير أن إيطاليا خلال الفترة من عام 1881 إلى نهاية القرن بذلت مساعيها للحصول عن وعد صادق من الدول الاستعمارية الكبرى بعدم اعتراضها ومنافستها على ليبيا، وكانت

(1) عابد سفيان،**مجلة الدراسات الإفريقية**، مخبر دراسات إفريقية LEA، السنة الثالثة، العدد السادس، ماي 2018، جامعة الجزائر 2، ص 343.

(2) المؤرخ العربي 13، المرجع السابق، ص 16.

ألمانيا أول الدول التي وافقت على إطلاق يدها في ليبيا واتبعتها بريطانيا والنمسا وأخيرا فرنسا التي ربطت بين احتلالها للمغرب واحتلال إيطاليا لليبيا[1].

ومن المؤتمرات الدولية المهمة التي تعرضت لمشكلات متصلة بالاستعمار فقد نصت المادة الرابعة والثلاثون على أن تلتزم كل دولة من الدول الأطراف في هذا المؤتمر في حالة قيامها بوضع يدها أو تقرير حمايتها على أي إقليم في إفريقيا بإبلاغ ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة عليه والتي كانت تضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا وبولندا، وفسح المؤتمر الذي أعطى الشرعية للدول الأوروبية اقتسام إفريقيا كان للمقررات المؤتمر أثرها في الشؤون الإفريقية، فقد قرر أن يكون لكل دولة الحق في الاستيلاء على ما يجاور المنطقة التي تحتلها بإفريقيا[2]، كما كانت هذه المساعي التي كثفت الاتصالات هي تلك الفترة على أعلى مستوى لإقناع الحكومات الأوروبية بوجهة النظر الإيطالية في احتلال ليبيا، مطمئنين إياها أن هذا العمل سيكون محددا ولن يحدث تغييرا خطيرا في توازن القوى العسكرية، أنه لن يؤثر على العلاقات السياسية للدول الواقعة في منطقة البحر المتوسط، اختلفت ردود الفعل الدولية، حيث خشيت بعض الدول مما ينتج عن قيام الإيطاليين السلمية، وذلك حرصا على مصالح هذه الدول وعلاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية[3].

وقد عقدت إيطاليا العديد التسويات الدولية مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا وروسيا.

أولا: التسوية الإيطالية البريطانية[4]:

أدركت إيطاليا المكانة الدولية التي كانت تتمتع بها بريطانيا في مجال العلاقات الدولية السائدة آنذاك ،فحاولت الحصول على رضائها في مسألة إعطائها الحق في غزو ولاية طرابلس الغرب، حيث أيد الرئيس الإيطالي (فرانشسكو كيرسبي Franceso Kirsbi) بريطانيا

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 30.

(2) سامي خيالة، المرجع السابق، ص 18.

(3)الأمين ميلاد الأمين ابراهيم، الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية، المرجع السابق،ص 07- 08.

(4) سلام محمد علي الأسدي،المرجع السابق، ص 02.

في تصديها لقمع ثورة (أحمد عربي) في مصر سنة 1881 التحريرية ضد الوجود البريطاني، وقد سجلت إيطاليا موقفا إيجابيا بتأييدها المعنوي لبريطانيا أثناء هذه الثورة الوطنية في مصر، بذلك نالت عطف بريطانيا المتزايد بإعطائها حق الاستيلاء على طرابلس وبرقة، وقد انعكس هذا التعاطف البريطاني قبيل الاحتلال الإيطالي، حيث أيد وزير الخارجية البريطانية (إدوار غراي/جراي) (Edward Gray) التوجهات الإيطالية تجاه ولاية طرابلس الغرب في برقية للحكومة الإيطالية قائلا: "إذا تغير الوضع القائم في حوض المتوسط فسيصبح احتلال ايطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية"، منذ عام 1882 حصلت إيطاليا على موافقة مبدئية من بريطانيا على احتلال لولاية طرابلس الغرب، خاصة بعد احتلالها لمصر[1]، والحفاظ على أملاكها في السودان وسواحل البحر الأحمر[2].

وبناء على هذه المعطيات الجديدة في العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية سرية، وذلك في 12 فبراير 1883م اتفق فيها الطرفان بالمحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط والإدرياتيك والبحر الأسود، كما اتفق الطرفان على تأييد كل منهما الآخر فيما يتعلق بمصالحها في مصر وطرابلس، مقابل ذلك فيه قضية احتلالها لمصر وألا تنحاز بريطانيا إلى روسيا وفرنسا[3].

كما أكد السفير الإيطالي في تقريره لحكومته (إن انكلترا قد احتفظت دوما بمبدأ الباب المفتوح في كل ما يتصل بالمجال الاقتصادي)، والحقيقة أن إيطاليا حاولت كسب بريطانيا وتأييدها لسياستها في ولاية طرابلس الغرب، لاعتقادها أن التأييد الفرنسي وحده لم يكن كافيا بل أنه لا يعني شيئا دون موافقة بريطانيا العظمى[4]، كما تم تجديد الاتفاقية في سنة

(1) شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربي، المرجع السابق، ص 133.

(2) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 370.

(3) عبد السيد سنوسي مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص 16.

(4) سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 02.

1902م، تحدد الدعم الطرف للطرف الآخر في مساوماتها[1]، أما في 29 يوليو 1911م فتم الإعلان عن الدعم في الاحتلال[2].

ثانيا: التسوية الإيطالية الفرنسية:

إن الموقف الفرنسي من الأطماع الإيطالية بدأ يتطور بصورة إيجابية، وقد برز رئيس الوزراء جيوليوتي (الموقف الفرنسي الودي بصورة تامة باعتبار أن الوضع العام في إفريقيا الوسطى والوضع الخاص الذي كانت توجد عليه إيطاليا، إنما هما نتيجة مباشرة للسياسة الفرنسية في المغرب، أو الاتفاقيات التي تمت منذ زمن طويل، وتأكدت دوما بين إيطاليا وفرنسا، وأشار رئيس الوزراء الإيطالي إلى محادثات السفير الإيطالي بباريس (تيتوني) مع وزير الخارجية الفرنسي (دي سلف Deselves)، وقد صرح هذا الأخير بأنه يمكننا الاعتماد في تصرفنا بطرابلس الغرب، على وقوف فرنسا الغير مشروط إلى جانبها)[3]، كما أعلن السفير الفرنسي في روما بارير في سنة 1902 (إن إمكانية قيام تصادم مصلحي بين إيطاليا وفرنسا أصبح مستحيلا)، وتبع ذلك تعهدات سرية بين البلدين اعترفت إيطاليا باحترام مصالح فرنسا في مراكش وتونس واعتراف فرنسا بإطلاق يد إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب، وكانت الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية الإيطالي والسفير الفرنسي في روما واضحة على التوافق التام بخصوص المصالح المتبادلة لكلا منها في ولاية طرابلس الغرب والمغرب (مراكش)[4].

وفي 1904م حصلت إيطاليا على وعد لإطلاق يدها في طرابلس بفضل التنازل على مراكش، فأرسلت إلى هناك البحوث لكشف الداخل[5]، بعد احتفاظ فرنسا بتونس وإعلان

(1) محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 29.

(2) الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، **الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية، من ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي قبل 1912م**، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد الثامن عشر، الجزء الثاني، 2017، ص 08.

(3) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 18.

(4) سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 03.

(5) رياض زاهر، **استعمار إفريقية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص 223.

سيادتها وشروعها في تحصين بيزرته[1]، كما اعترفت لفرنسا بالحماية على تونس بعد معارضتها في بداية الأمر[2]، وفي حال تعرض فرنسا لأي هجوم مباشر أو غير مباشر من إحدى أو بعض الدول، فإن إيطاليا ستلتزم الحياد التام... ولن نعقد أي بروتوكول أو اتفاقية عسكرية دولية لا تتفق مع هذه التصريحات[3]، حيث نجد ان فرنسا تجاوبت معها نتيجة لتوتر العلاقات بينها وبين بريطانيا بسبب التوسع في إفريقيا، ولرغبتها في إضعاف الحلف المركزي أو إخراج إيطاليا منه[4].

ثالثا: التسوية الإيطالية الروسية:

كانت التفاحمات والتسويات بين إيطاليا وروسيا متأخرة بخصوص ولاية طرابلس الغرب، فقد توصلت معها إيطاليا إلى اتفاقيات في أكتوبر/تشرين الثاني 1909م، وعدت إيطاليا بموجبها أن تؤيد الطموحات الروسية في المضايق، وفي المقابل تركت روسيا إيطاليا حرة في ولاية طرابلس الغرب، وهكذا استكملت إيطاليا الاستعدادات الدبلوماسية والسياسية لعملية الغزو، وأصبح احتلال طرابلس الغرب، مسألة الوقت وتوقيت وظروف ملائمة، كما حصلت إيطاليا على تعهد من روسيا بعدم وجود أطماع لديها في ولاية طرابلس الغرب، فقد أكد ذلك جيوليتي giolitti رئيس الوزراء الإيطالي في مذكراته قائلا: (قد حصلت أثناء زيارة قيصر روسيا إلى راكو تيجي على اعتراف بحقوقنا في تلك المنطقة من جانب روسيا[5]، وفي تأييد روسيا المساعي الإيطالية من خلال (نيراتو Narato) سنة 1907م، وتضمنت تحقيق الإيطاليين أطماعهم في ليبيا[6]، ويلاحظ أن السياسة الإيطالية الاوروبية تقوم على

(1) محمد حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 28.

(2) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، الجزء 14، المرجع السابق، ص 16.

(3) محمود شاكر، قصة وتاريخ حضارات، المرجع السابق، ص 19.

(4) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 31.

(5) سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 03- 04.

(6) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 33.

أساس تبادل المصالح الاستعمارية (مضايق روسيا) من أجل التأييد[1]، (مسألة المضائق التركية)[2]، وتتمثل مصالح روسيا في:

– الاعتراف بحق نفسها في المرور من البوسفور والدردنيل دون أي قيد[3].

رابعا: التسوية الإيطالية –الألمانية:

إن المصالح الاوروبية متداخلة فيما بينها، فإن ألمانيا تنازلت عن أطماعها في تونس من أجل أن تغض فرنسا النظر عن الانتقام لخسارتها في حرب السبعين (1870م) في سنة 1882م، أحجمت ألمانيا عن تطوير رغبتها الاستعمارية في ولاية طرابلس الغرب وحاولت أن تستفيد من الاحتلال الفرنسي لتونس التي كانت لإيطاليا أطماع فيها، وفعلا أفلحت في عزل إيطاليا عن كل من فرنسا وبريطانيا، وبالتالي في إقناعها بالانضمام إلى الحلف الثلاثي (ألمانيا، النمسا، المجر) الذي اصبح ثلاثيا سنة 1883م وفي 1887م وقع الزعيم الألماني (بسمارك) اتفاقا ثنائيا مع إيطاليا اعترف فيه بحقها في احتلال ولاية طرابلس وبرقة، رغبة منه في تقوية علاقات التحالف مع إيطاليا من جهة، وإثارة الصدام بينها وبين فرنسا من جهة أخرى، إذا ما زادت من توسع نشاطها في الشمال الإفريقي، وعلى ما يبدو أن العلاقات الجيدة التي تربط الدول العثمانية مع ألمانيا كان له دور كبير في ذلك التردد الألماني في تأييد إيطاليا في خططها لغزو ولاية طرابلس الغرب، مع إطمئنانهم بحصر العمل الحربي حول البحر المتوسط، وقد عبر جيوليتي عن ذلك قائلا: "كان ذلك كفيلا لإيطاليا على موافقة ألمانيا والنمسا لاحتلال ليبيا ولإشعار فيينا وبرلين بأن أي اتجاه معاد غير ودي سيعرض الحلف الخطر الجدي بيننا".

إلا أن عدم طموح ألمانيا باحتلال ولاية طرابلس الغرب لم يمنعها من أن توليها الاهتمام الكبير لرعاية مصالحها التجارية والاقتصادية عبر الصحراء حيث أشار الرحالة

(1) محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 16.

(2) عبد السيد سنوسي، مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص 16.

(3) شوقي عبد الله الجمل، المغرب العربي الكبير الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 371.

الألمان إلى أهمية مدن الولايات التجارية، وفي مقدمتها مدينة غات، التي تعتبر مركزا مهما للتجارة جنوب الصحراء الإفريقي المؤدية إلى أوروبا[1]، لأن المصلحة الألمانية الجديدة صارت تقتضي بالتقرب من حكومة روما لتقويتها على فرنسا، وتقتضي بالتسامح مع القياصرة الروس لمنافسة الإنجليز بالسيطرة العالمية[2]، وهكذا بهدف تحقيق أطماع إيطاليا في ليبيا[3].

خامسا: التسوية الإيطالية –النمساوية:

وعدت النمسا إيطاليا ضمن الاتفاقية الملف الثلاثي الموقعة بينهما موافقتها على حرية التصرف الإيطالي تجاه ليبيا (ولاية طرابلس الغرب)، وذلك أثناء تجديد اتفاقية الحلف الثلاثي الذي يضم إيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر في تصريح رسمي مكتوب أعلن وزير الخارجية الإيطالي (أن النمسا ستكون محايدة في حالة أي نتيجة للظروف الرابعة أو بسبب تطورات وقد تحدث في ليبيا، تجد إيطاليا نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تتطلبها مصالحها القومية).

والحقيقة أن هذه التعهدات لم تكن ضرورية، لأن الحلف الثلاثي بموجب المادتين التاسعة والعاشرة من عقده قد تضمنها مناهجه عند تجديده للمرة الثالثة في ماي 1891م، وهكذا نجد الموقف النمساوي أكثر قوة في تأييد إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب مما هو عليه الموقف الألماني، ولعل العلاقات الجيدة التي كانت تربط الدولة العثمانية مع ألمانيا وألقت بضلالها على مجمل العلاقات التي كانت سائدة بين أطراف الحلف الثلاثي[4].

(1) سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 02- 03.

(2) شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربي، المرجع السابق، ص 134.

(3) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 371.

(4) سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 03.

كما اعترف رئيس وزراء النمسا بعدالة احتجاجات الحكومات الإيطالية وشرعية مطالبها المزعومة في غزو ليبيا خوفا منها على ضياع مصالحها البلقان[1]، في حالة قيام الحرب بليبيا إلتزام إيطاليا لما أرادت النمسا ،هذه الأخيرة كانت تخشى إذا ما قامت حرب بين إيطاليا وتركيا أن تقوم حركة وطنية ضدها في البلقان، ولذلك أرادت أن تقتصر الحرب في ليبيا بالشمال الإفريقي ولا تقوم الحرب في أوروبا[2].

حيث نلاحظ أن التسوية الألمانية والنمساوية لم تكن مرتبطة بقيد أو شرط بخلاف خوفهم من امتداد الحرب إلى أوروبا أو أقاليم، أما باقي الدول (فرنسا، بريطانيا، روسيا) فقد التزموا بضوابط وتنازلات مختلفة وتضارب المصالح.

2. الأساليب الثقافية:

أ. نشاط الجالية الإيطالية والجوسسة (اجتماعية، سياسية، ثقافية):

تدرجت الدول الاستعمارية في اكتساح بلد من البلدان على طرق متشابهة تبتدئ بتأسيس المكاتب التجارية والمؤسسات المالية والمعاهد العلمية والمستشفيات الطبية وما إلى ذلك من الشؤون التي تبدو لأول وهلة أنها قضايا إنسانية لا أقل ولا أكثر، ثم ما لبث أن انتهى إلى استعمار في أفظع أشكاله[3].

حيث عمدت إيطاليا في السنوات الأولى من القرن الحالي (القرن العشرين) إلى اتخاذ قرارات إيجابية لتحقيق أهدافها في ليبيا فأخذت تفتح المدارس في طرابلس وبنغازي، كما عملت لفتح فروع بنك روما في ليبيا، هذا بالإضافة إلى نشاط القنصليات الإيطالية في طرابلس وبنغازي وكذلك نشاط الجماعات التبشيرية الإيطالية[4].

(1) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 08.

(2) محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 35.

(3) بشير سعداوي، فظائع الاستعمار الفاشستي، المصدر السابق، ص 15.

(4) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 208.

وبهذا الصدد، تطرق الباحث شوقي عطا الله الجمل في موضوع إنشاء المدارس الإيطالية، "حيث أنشأت الحكومة المدارس في طرابلس وكانت تقبل التلاميذ بالمجان، وكانت المدارس التركية تطرد بعض التلاميذ لقلة الأمكنة أو لعجزهم عن دفع المصاريف، فكانت المدارس الإيطالية تتلقاهم بالترحيب، ولم يكن هذا بالطبع غيرة على أبناء ليبيا، بل مخطط محكما لتحقيق أطماع إيطاليا التي أصبح نفوذها ولغتها يتغلغان في ليبيا بشكل ملفت للأنظار"[1]، حيث اعتبر البعض أن هذه المدارس تبشيرية[2]، وخلف إنشاء هذه المدارس انتظار الخطة المناسبة[3]، فكان لإستقطاب السكان المحليين للدراسة بمدارسهم ،لتجعل منهم وسيلة اتصال بعامة الناس وإخضاعهم تحت الحكم دون مقاومة[4]، متخذة منها عدة تدابير عملية[5].

كما تعرض محمد علي الصلابي في كتابه الثمار التركية للحركة السنوسية في ليبيا الجزء الأول، من خلال "...خلال فترة 1882 – 1896م"، تزايد النشاطات التبشيرية الإيطالية في ولاية طرابلس، وخاصة في مجال التعليم، حيث أقبل بعض الضباط العثمانيين على إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس، فأصدر الوالي كمال باشا 1893- 1907م قرار في 21 يوليو 1898م منح بموجبه أبناء ضباط الجيش العثماني من الانتساب إلى هذه المدارس وضرورة تحويل أبنائهم إلى مدارس الحكومية العثمانية[6].

(1) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 372.

(2) شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربي، المرجع السابق، 134.

(3) شوقي أبو خليل، الإيطاليون في الجنوب الليبي،ص 156.

(4) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 03- 04.

(5) سعود دحدي، المرجع السابق، ص 04.

(6) محمد علي صلابي، **الثمار التركية للحركة السنوسية في ليبيا**، ج 1، ط الأولى،مكتبة التابعين، القاهرة،2001، ص 293.

كما أقامت إيطاليا قنصلية لها بمدينة طرابلس لتتولى رعاية الشؤون الإيطالية ولحماية مصالح أفراد الجالية الإيطالية، ولقد بلغ عدد أفرادها عام 1902م، حسب تقرير القنصل الإيطالي ما يقرب من 714 نسمة، كانوا يشتغلون بالتجارة والصيد البحري.

وقد أقر قانون الامتيازات الأجنبية ،معاملة أفراد الجاليات المقيمين في ليبيا عموما معاملة القنصليات وموظفيها ومزاولة عدة أعمال بحرية تحت رعاية قنصليتهم، كما أنهم كانوا لا يدفعون بعض أنواع الضرائب ولا يتعرض لهم الجباة، كما لم يتعرض لهم القانون التركي العام[1].

قبل احتلال إيطاليا لليبيا بدأ التغلغل الإيطالي للبلاد من خلال التجنس وارسال التقارير[2]، حيث كانت الجالية الإيطالية التي لا تتعدى الـ 1100 مواطن في المرتبة الثانية في طرابلس، بعد الجالية الإنكليزية، وفي سنة 1900م ازداد الاتصال البحري بين إيطاليا وطرابلس[3]، وفي سنة 1911م ومع اقتراب الغزو كانت الجالية موزعة على المدن الليبية حسب الجدول التالي[4]:

المدينة	عدد أفراد الجالية
طرابلس	930
بنغازي	120
الخمس	20
درنة	20
مصراتة	10
المجموع	1100

(1) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 03.

(2) محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2**، المرجع السابق، ص 73.

(3) مؤلف مجهول، قصة وتاريخ حضارات، المرجع السابق، ص 19.

(4) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 03.

ويلاحظ أن عدد الجالية في طرابلس أكبر من باقي المدن الأخرى، لأن طرابلس عاصمة البلاد، وبها كافة المقومات، وتواصل اهتمام الساسة الإيطاليين بالجالية الإيطالية في ليبيا عن طريق مصرف روما وفروعه، كما اهتمت بفتح المستشفيات والملاجئ لها، وبذلك لعبت الجالية والهيئة القنصلية الإيطالية دورا هاما في تسهيل عملية التمهيد السلمي للغزو الإيطالي[1].

يضاف إلى ذلك كله فقد كانت القنصلية مركز للنشاط السياسي والدعاية الإيطالية والتجسس على أهل البلاد، وساهمت الدعاية والصحافة في تغذية الروح العدائية ضد العثمانيين والطرابلسيين والتقليل من شأنهم بحجة عدم أهليتهم لحكم الولاية وإدراتها[2].

كما أنشأت مكتب للبريد في بنغازي، فكان الإيطاليون يرسلون عن طريقه ما يشاؤون من رسائل وتقارير بغير رقابة، كما كانت لهم سفينة تنقل البريد العثماني[3].

وحسب مجلة المنار، فإن رأي إيطاليا مخالف لرأي علماء الحرب الأوروبيين، فبعيدا عن الأمور التكتيكية التي قيل أنها ستعرقل نجاح إيطاليا في احتلال طرابلس، رأت هذه الدولة أن لها دعائم وركائز أقوى ستعتمد عليها لإنجاز مخططها الاستعماري، وأنها ستجعل من تلك العوائق عقبات يمكن تجاوزها، فقد أوضحت المنار أن إيطاليا تعتمد للاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب على دعائم أخرى تتمثل في مجموعة الخطط والإستراتيجيات،من بينها إنشاء مجلة عربية تليانية إسلامية بمصر نصفها عربي ونصفها إيطالي ،يديرها أحد الأشخاص الإيطاليين الذي يسعى دوما لمدح الإسلام وإقناع الأوروبيين بفضله[4].

---

(1) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 04.

(2) عز الدين إسماعيل وآخرون، **الأمير عبد القادر**، دار العودة، بيروت، 1995، ص 27.

(3) محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي، ج14، المرجع السابق، ص 15.

(4) سميرة لحمر، **مجلة المنار وقضايا المغرب العربي-المسألة الطرابلسية –نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2003- 2004م، ص 70- 71.

وحسب رأي الطاهر الزاوي "فإن التصرفات المنسوبة للولاة ورجال الدولة العثمانية في طرابلس واستنابول وسفاراتها الأوروبية التي فتحت المجال الليبي على مصرعيه أمام المصالح الاقتصادية والثقافية الإيطالية ،فكانت تلك المصالح الوسيلة الإيطالية للتغلغل في الولاية"[1]، خاصة ملجأ الأيتام في الفترة ما بين عامي 1900- 1903م[2].

ب. البعثات الاستكشافية (علمية اقتصادية):

عينت الدولة العثمانية رجب باشا (1904- 1908م) واليا على طرابلس، وكان من أشد الناس وطأة على سياسة إيطاليا، وما سلكت السياسة الإيطالية سبيلا إلا وجدت رجب باشا واقفا لها بالمرصاد، ومع هذا لم تتوقف المساعي الإيطالية للتغلغل في طرابلس وبرقة، وكانت معظم البعثات الإيطالية التي قدمت إليها في تلك الفترة، قد قامت بزيارتها بناء على مبادرة من الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري التي كانت مدينة ميلانو مركزا لها، وبإيعاز من رئيسها "كامبيريو" مدير مجلة "المكتشف" ومبعثات كثيرة فيها بعثة "مانفريد كامبيريو" "Manfredo Camperio" و"جوزيتي هايمان" "Giuseppé Hayman" في سنة 1881م، و"بيترو مامولي" "Pietro Mamoli" في سنة 1882م- 1883م، "بنشتي" "B.Bencetti" في سنة 1895م، "فينا بيا دي ديني Vinassa de vegny"، "بيدرتي Pedretti"، في سنة 1901م، "هابنهير hapemner" و"أورنجما auringmma، و"سفورزا Sforza، "بيجونيو beguinot"، "سانفيلبو Sanfippo"[3]، وثم "كاستيلي Castellini" و"كوراجيني corraini"، اللذان زارا ليبيا في عام 1911م، ويبياترا المراسل الصحفي الذي بعث بعدة مقالات أثناء وجوده بطرابلس قبل الاحتلال، وكانت هذه البعثات لدراسة أوضاع

(1) فاتح رجب قدارة، **الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي**، مج الرابع، ع السادس عشر، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، نوفمبر 2014م، ص 21.

(2) محمد علي داهش، المؤرخ العربي 13، المرجع السابق، ص 16.

(3) محمد علي صلابي، المرجع السابق، ص 293.

الأتراك في ليبيا وإمكانيات البلاد الدفاعية[1]، وقد أحدثت هذه البعثات ضجة واسعة، إذ أن بعض أعضاءها قد سجنوا من قبل الأتراك الذين لم يطلقوا سراحهم إلا في شهر نوفمبر سنة 1912م[2].

قام أول هؤلاء المبعوثين وكامبيربو في سنة 1880م برحلة إلى طرابلس الغرب زار خلالها الخمس ومسلاتة، وعند عودته إلى ميلانو ألّح على جمعية الاستكشاف الإيطالية في ارسال جواسيس إلى برقة ولإقامة مراكز تجارية في بنغازي ودرنة كنقط انطلاق للتغلغل الإيطالي، أما الثاني (جيوزيتي هايمان) فقد قدم هو الآخر إلى برقة ثم مات فيها بعد الإسكندرية بمصر، أما الثالث (بيترو مامولي) فقد كلفته إيطاليا بالتجسس على أوضاع ليبيا الاقتصادية والزراعية وقد زارت هذه البعثات الجاسوسية التي وطأت للاستعمار بلادنا، مدن وقرى بنغازي وتوكرة والمرج وسلطنة ودرنة وشحات وطليمثة وطبرق[3]، كما منها بعثة للتفتيش عن الفوسفات، إضافة إلى عمليات مسح الأراضي التي تمت، وقد إنضم إليها ضباط من أركان حرب الطليان واستطاع أعضاؤهها أن يضعوا المخططات العسكرية[4]، فأتيح لهم الإطلاع على أحوال الليبيين وعاداتهم، وحياتهم بوجه عام ثم عادوا إلى إيطالية ورفعوا تقاريرهم إلى سلطاتها وألقوا المحاضرات لحث حكومتهم وشعبهم على إستعمار ليبيا[5].

كما أشار الباحث وهبي البوري في كتابه :بنك روما"تأثر كامبيريو بما كتبه الرحالة الألماني رولفس "Rohlfs" الذي دعا الإيطاليين إلى احتلال برقة لأن المنطقة الممتدة من

(1) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 06.

(2) شارل فيرو،**الحوليات الليبية: منذ الفتح العربي في الغزو الإيطالي**، تر:عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص 530.

(3) المرجع نفسه، ص 530.

(4) محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي، الجزء 14، المرجع السابق، ص 16.

(5) شارل فيرو، المرجع السابق، ص 530.

توكره إلى الجبل الأخضر خصبة وشبيهة بالأراضي الإيطالية"[1]، ونلاحظ أن هذا التأثر انعكس بالدرجة الأولى على التغلغل الثقافي تحت غطاء الاستكشاف، كما نادى بإقامة مستعمرات زراعية[2].

كما ساهم مصرف روما بطرابلس في تغطية مصاريف البعثات التي أرسلت بعد تأسيسه، ومن هذه البعثات التي دعمها ماليا، بعثة المهندس "فيليبو" التي جاءت لدراسة إمكانية وجود معادن بخليج سرت عام 1911م[3].

3. ممارسة النشاط الاقتصادي في ليبيا:

ومع بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، بدأت إيطاليا تتغلغل في ليبيا، مبتدئة بالرحلات الجغرافية الاستكشافية، والتي تشمل بسبر غور الحياة الليبية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهذه الاستكشافات ستوفر لإيطاليا المعلومات اللازمة والتي على أساسها يمكنها أن ترسم السياسة والمخططات المستقبلية لاحتلال هذا الإقليم بكل سهولة ويسر، وبعد هذه المرحلة بدأت مهمة التغلغل السلمي، وقد تمثلت هذه المرحلة في استمالة بعض الشخصيات المحلية، خاصة بعض أولئك الذين يعتبرون واجهات عشائرية واجتماعية، والذين لهم مصالح اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تكبير أعداد الجالية الإيطالية المقيمة في ليبيا، وزيادة حجم التبادل التجاري وإنشاء المصانع والمؤسسات الاقتصادية للسيطرة على الاقتصاد، وشراء الأراضي.

وقد كانت أهم قاعدة من قواعد التغلغل السلمي ومحركه الأكبر كان بنك "دي روما" الذي استطاع من خلال أعماله التجارية أن يمتلك في طرابلس، وبنغازي، والخمس، ودرنة وغيرها من المناطق الليبية[4]، وقد استغل هذا البنك أبناء الجالية الإيطالية كعملاء وسماسرة

---

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 33.

(2) Cloddio G. Segre, **Fourth shore, l'talie colonisation of libya**. london, 1952, p 14.

(3) الأمين ميلاد إبراهيم، المرجع السابق، ص 60.

(4) أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 33.

لشراء الأراضي بأبخس الأثمان مستغلا فقر الشعب الليبي، والظروف الاقتصادية القاسية التي كان يعيشها[1].

وفي سنة 1900م قامت شركة "روباتينو" للملاحة بمد خط بحري منتظم مع مدينة طرابلس، وأخذت الحكومة تشجع وتدعم مشاريع مواطنيها الذين كانوا يصطدمون باستمرار بالعقبات التي تواجههم في طريقهم[2]، باستثمار رؤوس الأموال الإيطالية ووضع البلاد تحت سيطرتها الاقتصادية[3]، حيث توطدت العلاقات الإيطالية مع الشمال الإفريقي وتوثقت حراكها في العصور الوسطى، أضف إلى هذا الدور نشاط الموانئ الإيطالية في نقل التجارة[4].

حيث عرف النشاط التجاري بطرابلس حركة إنبعاث مبشرة بالخير، بعد السيطرة التركية التامة على الداخل خلال الفترة بين 1860م- 1880م، إذ قفزت الواردات إلى ميناء طرابلس من 6.481.00 ليرة إيطالية إلى 15.740.790 ليرة إيطالية في سنة 1879م، كما ظلت الحلفاء البضاعة الاولى في قائمة الصادرات.

يأتي في الدرجة الثانية ريش النعام والعاج، اما الصيد الإسفنج، فقد كانت نتائجه غير مستقرة (74.200 ليرة إسترلينية في سنة 1893م).

---

(1) خليفة محمد التليسي، **مذكرات جيوليوتي: الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا**، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1982م، ص 13- 14.

(2) محمد صلابي، المرجع السابق، ص 205.

(3) خليفة محمد ذويبي، الأوضاع **العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1888م- 1911م**، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م، ص 21.

(4) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 171.

وقد تمت ترجمة هذه المعطيات في الجدول الموضح كالآتي:

السنة	الصادرات	القيمة المالية/ليرة إسترليني
1894	الحلفاء	93.000
1888	ريش النعام والعاج	124.500
1900	الحلفاء والماشية والبيض والحنة والصوف والزيت والبقول.	418.500
	دقيق	128.000
	منسوجات بريطانية	86.000
	تبغ	2100
	سكر	2400
	شاي	12000

كانت التجارة الإيطالية مع طرابلس تتمثل في الدقيق والمنسوجات القطنية وخيوط القطن والمنسوجات الحريرية والقهوة والحبال وأعواد الثقاب والأثاث والبترول والأدوات الخزفية والورق، وقد ارتفع الاستيراد الإيطالي من 1.300.000 في سنة 1901م إلى 2.223.000 في سنة 1905م[1]، كما تدخل في الإنتاج الحيوان فيتمثل في الأغنام والماعز والإبل[2]، ويبدو أن التجارة تأثرت تأثرا كبيرا نتيجة التدخل الأوروبي فتحولت طرق التجارة إلى الموانئ الغربية[3].

(1) إتوري روسي، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، تر و تق: خليفة محمد التليسي، ط الاولى-1974م، ط الثانية 1991م، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، ص 490، 491.

(2) عبد السيد سنوسي، مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص 24.

(3) فرانشيسكو مالجيري، **الحرب الليبية الإيطالية 1911- 1912م**، تع: وهبي البوري، الدار العربية، طرابلس، 1980م، ص 320.

وفي هذا الصدد على النحو التالي: "في شمال إفريقيا تعتبر ليبيا قاعدة تركيز وتوزيع المصالح الإيطالية التي تدخل مجال مصالح الشعوب الإسلامية..." [1]، كما صاغ وزير المستعمرات الإيطالي الأهداف التي تسعى إليها الإمبريالية الإيطالية في إفريقيا والدور الخاص الذي تعلقه على ليبيا[2]، كما ساهمت الحكومة في استقرار الجالية الإيطالية وتثبيت النفوذ من خلال المؤسسات التجارية والصناعية والحرفية والمدارس والمراكز الإعلامية[3].

كما تطرق الباحث وهبي البوري من خلال: "لم تكن إيطاليا غريبة عن السوق الليبية، ولم تمنعها الحكومة التركية من القيام بأي نشاط اقتصادي في ليبيا، فقد كانت تحتل المقام الثاني في تجارتها الخارجية، وكانت لها في ليبيا خطوط ملاحة ومكاتب بريدية...، وقد شجع والي طرابلس أحمد عزت الإيطاليين على العمل في ليبيا والاستعانة برؤوس أموالهم، وخبرتهم لتطوير البلاد، كما فعلوا في تونس، وكانت فرصة ثمينة أمام إيطاليا لبسط نفوذها الاقتصادي السياسي واستثمار رؤوس أموالها الفائضة وتوفير الهجرة والعمل للآلاف من أبنائها، غير أن رجال الأعمال والشركات لم يكونوا مستعدين للمغامرة بأموالهم في ليبيا، ولم يكن من بين المهاجرين من كان رغب في الذهاب إلى ليبيا، فقد اكتفت إيطاليا على مدى ربع قرن بالإدعاء بحقها في ليبيا وإثارة موضوعها في الصحافة وأمام مجلس النواب ووضع اللوم على تركيا واعتقدت أن موافقة الدول الكبرى على إطلاق يدها في ليبيا في حالة حدوث متغيرات في موازين القوى بالبحر المتوسط، تعطيها الحق في التدخل في شؤون ليبيا، وفي صلاحية تركيا، صاحبة السيادة عليها، وحقها في تصريف شؤونها كما تشاء والتعاقد مع من تشاء[4] والملاحظ أن معظم التبادل التجاري في الغالب بين تجار من أفراد جالية يهودية

---

(1) Contapulor, op, cit, p 46.

(2) تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917م- 1980م، المرجع السابق، ص 649.

(3) محمد محمد سويب، **النشاط السياسي والثقافي للجالية الإيطالية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية**، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، ص 129.

(4) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 93- 94.

والجالية الإيطالية، وأن التجار الليبيين لم يكن لهم دور بارز نظرا لقلة عددهم وإمكانياتهم المادية[1].

مع ملائمة الظروف الدولية، من خلال تعمد إيطاليا انتهاج المساومات والاتفاقيات، كما قدمت خطوة أخرى نحو تحقيق التوغل الثقافي والاقتصادي، بدءا من أواخر القرن 19م، إلى غاية 1911م، في سلسلة فتح المدارس الإيطالية في ليبيا، بالإضافة إلى البعثات الاستكشافية، ومشاريع اقتصادية المدعمة لنشاط بنك دي روما.

(1) عمر بغني، **مثال حركة الصفوف**، مجلة الشهيد، ع الرابع، مركز جهاد الليبي، ص 91.

الفصل الثاني:

نشاط بنك دي روما والامتيازات الاقتصادية في ليبيا 1907-1911.

المبحث الأول: التعريف ببنك دي روما ونشأته 1907م

المبحث الثاني: بنك دي روما والامتيازات الاثتصادية الإيطالية

المبحث الثالث: فشل البنك في مهمته

لم تكن إيطاليا غريبة عن السوق الليبية، فاختير البنك لمهمة التغلغل السلمي، وكان لنشاطه في الولاية غاية الأهمية من خلال الجمع بين النشاط الاقتصادي والإعلامي، بالإضافة إلى السياسي الغير مباشر، فكيف بدأ البنك مهامه؟ وما هي الامتيازات التي تمتع بها؟ وما حيثيات فشل البنك في هذه المهمة؟.

المبحث الأول: التعريف ببنك دي روما Banco di Roma ونشأته في 1907م:

أ. تأسيس ونشأة بنك دي روما:

أسس مصرف روما في 9 مارس 1880م تحت اسم الفاتيكان في مدينة لانربو ، وبمشاركة الحكومة الإيطالية برأسمال خمسة ملايين ليرة إيطالي، رئيس المصرف روميلو تيتوني وهو شقيق وزير الخارجية الإيطالي توماسو تيتوني خلال نشاط المصرف بين 1903- 1909[1]،حيث تمكن من بناء أول قاعدة اقتصادية في إيطاليا في البلاد[2].

بناءا على مبادرة من بعض النبلاء الرومانيين الكاثوليك وعدد من الأغنياء الإيطاليين من بينهم: (فرانشيسكو بورقيزي Francesco Borghese وسيجزموندو جوستنياتي Giustiniani Bandinisigismondo)، (وبيتر وجيريللي pirelli pietro) الذي كان رئيسا للبنك الرئيسي بروما، (وإدوارد سوديريني edwardo soderini) وفي خلال فترة وجيزة أصبح بنك دي روما من أكثر المصارف الإيطالية نشاطا في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية بحكم احتوائه على العديد من المنفذين من رجال الدين والسياسة الإيطالية، حيث يشار إلى أن رئيس مصرف دي روما ،شقيق وزير خارجية إيطاليا توماس تيتوني الذي تولى منصب مدير بنك دي روما المركزي في روما خلال نشاط البنك بين

(1) R- Awebster،**indushal imperalism in italy 1908- 1915**. Berkely. Calif. University of California press. 1975. P 152.

(2) أحمد عطية مدلل، التدخل الأجنبي في ليبيا 1881- 1910م، ج1، 2007م، ص 85.

خلال نشاط المصرف بين 1903- 1909م[1].كما عمل أرنستو باتشيللي Ernesto Pacelli) مديرا لهذا البنك وهو عم لأحد وجهاء الفاتيكان المدعو يفجيني باتشيللي y.pacelli) الذي أصبح فيما بعد البابا (بيوس الثاني عشر Biouse XII) [2].

وظف المصرف العديد من التجار اليهود والمسلمين الليبيين كوسطاء بين البنك والأهالي، اليهود عملوا في المصرف بحكم علاقتهم التجارية مع إيطاليا وبحكم درايتهم باللغة الإيطالية، أما التجار المسلمون فكانوا يبغون حماية تجارتهم والاستفادة من فرص التعامل التجاري مع المصرف، لذلك ليس غريبا أن يغيروا طاعتهم من دولة إلى أخرى تستطيع أن توفر لهم الحماية وفرصة الاستثمار من بين التجار اليهود عائلة حسن، ساحوم وأربيب[3]، التجار المسلمون سهلوا للمصرف شراء الأراضي بأسمائهم، مثل: عائلة المنتصر، بك درنة، حسونة القرء مانلي، أحمد الأزمرلي من طرابلس، ومصطفى بن قدارة من زليطن[4]. حيث كان البنك من كبريات المصارف التاريخية السابقة في إيطاليا[5].

بدأ المصرف نشاطاته بفتح فروع في معظم المدن المهمة في الولاية، بعدها بدأ في الاستثمار في العقارات وشراء الأراضي ونجح بواسطة وسطائه في شراء 300، 400 آيكر من الأراضي[6]، أقرض المصرف الأهالي قروضا بشروط مغرية. فنسبة الأرباح 9 بالمائة

---

(1) محمد مصطفى الشركسي، **لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي**، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1976،ص 13- 14.

(2) عبد المولى صالح الحرير، **التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه: من كتاب بحوث ودراسات في الجهاد الليبي**، منشورات مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984م، ص 29.

(3) Reberto Mori. **Le Penetrazione pacifica in libia e il Banco Di Roma**. Riv di studi INT Roma , 1957, p 33.

(4) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 34.

(5) J. Forsyth and H. Wilson, **major financial institutions of continental europe 1990/ 1991**, Graham & Troman, 1990, p 128.

(6) عقيل البربار، **مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الإيطالي إلى ليبيا 1907- 1911**، مجلة البحوث التاريخية، العدد 2، 1982، ص 341.

وهي بلا شك قليلة إذا قورنت بشروط النسب التي يطلبها التجار اليهود بين 30- 60 بالمائة، استثمر المصرف أيضا في بناء مطاحن للحبوب، مصنع للجيلاتي ومطبعة حديثة، بالإضافة إلى تجارة القوافل عبر الصحراء والنقل البحري بين طرابلس ومصر وإيطاليا[1].

وقد واجه وزير الخارجية تيتوني Tittoni صعوبة في العثور على مؤسسة مالية مستعدة للعمل في ليبيا، فكلف أدوكنو كاسوتو casuto مؤلف "دليل طرابلس السياحي الاقتصادي" بأن يعد له دراسة بهذا الخصوص[2].

وقد اقترح كاسوتو أن أنسب عمل يحقق لإيطاليا التوغل السلمي الذي تتوخاه هو تأسيس مصرف في طرابلس يقوم بمنح القروض والرهنيات والأعمال المصرفية الأخرى لتخليص الناس من المرابين ومساعدتهم في نشاطهم التجاري والزراعي. واتجه وزير الخارجية إلى بنك روما، بعد أن رفضت مؤسسات مالية أخرى العمل في ليبيا وكان نائب رئيس البنك شقيقا للوزير الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة بالأوساط الكاثوليكية، الأمر الذي دفع بالبنك إلى قبول المهمة وفتح فرع للبنك في طرابلس، وكان سفير إيطاليا في إستانبول قدم اقتراحا إلى وزير الخارجية بفتح مصرف في العاصمة التركية تكون له فروع في الولايات العثمانية ومن ضمنها طرابلس، وقد رفض الوزير الاقتراح لأن المشروع يحتاج إلى رأس مال كبير غير متوفر وتم الاتفاق مع بنك روما على تأسيس فرع رئيسي في طرابلس تكون له فروع في المدن الليبية الأخرى يتولى القيام بسلسلة من المبادرات الاقتصادية والصناعية والزراعية إلى جانب الأعمال المصرفية[3].

وقوبل في تركيا نبأ فتح مصرف إيطالي في ليبيا بقلق شديد، وأسرعت الحكومة التركية بفتح فرع بطرابلس للمصرف الإمبراطوري العثماني بغرض إحلال العملة بدلا من العملات

(1) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، المرجع السابق، ص 73.

(2) وهبي البوري، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 95.

(3) Omer M EL sakit**, Influences on the Development of the libyan Banking Sector**, Journal of Busniss and Managment, volume 19, Issue 11, ver (November 2017) libya, p 01.

الأجنبية ومواجهة سيطرة المصارف الأجنبية على البلاد غير أن تأسيس فرع للمصرف العثماني في طرابلس دفع بإيطاليا إلى التعجيل بفتح فرع بنك روما في طرابلس، وقد أوصى سفير إيطاليا باستانبول الحكومة الإيطالية بأن تطلب من بنك روما أن يعمل في ليبيا كمؤسسة خاصة لا علاقة لها بالحكومة الإيطالية وأن تمارس عملها كأي مؤسسة أجنبية أخرى، لا صبغة سياسية لها كي لا يثير شكوك الحكومة العثمانية حول نوايا البنك، غير أن مدير البنك والعاملين معه تصرفوا على عكس ذلك وأشعروا الحكومة التركية والشعب الليبي أن مهمة البنك الحقيقية هي التمهيد للغزو الإيطالي المرتقب[1].

وبالرغم من أن هذا المصرف كان ملكا للقطاع الخاص، فإن الأموال التي استغلها في طرابلس قد منحت له من قبل الحكومة الإيطالية والفاتيكان، ولذلك كان فرع مصرف روما بطرابلس يقوم بتغطية مصاريف البعثات الاستكشافية الإيطالية التي كانت ترسل إلى ليبيا ومن بينها بعثة الكونت سفورزا التي كلفت بدراسة إمكانية استغلال المعادن بالأرض الليبية، وقد استنزفت تلك المصاريف رأسمال المصرف ولذا لم يتحمس أعضاؤه للعمل السياسي، غير أن الحكومة الإيطالية شجعتهم على تحمل هذه المصاريف بقدر الإمكان حتى يتعرفوا على أوضاع ليبيا العامة وللبحث عن وسيلة ناجحة للتدخل في شؤونها[2].

صرح وزير الخارجية الإيطالي (توماس تيتوني Tomas Tittoni) يوم 10 مايو 1905م أمام مجلس الشيوخ أنه من الضروري القيام مباشرة باستثمارات واسعة لرؤوس الأموال في ليبيا، وفي نفس الوقت اتصل توماس تيتوني ببنك دي روما وعرض عليه الاستغلال الاقتصادي لليبيا، إلا أن بنك دي روما لم يبد استعداده لفتح فروع في ولاية طرابلس الغرب، وفي ذات الوقت أظهرت الحكومة العثمانية مخاوفها واستعدادها لمعارضة إنشاء مصارف أجنبية وخاصة الإيطالية، وقامت بفتح فرع للمصرف الإمبراطوري العثماني

(1) وهبي البوري، المرجع نفسه، ص97

(2) أحمد صدقي الدجاني، **ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي 1882- 1911**، المطبعة الحديثة، بيروت، 1981، ص 325.

في طرابلس، وكان هذا القرار هو الذي قوى عزيمة الحكومة الإيطالية على فتح فرع لبنك دي روما في ليبيا، وقد طلب توماس تيتوني Tomas Tittoni من البنك الاستقرار في طرابلس، مؤمنا له في المقابل إعانة وتأييد الحكومة الإيطالية في كل مشاريعه وأمام هذه الإلحاحات وافق بنك دي روما على قبول دعوات وزير الخارجية الإيطالي، وقرر مد نشاطه إلى ولاية طرابلس وبرقة[1].

ويعود اختيار (توماس تيتوني) لبنك دي روما للقيام بهذه المهمة في طرابلس إلى شقيقه (رومولو تيتوني R. Tittoni) الذي ترأس هذا البنك في وقت من الأوقات وأيضا لصلة هذا البنك برجال الكنيسة وشخصيات الحكم والتي تبرز في راس ماله ومسيرته[2].

وقد كان بنك دي روما في بدايته مؤسسة مالية، يمارس نشاطه الاقتصادي محليا، وسرعان ما بدأ في النمو والاتساع، حيث وجه اهتمامه بتمويل قطاع الخدمات العامة في روما، كالمياه والغاز شركة المطاحن، وشركات النقل، مثل: القطار الكهربائي والحافلات في المدن، وكانت هذه الخدمات في نهاية القرن التاسع عشر تعتبر من الخدمات ذات المردود الاقتصادي[3]. وقد امتلك بنك روما شبكة واسعة من الفروع المصرفية في مناطق اقتصادية حيوية مطلة على البحر المتوسط، كمصر وجزيرة مالطا وطرابلس فيما بعد، فإيطاليا اعتبرت ليبيا ميدانا مناسبا لاستثمار رؤوس الأموال وسوقا لبيع البضائع والصناعات الإيطالية، حيث بدأت الأموال الإيطالية تتسرب إلى الولاية منذ سبعينات القرن التاسع عشر، وذلك بموجب

(1) محمود العرفاوي، **مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين**، تر: عمر الطاهر، منشورات مركز الجهاد،طرابلس، 1991م، ص 404.

(2) سالم فرج عبد القادر، **دور بنك دي روما Banco di Roma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907-1911م)**، مجلة جامعة سبها (العلوم الانسانية)، المجلد 7، العدد الأول،2008، ص 31.

(3) إسماعيل مولود القروي، **الغزو الثقافي الإيطالي لليبيا**، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس، 1984م، ص 336.

الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العثمانية والسلطات الإيطالية، عام 1873م، والتي تنص على أن تكون إيطاليا أكثر الدول الأوروبية خطوة في مجال الاستثمار بولاية طرابلس الغرب[1].

ب.فتح فرع بنك دي روما في ليبيا:

أبلغ مدير بنك روما المركزي يوم 15 أفريل 1907 رجب باشا والي طرابلس أنه قد فتح وكالة للبنك ملحق بها قسم تجاري ليقوم بجميع العمليات التي كانت تقوم بها شركة أربيب التي اشترى البنك جميع حقوقها، وبهذه الطريقة الملتوية بدأ البنك عمله في طرابلس دون الحصول على الإذن من الحكومة وفقا للقانون الصادر في 3 ديسمبر 1887 الذي نص على أن جميع الشركات الأجنبية المساهمة المؤسسة في الخارج لا تستطيع فتح وكالات لها أو فروع في الإمبراطورية العثمانية قبل الحصول المسبق على إذن من الحكومة الإمبراطورية، وتضمن القانون فترة مؤقتة تعفي من هذا الإجراء الشركات التي تكونت قبل صدور القانون حيث كان يحق لها فتح وكالات وفروع ولايات الإمبراطورية، واستغلت الدول الأوروبية هذا الاستثناء لتنشئ شركات جديدة بصفتها فروعا للشركات القائمة ولم تكن لإيطاليا شركات أو مؤسسات مالية أو اقتصادية تعمل داخل الإمبراطورية قبل صدور القانون ولذلك كانت ملزمة بالحصول على إذن بفتح فرع لبنك روما بطرابلس[2].

لم تأبه إيطاليا بالحصول على الإذن بل عمدت إلى التحايل بشراء حقوق شركة أربيب التي كانت تمارس التجارة في طرابلس منذ أربعين سنة، وفتح فرع مصرفي كأحد نشاطات الشركة، ورفض الوالي رجب باشا طلب بنك روما وطالبه بالحصول على الإذن الإمبراطوري، وأمر بمصادرة اليافطة التي أعدها البنك في روما لدى وصولها إلى جمرك طرابلس، وقد اتخذ رجب باشا هذا الموقف الحازم من البنك لعلمه بأهدافه وأنه يمهد للغزو

(1) فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية (1911- 1912م)، المصدر السابق، ص 20- 21.

(2) وهبي أحمد البوري، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 97- 98.

الإيطالي، ولم يبتعد رجب باشا في معارضته للبنك عن القوانين السائدة، غير أن إيطاليا رفضت احترام هذه القوانين[1].

وقدم قنصل إيطاليا إلى رجب باشا مذكرة يؤكد فيها أن بنك روما مؤسسة خاصة لا علاقة لها بالدولة، رأس مالها 40 مليون ليرة ولها فروع في بلاد أخرى وهي تهتم بالأعمال المصرفية بصورة عامة وتستعمل بقدر المستطاع على تطوير وتقوية العلاقات مع هذه البلاد وعلى ما فيه خير سكانها[2].

لم يقتنع رجب باشا بتأكيدات القنصل الإيطالي، بل إن دفاع القنصل عن البنك زاد من شدة شكوكه ومعارضته ودفعه أكثر إلى تقديم التسهيلات إلى الشركات الألمانية وتضايقت إيطاليا وتعددت شكوها واحتجاجاتها إلى الباب العالي متهمة رجب باشا بعرقلة مبادرتها، وتشجيع المبادرات الألمانية في نفس الوقت، كما اتهمت إيطاليا "ابن رجب باشا" الذي تلقى تعلمه في ألمانيا أنه يضغط على السلطة المحلية لمنح شركة الملاحة الألمانية "دوتشي ليغانت لاين" امتيازات بتشغيل خط بحري ما بين "استانبول ومالطا" مارا "بطرابلس وبنغازي وبيرو وسالونيك"، وخطا آخرا يعمل على طول السواحل الليبية – احتجت إيطاليا على ألمانيا أيضا لنفس السبب وقد ردت عليها الحكومة الألمانية أنها لا تستطيع منع الشركات الألمانية من القيام بمبادرات يؤمنها لها الاتفاق التجاري المعقود مع تركيا. وواصلت إيطاليا ضغطها على الباب العالي، الذي كان يخشى افتعال إيطاليا لأزمة سياسية، فطلبت من والي طرابلس منح فرع بنك روما تصريحا مؤقتا بالعمل إلى حين صدور الإرادة الإمبراطورية[3].

لم يأت بنك روما إلى طرابلس بموجب مخطط أو دراسة تحدد نوعية أعماله ومشاريعه وصلاحياته وأسلوب تعامله مع السلطة المحلية، وقد فوضت الإدارة المركزية مدير فرع طرابلس بريشياني BRESCIANI أن يفعل ما يراه مناسبا وقد وجد الأخير البلاد في حاجة

(1) فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية، المصدر السابق، ص 65.

(2) R.mori . La penetrazione pacifica in libia- op- cit. p 106.

(3) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 99.

إلى كل شيء وأراد أن يقوم بمعظم المشاريع التي كانت البلاد تحتاجها في أقرب وقت ممكن وفي وقت واحد وذلك لإرضاء حكومته من جهة وسد الطريق أمام الدول المنافسة من جهة أخرى، وقد تعاونت مع مدير فرع مجموعة من المنتفعين الذين كانوا يشيرون عليه بالقيام بمشاريع دون دراسة جدواها ولا فائدتها للسكان، وفتح البنك فرعا في بنغازي في شهر يوليو من العام نفسه، وفتح العديد من الوكالات في المدن الصغيرة الساحلية، وقام بعدة مبادرات صناعية وزراعية وتجارية قبل أن يتحصل على الإذن من الحكومة الذي يخول له العمل في ليبيا، وقد تجمع حول البنك العديد من السماسرة والعملاء من العرب واليهود والمالطيين الذين كانوا يرجون لأعماله ويضخمون من أهميته وفائدته بالنسبة للعرب ويأتون إليه بالمحتاجين إلى القروض والرهانيات[1].

ولم يتصرف البنك كمؤسسة خاصة تعمل في حدود القانون كغيرها من المؤسسات الأجنبية الأخرى، بل كان يعتد بنفوذ حكومته ويتحدى السلطة المحلية في بعض الأحيان، ويرتكب المخالفات في سبيل تحقيق مآربه، واثقا من أن حكومته سوف تضغط على الباب العالي الذي سيطلب من الوالي التغاضي عما يرتكبه البنك من مخالفات، وقد اقتنعت السلطة المحلية والشعب الليبي أن البنك ليس إلا طليعة للاستعمار الإيطالي، غير أن السلطة والشعب لم يجدا بدلا من تقبل وجود البنك والتعامل معه لغياب البديل[2].

وتشدد بعض الولاة ورفضوا تلبية المطالب الإيطالية حفاظا على كرامة الدولة وسيادتها، غير أن الصحافة الإيطالية كانت تثير ضجة وتوجه الاتهامات إلى تركيا وتهددها، وتتولى الدبلوماسية الإيطالية ممارسة الضغط على "استانبول" إلى أن ترضخ وتلبي المطالب الإيطالية رغم أنف الولاة المتشددين، وقتل في مدينة درنة في ربيع عام 1908 راهب إيطالي يدعى "جوزبي باتشيني" وبالرغم من عدم معرفة القاتل ولا أسباب الجريمة، فقد أثارت إيطاليا

(1) كادو بوريشناري، **العلاقات العربية الإيطالية (1902-1903)**، تر: عمر الباروني، مر: عبد الرحمن سالم العجيلي، مركز جهاد الليبيين، 1980، ص 102.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 100.

زوبعة وصعدت حالة التوتر بينها وبين تركيا وهددت بإرسال بوارجها إلى المياه الطرابلسية، واضطر السلطان إلى إصدار إرادة بمنح بنك روما امتياز تسيير الخط البحري الذي طلبه البنك واستدعاء "إبراهيم باشا" والي طرابلس "وعمر عالي" متصرف بنغازي إرضاء لإيطاليا[1].

وقد استمد بنك روما من هذا الحادث القوة والاطمئنان ليواصل مبادرته الصناعية والتجارية لتوطيد مركزه وأهميته، لم تكن تركيا، عسكريا أو مدنيا، في وضع يفترض عليها الخوف والمذلة التي طبعت علاقاتها بإيطاليا منذ أن ظهرت إلى الوجود قضية ليبيا، حيث كادت فيه روسيا أن تحتل إستانبول لولا وقوف بريطانيا إلى جانب تركيا، لا دفاعا عنها وإنما لمنع روسيا من السيطرة على هذا الموقع الإستراتيجي الهام[2].

كانت إيطاليا تخشى أن تستغل ألمانيا صداقتها لتركيا وتحصل منها على موضع قدم في البحر الأبيض، أو أن تحتل بريطانيا طبرق القاعدة الإستراتيجية الهامة بالنسبة لمواصلاتها عبر قناة السويس، أو قيام فرنسا باقتطاع أجزاء من غرب وجنوب ليبيا وضمها إلى تونس والجزائر وإلى مستعمراتها الواقعة جنوب ليبيا، واستبدت هذه الهواجس بالأوساط السياسية الإيطالية وخلقت حالة من الهستيريا شاركت فيها الصحافة ومجلس النواب ومن يطلق عليهم اسم "القوميين".

حاول "رجب باشا" والي طرابلس (تولى الولاية 1904م وبقي في منصبه نحو ست سنوات) معارضة تأسيسه لأنه أدرك أن مثل هذه المشروعات الاقتصادية ما هي إلا وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أخرى لكن حكومة الاستانة أوعزت إليه بعدم التشدد خوفا من القلاقل السياسية فأنشئ البنك رغم أنفه وبدون استصدار مرسوم من حكومة الاستانة أو موافقة الحكومة المحلية- واتخذ الإيطاليون منه مركزا للدعاية واسندوا إدراته إلى (براشباني) أحد

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 100.

(2) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، المرجع السابق، ص 107.

دعاة السياسة، وكان رئيس البنك كثير التجول في ليبيا لبث الدعاية المغرضة وللإطلاع على أحوال البلاد، وكان يبذر المال عن سعة، وفي كل مناسبة، ويتصل بالأعيان يتخذ منهم أصدقاء وسمارا، كذلك أذنت الحكومة العثمانية للطليان في إنشاء مكاتب البريد الإيطالي وكانت هذه المكاتب منتديات مجتمع فيها سياسو بنك روما لتدبير الحيل للتعجيل باحتلال طرابلس[1].

وقد وجد عدد كبير من أصحاب النفوذ في طرابلس، وظائف في بنك روما وأصبحوا يأخذون مرتبات منه حسبما يقدمونه من خدمات ضد وطنهم- وهكذا أصبحت لإيطاليا شبكة من الأنصار في جميع مصالح الحكومة الحيوية كالتلغراف والتلفون والبريد، وكان استغنت حكومة طرابلس عن بعض الموظفين لخطأ جسيم ارتكبوه في حق بلدهم أو لتصرف يتنامى مع الأمانة في العمل وما يجب أنت يلتزم به الموظف من الدقة والحرص على عدم إنشاء أي أسرار تتعلق بعمله تمس سلامة وطنه – يسرع بنك روما بتوظيفهم حتى أصبح كثير من الموظفين الليبيين يتصرفون بعدم المبالاة اتكالا على حماية القنصلية الإيطالية[2].

أخذ البنك يقدم المساعدات للمزارعين، فإذا ما تعذر على هؤلاء المزارعين تسديد ديونهم، استولى المصرف على أراضيهم ، إضافة إلى عمليات مسحها، وقد انضم إليها ضباط من أركان حرب الطليان على مساحات ليست فليلة من الأراضي الليبية الخصبة الصالحة للزراعة، وهي من الأراضي التي كان يحجزها المصرف ثم يستولي عليها ويقدمها للرعايا الطليان[3]، وكان التعبير المتداول المعروف بـ "التغلغل المادي"[4].

كما جعل هدفه اقراض الفلاحين في طرابلس أموالا لتحسين أحوالهم الاقتصادية ولكن بفوائد وشروط مجحفة، وأخذ العمل بشراء الأراضي الزراعية من الأهالي وبأسعار مغرية،

(1) شوقي عطا الله الجمل، الغرب الغربي الكبير في العصر الحديث، المرجع السابق، ص 371.

(2) الطاهر أحمد الزواي، جهاد ألبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 34.

(3) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المرجع السابق، ص 15، 15.

(4) آنا بالدنتي، **أصول الأمة الليبية**، رتليدج، ص 33، 34.

وفتح الإيطاليون له فرعا في بنغازي واثنتي عشر مدينة أخرى في ليبيا خلال المدة 1908-1911م وشرعوا بمحاولة السيطرة على تجارة ليبيا الخارجية، كما قاموا بإنشاء مشاريع استيطانية في الأراضي التي اشتروها من الأهالي وقد أثار العمل في نفوس الليبيين من عواقب هذا التغلغل الاقتصادي، الذي يسير إلى جانبه تسلل سياسي وثقافي[1].

- **إنجازات بنك روما في ليبيا:**

أبدى مجلس إدارة بنك روما رضاه عن جميع المبادرات التي قام بها الفرع في طرابلس دون أية ملاحظة، مما يدل على موافقته على المخطط السياسي الذي اعتمدته حكومة روما،من خلال السيطرة في اقرب وقت على معظم النشاطات الاقتصادية والصناعية في البلاد ،وخصص البنك برقة لنشاطه الزراعي والحيواني وزراعة الحبوب، وقرر أن يجري فيها في الفترة الأولى تجارب على التربة والمياه والمناخ وطبيعة العلاقة بين العرب والعاملين في المزارع، وذلك باعتبار برقة أرضا خصبة كثيرة الأمطار تزدهر فيها تربية الحيوانات وزراعة الحبوب وتعد المنطقة الأفضل للاستعمار الاستيطاني[2].

وكان البنك يطمح في الحصول على عطاء بناء ميناء طرابلس الذي كانت تتنافس عليه عدة شركات أوروبية، كما دخل في مفاوضات مع السلطة المحلية لإنارة طرابلس بالكهرباء ومدها بمياه الشرب الجارية وهي مشاريع كانت المدينة في أشد الحاجة إليها وفي بنغازي أيضا اتفق البنك مع بلديتها لتزويد المدينة بالمياه الجارية، وتزامن افتتاح "فرع بنك روما" بطرابلس مع مرور البلاد بأزمة اقتصادية ،سببها الجفاف والقحط وغياب الأعمال العامة والفقر ،وكان الناس مستعدين لتلقي المعونة والإعانة مهما كان مصدرها[3].

(1) نيقولا زيادة، **ليبيا في العصور الحديثة**، دار الفرجاني، طرابلس، 1966م، ص 28، 29.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 102، 103.

(3) عقيل محمد البربار، مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الإيطالي، المرجع السابق، ص 103.

كما استطاع "أنريكو برشياني" أن يتخلص من أعدائه العثمانيين والعرب،برواتب شهرية ووعود بالتوظيف، حيثما يبدأ البنك أعماله وقد كان البنك بالنسبة لموظفي السلطان (عبد الحميد الثاني) الفقراء المتوقفة رواتبهم رسالة من السماء، بينما كان في نفس الوقت عبئا ماليا على الحكومة الإيطالية[1].

واستطاع بنك "دي روما" أن يهيئ المبررات لحماية مصالحه والدخول مع السلطات العثمانية في سلسلة من الاحتكاكات المفتعلة والاحتجاجات البطالة [2] ،وسرعان ما توسعت أعمال البنك في الولاية، ففتح له فروعا جديدة في بقية المناطق والمدن، فشملت الخمس ومصراته وسرت ومدينة زوارة، التي أرسل قائم مقامها الطاهر رسالة إلى ولاية طرابلس الغرب سيتفسر فيها وسيأذن عن كيفية المعاملة التي ستتخذ مع بنك دي روما وإداراته[3] كما قام البنك بتأسيس وكالات تجارية للبنك ببنغازي وزليطن وطبرق والسلوم وفي العديد من المناطق الداخلية.[*]

(1) فرانسيس ماكولا، **حرب إيطاليا من أجل الصحراء**، تر: عبد المولى صالح الحرير، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1991م، ص 60.

(2) محمد علي أبو شارب، **مراحل الاستعمار الإيطالي في ليبيا (1911- 1943م)**، مجلة الشهيد، العدد 2،منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1981م، ص 61.

(3)Malgeri F, la luerra libia 1911-1912, Edizioni di storia e letteratura- Roma, 1970, p17.

(*) افتتح فرع بنك دي روما في متصرفية بنغازي في مارس 1910م وأقيم احتفال بهذه المناسبة دعى إليه المتصرف وعدد من الموظفين العثمانيين إلى جانب موظفي بنك دي روما، وتلي في الاجتماع قرار الحكومة العثمانية بإنشاء البنك ثم ألقيت خطبة باللغة التركية والإيطالية، تضمنت أمنيات الجالية الإيطالية.

المبحث الثاني: بنك دي روما والامتيازات الاقتصادية الإيطالية

1. النشاط التجاري:

استفاد البنك من تمويل الحكومة الإيطالية له فقام بتسيير خطوط ملاحية بين موانئ طرابلس وبنغازي وطبرق وربطها بموانئ مالطا، وجنوة، وبالرمو، واستانبول، ومارس البنك في الوقت ذاته عملية منح القروض التجارية مقابل الرهنات لصغار التجار بفوائد كبيرة وذلك ضمن مخطط لإفقار المتعاملين معه من العرب[1].

وهكذا أصبح البنك يسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية في ولاية طرابلس وصار له أتباع وعملاء كثيرون وتشعب نشاطه بصورة كبيرة كما تحرك أعوان إيطاليا في أرجاء الولاية باسمه وتحت ستار أعماله[2]، ولكن رغم هذا النشاط الكبير فإن الولاية لم تخل من منافسين آخرين لإيطاليا، ولم يكن الوجود الاقتصادي قاصرا عليها فحسب بل سعت كل من فرنسا وألمانيا[3] لتدعيم وجودها فيها أيضا وهو الأمر الذي كان يقلق إيطاليا نظرا لإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها الدولتان والقادرة على منافسة النشاط الإيطالي وربما القضاء عليه نهائيا، كما كان عمل ألمانيا الدائب للحصول على امتيازات للبحث عن المعادن مصدرا آخر لخشية حكومة إيطاليا خاصة وأن ألمانيا ترتبط بعلاقات وطيدة بالإمبراطورية العثمانية[4].

أما عن نشاطه التجاري فقد وجد الفرصة المناسبة للقيام بهذا النشاط عندما عين بريشياني Brecsiani مديرا له في طرابلس وهو الذي تولى من قبل مديرا لفرع مصرف روما

---

(1) مفتاح السيد الشريف، **الاستعمار الإيطالي لليبيا**، الطبعة الأولى، دار النشر الليبية، طرابلس، 1971م، ص 24.

(2) عبد المنصف حافظ البوري- الغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 272.

(3) يرد مالجيري أن هناك محاولات فرنسية- ألمانية- أمريكية جرت للحصول على امتيازات بالبحث عن المعادن في ولاية طرابلس-، Malgesi, F,op-cit, P 21.

(4) تعرض التغلغل الاقتصادي الإيطالي خلال عام 1907- 1909م بعد ثورة الاتحاديين في اسطنبول لهزة عنيفة، وأصبحت حكومة اسطنبول لا تكف في الدولة الأوروبية التي اتخذت توسع في دائرة أعماقها في أراضي الإمبراطورية العثمانية. أنظر: Smith.D.M**, Storia d'italia del 1861 al 1969**.Velume Scondo. la terra, Roma 1972, p 423-438.

بالصومال، وهذا أكسبه خبرة مالية وإدارية واسعة، فقام بتوجيه بعض أنشطة المصرف للمتاجرة[1]، في السلع الوطنية والصناعات اليدوية ونبات الحلفاء وهي نبتة جبلية متوفرة بكثرة في ليبيا تدخل في صناعة الورق ريش النعام والعاج الذي يستورد من الجنوب، كما كان يقوم بشراء الحبوب (القمح والشعير) عن طريق وكالته التجارية، وتخزن ثم تشحن لإيطاليا، وقد بلغت مشترياته في سنة واحدة ما يقرب من (28429 كيلة شعير) في منطقة طرابلس والخمس[2].

كما أنشأ المصرف مؤسسة الزيوت الإيطالية في ديسمبر 1910م بطرابلس والتي قامت ببناء معاصر لبذور الزيوت في كل من مصراته والخمس وزليطن، كما أنشأ مصانع أخرى في طرابلس لعصر حبوب الزيتون، ولطحن الحبوب وأيضا لصنع الإسفنج والثلج[3]، وكذلك نشط البنك في مجال النقل والطرق حيث ربط خط الإسكندرية البحري بالخط البحري الذي يربط بين الموانئ الليبية مثل: طربة، درنة، البنغازي، مصراته، الخمس وطرابلس، وربط خط الموانئ الليبية بخط يتصل بالموانئ الإيطالية عن طريق مالطا[*] وقد أمدته الحكومة الإيطالية بمائتي ألف ليرة إيطالية لتغطية مشروع خط الإسكندرية[4].

- **خطوط المواصلات البحرية:**

لم ينقطع في القرون الماضية الاتصالات البحرية والعلاقات التجارية ما بين الموانئ الليبية الإيطالية، رغم قيام الحروب والصراعات وفي فترات السلم والاتفاقيات، لقد كانت السفن الإيطالية تطرق معظم الموانئ الليبية حاملة السلع والمنتوجات[5]. وفي بداية القرن

(1) مصطفى حامد أرحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي، أكتوبر 1911م، (د ط)، 1988م، ص 66.
(2) مصطفى حامد أرحومة، المرجع السابق، ص 66.
(3) محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد الإيطالي، المرجع السابق، ص 13.
(*) رسالة بعث بها باللوفتش إلى القنصل الإيطالي بطرابلس. أنظر: سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 39.
(4) رسالة بعث بها مدير فرع مصرف روما بطرابلس إلى القنصل الإيطالي يخبره عن المبلغ الذي عمدت به الحكومة الإيطالية المصرف، أنظر: وهبي البوري، مرجع سابق ،ص 140.
(5) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 141.

العشرين أنشأت إيطاليا خطا ملاحيا أسبوعيا منتظما ما بين تونس وطرابلس ورحلات نصف شهرية إلى بنغازي ودرنة، وظلت هذه الرحلات متواصلة بانتظام وكانت تستوعب كافة أعمال النقل الليبي تقريبا[1].

وعندما بدأ بنك روما أعماله في ليبيا قرر تعزيز النشاط البحري الإيطالي على سواحل ليبيا وما بينهما وبين الموانئ الإيطالية للسيطرة على هذا النشاط وانتزاعه من الشركات الأجنبية الأخرى بصورة تدريجية، وذلك بإنشاء خطوط بحرية جديدة، ووافقت الحكومة الإيطالية على إنشاء هذه الخطوط ودعمها مالي بمبلغ "مائتي ألف ليرة سنويا" واشترى البنك لهذا الغرض باخرتين قديمتين أطلق عليهما اسم (روما) و(ماركاور بليو) وخصصت الباخرتان للعمل ما بين طرابلس وبنغازي والإسكندرية أسبوعا وخط آخر يعمل على طول السواحل الليبية من طرابلس حتى درنة وطبرق وكانت شركة الخطوط الألمانية الشرقية تسير بخطى منتظمة نصف شهرية ما بين هامبورغ ومالطا وطرابلس وبنغازي والإسكندرية[2].

كما كانت هناك بواخر أخرى أوروبية تطرق الموانئ الليبية بصورة متقطعة، أما الحكومة التركية صاحبة السيادة على ليبيا فلم تعتم بإنشاء خط منتظم يربط موانئها بولايتها الإفريقية، وقد اتضح فيما بعد أن خط الملاحة الذي تدعمه الحكومة الإيطالية "بمائتي ألف ليرة" في العام، كان صالحا لنقل الحيوانات وغير صالح إطلاقا لنقل البشر لأن الباخرتين سجلتا منذ البداية تأخرا في المواعيد وعدم انتظام في حالة حدوث عاصفة، وثانيا فإن الباخرتين قديمتين جدا ولا تحتويان على أقل وسائل الراحة التي لا يمكن الاستغناء عنها كما كانت في حالة إهمال تام[3] واشترى البنك فيما بعد ثلاث بواخر أخرى أطلق عليها أسماء "ليبيا" و"برينشي" و"سرت" ،وكان يخشى منافسة شركة الشرق الألمانية التي كانت أحسن

(1) فرنشسكو كورو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، تر: خليفة التليسي، طرابلس، 1984م، ص 75.

(2) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 141، 142.

(3) A.D'Alessandro، **il Banco di Roma e la Guerra di libiya Storia e Politica** , F 111,1968. p 501.

بواخر وأكثر دقة في المواعيد والمعاملة، وقد طلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة الألمانية، التوقف عن منافسة الشركات الإيطالية العاملة على سواحل ليبيا[1].

كما تم توجيه نشاط البنك للمتاجرة[2]، في السلع الوطنية والصناعات اليدوية، ونبات الحلفاء، واستيراد الحبوب، وريش النعام، والعاج، كما كان يقوم بشراء الحبوب والقمح والشعير عن طريق وكالاته التجارية وتخزين ثم تشحن لإيطاليا، وقد بلغت مشترياته في إحدى السنوات (28429) كلية شعرية في منطقة طرابلس والخمس، وعندما صدر قرار بمنع شراء الحبوب في تلك السنة طلب البنك الترخيص له بشحنها إلى إيطاليا، حيث تعاقد مع أحد رجال الأعمال الإيطاليين يدعى (بيانكي) على ذلك وتقدم أنريكو بربشياني على هذا الأساس إلى الوالي (رجب باشا) يطلب منه الإذن بالخصوص[3].

كما كان بنك دي روما يقرض التجار أموالا في طرابلس بأرباح قدرها 9% في مقابل أن يرهن شيئا يساوي ما يستلمه من نقود، وأنشأ في طرابلس مصرف تسليف بالرهون وكان بالبلاد كثير من المرابيين يقرضون الناس بربح 60% وكان معظمهم من اليهود، وقد حاول البنك مساعدة بعض كبار التجار بمنحهم قروضا مجزية، ولكن أعماله تلك أثرت على صغارهم، وقد تدخلت القنصلية الإيطالية عدة مرات تطالب بتسديد ديون البنك من بعض التجار أو تسجيل ملكية الرهن لصالح البنك بطريقة رسمية[4].

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 142.

(2) عقيل البربار، المرجع السابق، ص 238.

(3) مصطفى حامد أرحومة، المرجع السابق، ص 66.

(4) المرجع نفسه، ص 66.

وقد كان بنك دي روما يسعى إلى أن يستولى على جميع المبادلات والمقاولات والأعمال التجارية وتدمير التجارة والمنشآت الصغيرة،سواء كانت عربية أم إيطالية والدخول في عمليات منافسة رهيبة دمرت أغلبها المصانع الصغيرة وأصحابها[1].

حققت زيادة كبيرة في المبادلات التجارية ما بين البلدين، حيث بلغت هذه الزيادة في عام 1910م حوالي 59% حيث زادت من أربعة ملايين ونصف إلى سبعة ملايين وستمائة ألف ليرة، وبلغت زيادة الصادرات الإيطالية إلى طرابلس 66% إذا زادت قيمة الصادرات من مليونين وستمائة ألف إلى أربعة ملايين وأربعمائة ألف ليرة، وقد استطاعت إيطاليا أيضا تنشيط التجارة النامية في تلك الأراضي، فنجد أن نصيب إيطاليا من تجارة طرابلس الدولية بلغ عام 1895م بنسبة واحدة من عشرين إلا أن هذه النسبة قد بلغت في عام 1910 قرابة 50% ، وقد نجحت الحكومة الإيطالية في أن تكون الشريك الأول للدولة العثمانية في تجارة ولاية طرابلس الخارجية.

(1) استفادت السلطات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة من القروض التي كان يمنحها البنك فقد تحصل متصرف بنغازي على قرضين ستمائة (600) جنيه تركي الأول في شهر يناير 1909م والثاني في مايو من نفس العام، كما أقرضت بلدية طرابلس قرضا قيمته مليون جنيه سنة 1910م للمزيد أنظر: محمد محمود العرفاوي، مخاض الإمبراطورية والفاشية الإيطاليتين، المرجع السابق، ص 409.

ويوضح الجدول التالي: حجم العلاقات التجارية الإيطالية الليبية من عام (1905-1910م)، القيمة ملاين الليرات[1].

السنة	واردات إيطاليا من طرابلس	صادرات إيطاليا من طرابلس	مجموع المعاملات
1905	0,7	3,0	3,7
1906	0،6	3,9	4,5
1907	1,0	3,5	4,5
1908	0,7	3,2	3,9
1909	1,6	3,9	4,5
1910	2,2	4,4	7,6

المنتوجات الإفريقية:

كانت تجارة القوافل مع السودان أهم نشاط اقتصادي عرفته ليبيا في النصف الثاني من اقرن التاسع عشر، وقد بدأت التجارة تتضاءل لعدة أسباب معروفة، وكانت في حالة احتضار عندما بدأ بنك روما نشاطه في ليبيا غير انه مع ذلك أراد أن يقوم بعملية معالجة العاج وريش النعام والجلود الواردة من أواسط إفريقيا بصورة كاملة وإعدادها للتصدير إلى أوربا ومنافسة القائمين بها منذ زمن طويل[2].

الشركة الثنائية:

وأشيع في طرابلس في تلك الفترة أن شركة فرنسية عثرت على مناجم فوسفات في طرابلس، فأسرع مدير بنك روما بطرابلس الحريص على عدم تمكين الرأسمال الفرنسي من

(1) يوضح الجدول بعض المعلومات المتعلقة بالتجارة بين إيطاليا وطرابلس من عام (1905م- 1910م)، القيمة بملايين الليرات الإيطالية. للمزيد أنظر: فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 32.

(2) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 129.

العمل في ليبيا، فدخل في مفاوضات مع الشركة الفرنسية من أجل استغلال المعادن الليبية بالمشاركة ما بين الطرفين وتوصل البنك إلى اتفاق مع الجانب الفرنسي[1].

ولا ثمة شك في أن قبول بنك روما المشاركة مع شركة فرنسية لمجرد إشاعة أنها عثرت على الفوسفات في ليبيا لدليل على عجز إيطاليا عن إبعاد الدول الأخرى عن العمل في ليبيا والتخلي في نفس الوقت عن الإدعاء بأن إيطاليا لها الحق وحدها في القيام بمبادرات اقتصادية في ليبيا بموجب اعتراف الدول بهذا الحق وتناسلت إيطاليا أن بعض الدول الأوربية لها اتفاقيات تجارية مع تركيا لا تزال سارية المفعول، وأن تركيا لا تزال صاحبة السيادة على ليبيا ومن حقها أن تتعاقد مع من تشاء كما أن الدول الأوربية عندما وافقت على إطلاق يد إيطاليا لم تتعهد بمنح رعاياها من العمل في ليبيا وظلت إيطاليا لسنوات عديدة تضطرب وتتزعج وتتشنج صحافتها ويعقد برلمانها لأقل إشاعة عن قيام أية دولة أروبية بأي عمل في ليبيا وبلغ ألمر بوزارة الخارجية الإيطالية أن وجهت اللوم رسميا لحليفتها ألمانيا والنمسا للسماح لرعاياهما لعمل في ليبيا وطلب وزير خارجية إيطاليا من سفيره بأنقرة، بالإضافة إلى ألمانيا والنمسا أن يتصل بدول أوربية أخرى ويطلب منها إبعاد رعاياها عن العمل في ليبيا وعدم منافسة الإيطاليين[2].

الشركة الرباعية:

خشي بنك روما أن الحكومة التركية قد لا تمنح الامتياز للشركة الإيطالية- الفرنسية، وحتى في حالة منح الامتياز فإن الجانب الإيطالي كان لا يحبذ استيلاء الفرنسي على نصف خيرات المعادن الليبية، واستحسن شراكة طرف آخر يزيد من أهمية الشركة ويجعل من الصعب على الحكومة التركية رفض الامتياز وتزداد بدون شك عوامل النجاح إذا كان الطرف الثالث فرعا من فروع الإمبراطورية العثمانية.

(1) المرجع نفسه، ص 132.

(2) A.D'Alessandro il Banco di Roma e la Guerra di libiya,op-cit, p 429.

سافر مدير البنك بريشاني إلى القاهرة في شهر أبريل 1910م للبحث عن الشريك الثالث المصري الذي لا تستطيع تركيا رفض طلبه وبدلا من العثور على رجال مصريين يقبلون المساهمة في الشركة قد وجد "خديوي" مصر "عباس حلمي" يبدي اهتمامه بنشاط بنك روما في ليبيا ويعرب عن رغبته في المشاركة في مثل هذه النشاطات الاقتصادية المفيدة للبلاد، وأشعر البنك الحكومة الإيطالية باستعداد الخديوي للمساهمة في الشركة، فطلبت منه روما أن تكون مساهمة "الخديوي" مقتصرة على إنشاء السكة الحديدية الساحلية واستغلال معادن الفوسفات بالخمس[1].

وكان مدير البنك غير مرتاح لثقل المساهمة الفرنسية وتأثيرها، فاقترح على روما قبول مساهمة الخديوي غير المحدودة لأنه أكد له أن الحكومة التركية وعدته بالحصول على امتياز المعادن وتكوين شركة طرابلسية تعمل باسم الشركة الإيطالية المصرية وتشارك في الأرباح وهذه الطريقة الوحيدة التي لا تستطيع اسطنبول حيالها رفض منح الامتياز وتتحصل إيطاليا بذلك على أغلبية الأسهم وعلى إدارة المنشأة بدفع قيمة الأسهم ونفقات التنقيب للمجموعتين الطرابلسية والمصرية في حالة عجزها عن توفير المال اللازم لذلك[2] ،ويبدو أن تشكيل شركة طرابلسية وجد استحسانا لدى والي طرابلس حسن حسني باعتبارها بداية طيبة لمشاركة الطرابلسيين في مثل هذه النشاطات. وتم التوقيع على عقد الشركة الرباعية بعد انضمام الشركة الطرابلسية إلى الشركة الإيطالية الفرنسية المصرية، وأصبحت بذلك الشركة الجديدة تتكون من ثلاث مجموعات أي من ثلاث دول أجنبية وواحدة ليبية[3].

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 134- 135.

(2) المرجع نفسه، ص 135.

(3) مصطفى علي الهويدي، **الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال ح ع الأولى**، مر: صلاح الدين السوري، ط الأولى، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، الجمهورية الليبية الاشتراكية العظمى، 1988، ص 247.

2. النشاط الصناعي:

كان لبنك دي روما استثمارات كبيرة في ليبيا، ولكن بدون إيرادات أو أرباح، وقد اشتملت هذه الاستثمارات على صناعة الورق في مدينة طرابلس من نبات الحلفاء وقد كان مبني هذا المصنع من أكبر المباني في المدينة، كما امتلك البنك مصنعا كبيرا للدقيق في مدينة بنغازي، بلغت تكاليف إنشائه حوالي 2 مليون ليرة إيطالية، كما أنشأ البنك عام 1910م مطحنا كبيرا في مدينة طرابلس، ينتج يوميا مائتي قنطار من الدقيق ولم تكن الغاية من ذلك سد حاجيات السكان المحليين بل كان هذا المصنع يعمل على تجهيز الجيش الإيطالي بالدقيق أثناء عملية الغزو عام 1911م[1].

كما قام البنك بإنشاء مصنع للصابون، وآخر لإنتاج الزيوت الإيطالية في شهر ديسمبر 1910م، وقام أيضا ببناء معاصر لبذور الزيتون، واستخراج الزيوت في كل من مصراته والخمس وزليطن، كما قام بافتتاح مصنع آخر بمدينة طرابلس لعصر حبوب الزيتون[2]،ثم أقام أماكن عديدة لإعداد ريش النعام، وصناعة الإسفنج، ومحطة كهربائية في مدينة طرابلس، كما قام البنك بإنشاء مطبعة في مدينة طرابلس ومصنع للثلج، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع البنك خطة لإنشاء شركة زراعية كبيرة في مدينة بنغازي تتضمن آلاف الهكتارات وخمسة عشر ألف رأس من المواشي، قام بتوزيع عدد منها على مربي الأغنام في برقة عن طريق عثمان العنيزي[3].

وتضم شركات زراعية أخرى في مدينتي طرابلس ودرنة، كما كانت لدى البنك خطط لعديد من المشاريع والمصانع الصغيرة والاستثمارات التجارية الأخرى، وقام البنك أيضا ببناء مصنع للبلور، ومعمل ميكانيكي للنسيج واستطاع البنك تحطيم الهيمنة التجارية التي

(1) وليم س. أسكيلو، **أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا (1911- 1912م)**، تر: ميلاد المقرحي، مر: عقيل البربار، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1983م، ص 40.

(2) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص 40.

(3) محمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين، المرجع السابق، ص 412.

يمارسها الإنجليز، وذلك بممارسة الإعانة والتموين لصالح التجار والبحارة الإيطاليين، كما حصل البنك على تنازل بعقد كراء لمدة عشر سنوات لاستغلال سبعة وعشرين مقطعا للأحجار في قرقارش وجنزور وقرر البنك أيضا تمويل بعض الشركات التي تشكو من صعوبات، وفي مقدمتها الشركة الإيطالية (أربيب Arbeeb) التي تستغل مصنع الورق حيث أنشأ البنك مصنعا هيدروليكيا مما قوى الإنتاج وتم شحن الورق إلى البلدان الأوروبية[1].

وقد تمكنت إحدى الشركات الصناعية الإيطالية من مدينة تورينو الإيطالية وهي الشركة الصناعية التمويلية لخيوط الحلفاء، من الحصول على امتياز لاستغلال نبات الحلفاء في ولاية طرابلس لمدة خمس عشرة سنة، من أجل إنتاج الخيش بوائل حديثة، كما تمكن رجل الأعمال الإيطالي (فلافياني Velfiani) من إنشاء مصنع للورق في مدينة طرابلس، وقد تركزت جهوده على إنتاج ورق اللف دون غيره، وبعد موت صاحبه تواصل عمل هذا المصنع من بعده، وقد عرف المصنع بعد ذلك باسم "معمل الورق الطرابلسي" وكان مقره بباب بن غشير، وبالرغم من أن هذا المصنع تمكن من تصدير إنتاجه إلى الخارج إلا أنه لم يحظ بأي تطوير فبقي عمله مقتصرا على صناعة ورق اللف والورق المقوى والصناديق الكرتونية ولم يتوصل طيلة مدة عمله إلى صناعة الورق الصالح للكتابة أو الطباعة[2].

وامتد نشاط بنك دي روما ليشمل المواصلات البحرية، حيث قام بتسيير خطوط ملاحية تغطي كافة السواحل الليبية، وقد كان من الطبيعي أن تقوم إيطاليا بمزاحمة الشركات

(1) عثمان العنيزي: من بنغازي برز كتاجر بتعامله مع الثري (بحري باشا) الذي طرده الشبان الأتراك بعد توليهم الحكم بتركيا في مايو 1908م ونفي إلى بنغازي واستطاع العنيزي بعد إن كان مربي أغنام أن يصبح ثريا ثم تعرف عليه القنصل الإيطالي (برنابي Barnabi) وقدمه لمدير فرع بنك دي روما ببنغازي ليستغله كعميل له هناك برفقة محمد المرغني أحد أعيان المنطقة فقام العنيزي بشراء الأراضي للبنك كما كلفه البنك بتوزيع الهدايا من الأغنام على مشايخ القبائل والزوايا ببرقة، كما منحه البنك عدة تسهيلات بإقراضه مبلغا من المال استغله في تهريب الأسلحة كما استغله القنصل الإيطالي في الوصول عن طريقه إلى زعماء السنوسية، للمزيد أنظر: مصطفى حامد ارحومة، المرجع السابق، ص 68.

(2) عبد العزيز سعيد الصويعي، **المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الإيطالي**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985م، ص 100- 103.

البحرية الأجنبية حتى تضمن هيمنتها الكاملة في نقل الأشخاص الذين يرغبون في الذهاب إلى ليبيا أو مغادرتها وكذلك السلع المرسلة إلى ليبيا أو المصدرة منها، ولهذا الغرض قام بنك دي روما عام 1907م بفتح خط بحري يربط طرابلس ومصراتة وزلطين وقد تم فتح هذا الخط بالاشتراك مع الشركة الإيطالية للملاحة العامة ويعتبر هذا الخط من أهم خطوط المواصلات البحرية بين طرابلس وأوربا الغربية[1].

عرفت طرابلس قبل مجيء بنك روما صناعات محلية كثيرة كانت تستوعب الآلاف من الأيدي العاملة وتسد حاجة البلاد، وكانت صناعة النسيج في مقدمة هذه الصناعات وكانت تقوم بإنتاج ملابس النساء الحريرية والقطنية وملابس الرجال الصوفية، وقد كان هناك قبيل الغزو الإيطالي قرابة 1700 نول يدوي في طرابلس و 45 في بنغازي و100 في درنة لإنتاج أردية النساء القطنية، وكانت طرابلس وحدها تنتج من أردية النساء القطنية 250 ألف رداء في السنة، كان 75% منها يستهلك محليا والباقي يصدر إلى بنغازي وتونس[2].

أما فيما يتعلق بصناعة الصوف فقد كان بطرابلس 350 نولا لملابس الرجال الصوفية و250 نولا في مصراته و30 في بنغازي، وإلى جانب الصوف والقطن فقد اشتهرت طرابلس بصناعة أردية النساء الثمينة الموشاة بأسلاك الذهب والفضة، منها 150 نولا في طرابلس وعدد قليل من الأنوال في بنغازي ودرنة، واشتهرت مصراته بصناعة الكليم بكميات ملحوظة وكان يصدر إلى جميع أنحاء ليبيا وإلى مصر والتشاد والنيجر وغيرها ويقدر عدد ما كانت تنتجه مصراته سنويا "بسبعة آلاف" قطعة تقريبا قيمتها الإجمالية عشرون ألف ليرة[3].

وكانت صناعة الحصيرة والذهب والفضة وتطريز الجلد المخمل من الصناعات المعروفة في طرابلس، وكانت مصنوعات الذهب والضفة تصدر إلى مصر وتونس وبنغازي،

(1) كامللو متفروني، **إيطاليا في الأحداث البحرية الطرابلسية**، تر: عمر الباروني، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1988م، ص 95.

(2) أ- كاكيا، **ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني**، دار الفرجاني، طرابلس، 1975، ص 108- 109.

(3) المرجع نفسه، ص 114.

وصناعة الدباغة كانت من الصناعات التي توفر العمل للعديد من العمال ويقدر إنتاجها بما يزيد على سبعين ألف قطعة في العام يقدر ثمنها بأكثر من 240 ألف فرنك فرنسي[1].

وصناعة الصابون يقدر إنتاجها في العام بمائة وثمانين طنا وكان هناك صناعات أخرى كمعاصر زيت الزيتون ومعالجة ريش النعام والإسفنج وغيرها من الصناعات الأخرى كصناعة الفخار والجلود والسروج وكانت مبادرات بنك روما الصناعية التي أراد إنعاش الاقتصاد الليبي من خلالها تنحصر في الاستيلاء على الصناعات المحلية وتطويرها لحسابه أو خلق مثيلات لها بحيث تنافسها وتقضي عليها، وأكد هذا التصرف الدكتور إنساباتو الذي جاء ذكره سابقا حيث جاء في تقريره الذي أرسله من بنغازي إلى رئيس الوزراء جوليتي في صيف عام 1911 ما يلي: "إن المصرف يحاول القيام بجميع المبادرات والاستيلاء على كافة المؤسسات ونهب جميع المشاريع، واستهلت مبادرته في المقام الأول امتصاص التجارة الصغيرة وهدم المؤسسات المتواضعة سواء كانت مملوكة لعرب أم لإيطاليين وندما يتجه التاجر الصغير إلى بنك روما طلبا المساعدة يبادر المصرف بالرفض أولا ثم يقترح على التاجر الصغير أن يبيعه مؤسسته وإذا ما رفض يعمد البنك إلى إنشاء مؤسسة مماثلة بما في ذلك من ضياع أو إفلاس التاجر الصغير"[2].

وقام البنك في الأربع سنوات التي عمل فيها في ليبيا بالعديد من المبادرات الصناعية بصورة مستعجلة مرتجلة دون دراسة الجدوى وفوائد المشروع بالنسبة لليبيين وللبنك على السواء، وكان يحاول الاستتار بمعظم المشاريع الاقتصادية التي كانت البلاد في حاجة إليها أو التي كان الوطنيون يفكرون في القيام بها بمفردهم أو بالمشاركة مع شركات أجنبية، وذلك بغرض الحيلولة دون أية دولة أخرى من القيام بأي نشاط في ليبيا. وسنحاول فيما يلي استعراض المشاريع الصناعية التي بها البنك في طرابلس، وفي حين أنه لم يقم بأي مشروع

(1) محمود ناجي، طرابلس غرب، ص 49.

(2) كادو بورشيناري، العلاقات الليبية الإيطالية العربية، المصدر السابق، ص 160.

صناعي في بنغازي حيث اكتفى فيها بالنشاط الزراعي والرعوي وتهيئة الأراضي لاستقبال المعمرين الإيطاليين[1].

- **المطاحن:**

لازمت البنك منذ بداية أعماله في طرابلس فكرة إنشاء مطحن غلال ضخم في طرابلس ليبهر الليبيين ويشعرهم بقدرة البنك على تحقيق المشاريع التي تحتاجها البلاد، مهما ارتفعت تكاليفها، وكانت طرابلس في حاجة إلى مطحن حديث ويقدر أن 90% من سكان الدواخل يعتمدون على الشعير في حين كان يستهلك سكان السواحل القمح والشعير والدقيق المستورد وكانت بالبلاد طواحين صغيرة تديرها الإبل وتعود سكان السواحل على طحن غلالها فيها[2].

وقد اشترى البنك قطعة ارض مساحتها 3525 مترا مربعا وشرع في بناء مطحن حديث مجهز بأحدث الآلات بلغت تكاليفه مليون ليرة إيطالية، وكان يعتبر من أحدث المطاحن التي عرفتها إيطاليا في تلك الفترة، وقدرت قدرته الإنتاجية ما بين خمسمائة وألف قنطار من الغلال في اليوم، وافتتح المطحن يوم 1910/08/16م. وكانت توقعات البنك أن هذا العمل الضخم سوف يحدث هزة في طرابلس ويدفع الناس دون تردد إلى الاستفادة من هذا المصنع الحديث بدلا من الطواحين البدائية، وكان البنك يؤمل أيضا في تصدير الفائض من إنتاجه، غير أن النتائج كانت مخيبة للآمال حيث اقتصر إنتاج المطحن على بضعة قناطير من الحبوب في اليوم لا تستطيع أن تحقق أي مردود يتناسب ورأس المال الكبير الذي أنفق فيه "وقد واجهت الطاحونة صعوبات وبطء في الأشهر الأولى من حياتها وكانت هناك تخفيضات من جهة أخرى، من قبل الذين كانوا يؤكدون أن المليون الذي أنفق في بناء المطحن لن يجد مردودا كافيا"[3].

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 123.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

(3) A. D'Alessandro, op, cit, p 111.

ومن المعتقد أن إنشاء الطاحونة كان يهدف بالدرجة الأولى إلى الدعاية لعمل إيطاليا الحضاري لصالح ليبيا، ويبدو أن البنك كان يملك مطحنا آخر متواضع، وقد جاء في تقرير الجمعية العامة للبنك بتاريخ 15-4-1907 "سنشهد في طرابلس قريبا مطحنا يتفق واحتياجات البلاد وسيكون أول مطحن أسطواني ينشأ في طرابلس، أما المصنع الحجري الذي نملكه الآن في طرابلس سنعمل على نقله إلى الخمس أو بنغازي"[1]، ويبدو أن البنك اشترى المطحن القديم واسند تشغيله إلى أحد عملائه[2].

- **معاصر الزيت:**

تأسس في طرابلس عام 1907م مؤسسة إيطالية للزيوت شارك فيها بنك روما والمهندس الإيطالي بالداري Baldari، وذلك للعمل في مجال الزيوت الليبية، وقامت المؤسسة بإنشاء معاصر للزيوت في الخمس ومسلاته وزوليتن، وقرر عام 1910م إنشاء معصرة كبيرة في طرابلس لاستخراج الزيت بالطريقة السلفورية- وبذل البنك جهدا في الحصول على الأرض المناسبة لبناء المعصرة التي زودت بأحدث الآلات لعصر الزيوت، كما أنشأ إلى جانب المعصرة مصنعا لإنتاج الصابون يعمل بالبخار، وكان الزيت المستخرج من المصنع جيدا، غير أن تكاليف استخراجه كانت مرتفعة وأسعار بيعه كانت لا تستطيع أن تنافس أسعار الزيت الذي كانت تنتجه المعاصر التقليدية، وكانت قلة من الناس المقتدرة اقتصاديا في استطاعتها شراء إنتاج المعصرة وتقدير مزاياه ودفع الثمن المرتفع، أما بقية الناس فظلت تستعمل الزيت الذي تعودوا عليه، وكانت فكرة البنك أن المعصرة الحديثة التي أنشأها والتي كانت تنتج زيتا جيدا، سوف تكتسح المعاصر القديمة التقليدية ويتمكن البنك بذلك من السيطرة على صناعة الزيت في قطر طرابلس، وعزى البنك بسبب فشل معاصره على عرقلة الحكومة التركية التي حرضت الناس على عدم بيع محاصيلهم إلى معاصر

(1) op-cit , p497.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 124.

البنك الأمر الذي دفع به إلى رفع أسعار الشراء أكثر من أسعار السوق السائدة، وازدادت بذلك تكاليف الإنتاج وارتفعت أسعار المبيع[1].

لقد كان البنك في عجلة من أمره ويسترشد بنصائح المنتفعين المحيطين به، ولم يأخذ في الحسبان معارضة الليبيين لوجوده ولمشاريعه، وقدرت كميات الزيت المنتج محليا بأيدي المواطنين في تلك الفترة بما يتراوح ما بين "إحدى عشر وثلاثة عشر" قنطارا من الزيت الذي كان بالطبع لا يفي بحاجة السكان، فقد كان الزيت يستورد من تونس وكريت[2]،أماالإيطاليين قدروا إنتاج الزيوت عام 1910م بستين ألف قنطار[3]، و طيلة فترة احتلالها ظل الزيت الإيطالي أكثر رواجا[4].

- **صناعة الثلج:**

لم تعرف طرابلس في أواخر العهد التركي الثلج والمبردات رغم أنها سهلة الإنتاج ولا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتعود السكان عندما ترتفع درجة الحرارة ويشتد القيظ، أن يستعينوا بالوسائل التقليدية المبردة كالجرار وغيرها وعندما حل بنك روما بطرابلس اكتشف حاجة الناس إلى الثلج فأنشأ مصنعا صغيرا في طرابلس لإنتاج الثلج وتوزيعه، من الطبيعي أن يقبل سكان المدينة على شرائه والتمتع بالمياه والمشروبات الباردة، ولم تتردد بلدية طرابلس في منح البنك امتيازا بإنتاج الثلج في طرابلس [5].

- **صناعة الحلفاء:**

استعملت بريطانيا الحلفاء في الصناعة الورقية في "النصف الأول" من القرن "التاسع عشر"، وبدأ تصدير الحلفاء من طابلس في عام 1868م وتزايدت كميات التصدير حتى

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 125.

(2) محمود ناجي، طرابلس غرب، المرجع السابق، ص 23.

(3) ف. كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني، المصدر السابق، ص 94.

(4) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 126.

(5) المرجع نفسه، ص 126.

وصلت ستين وسبعين ألف طن في العام، وقد تراوح ثمن الطن الواحد ما بين 55 و65 شلنا، وفتحت عملية جمع الحلفاء ونقلها وتصديرها باب العمل لآلاف الليبيين، وكان أجر العامل 26 ليرة في اليوم وهو مبلغ جيد في ذلك الوقت[1]، وكان جميع إنتاج الحلفاء يصدر إلى بريطانيا لتغذية مصانع الورق فيها إلا أن الإنتاج بدأ يضعف في المناطق الساحلية بسبب عدم مراعاة الطريقة الفنية في جمع المنتوج دون إلحاق الضرر بالشجرة، إلا أن الحلفاء كانت موجودة بوفرة في الجبل، وقد ازدهرت هذه الصناعة في ليبيا خلال "الثلاثة عقود" الأخيرة من القرن "التاسع عشر"، ثم بدأ الطلب على الحلفاء في الهبوط بسبب منافسة تونس والسويد للحلفاء الليبية، وبعد أن بدأت المصانع البريطانية في استعمال المواد الخشبية في إنتاج الورق وكون تصدير الحلفاء مصدرا هاما للتدخل في طرابلس[2].

فمنذ بداية نشاط بنك روما نشاطه، كانت صادرات الحلفاء لا تتجاوز 25 ألف طن في العام ،وقد أدخل البنك صناعة الحلفاء ضمن مشاريعه، وعمل على تصديرها إلى إيطاليا حيث أجريت التجارب وإمكانية استعمالها في صناعة الورق الإيطالية، واستورد البنك آلات كبس حديثة وأنشأ مركزا لشراء الحلفاء ومعالجتها وكبسها، ثم تصديرها إلى إيطاليا وبريطانيا وقام بنك روما بمحاولة تصنيع الورق في طرابلس والاستغناء عن تصدير الحلفاء غير أن التجربة فشلت لعدة أسباب فنية وظلت الحلفاء في العهد الإيطالي، تصدّر بكميات متواضعة إلى إيطاليا في حين توقف تصديرها إلى بريطانيا[3].

- **صيد الإسفنج:**

صناعة الإسفنج صناعة قديمة ومعروفة في ليبيا وكّونت دائما مصدرا من مصادر دخل البلاد الهامة، واشتهر ساحل برقة بوفرة وجودة إسفنجه، ويعتبر الإسفنج البرقاوي من

(1) ف. كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، المصدر السابق، ص 83.

(2) محمد رجب الزائدي، **الغزو الإيطالي لليبيا: مقدماته وغاياته**، ط الأولى،منشورات دار الكتاب الليبي، بنغازي، ص 127.

(3) منصور عمر الشتيوي، **الغزو الإيطالي لليبيا**، مؤسسة الفرجاني، ليبيا، 1970م، ص 126.

أجود أنواع الإسفنج في العالم، وقد تخصص اليونانيون منذ عرف الإسفنج بعمليات الغوص في قاع البحر والبحث عنه وكانت مئات الزوارق اليونانية تأتي كل عام في موسم صيد الإسفنج إلى طرابلس وبنغازي، للحصول على إذن الصيد، ويجمع الإسفنج المصطاد في أماكن معينة لإجراء المعالجة الأولية عليه، ثم يصدر إلى أوروبا حيث يعالج بصورة كاملة، ثم يعد للبيع ويبلغ ثمن القنطار من الإسفنج ما بين 15 و50 ليرة وفقا لنوعيته، وكان دخل البلاد من الإسفنج في العام مليون ونصف ليرة[1].

شمل نشاط بنك روما حتى صناعة الإسفنج وشرع في منافسة العاملين في هذا المجال وإنشاء مركز لتجميع الإسفنج والقيام بمعالجته الأولية وتصديره، وكان يرمي إلى احتكار هذه الصناعة كغيرها بفضل إمكانياته واستعداده الفني[2].

- **المعادن:**

اثارت حملة اعلامية ضجة واسعة،من خلال نشر في الصحف المحلية معلومات وأرقام خيالية عن ثروات ليبيا ، وتعدد أنواع المعادن المدفونة في باطنها بما في ذلك الحديد والذهب والفضة، ووالت الصحافة الإيطالية الضرب على هذا الوتر، والحديث عن عرقلة الحكومة التركية للنشاط الإيطالي، وسوء معاملة الجالية الإيطالية، وتكالب الدول على امتيازات معدنية تضر بالمصالح الإيطالية[3]. وأثرت هذه الحملة في المواطن الإيطالي العادي الذي أخذ يلوم حكومته على تقاعسها وترددها في احتلال ليبيا، وكانت مناجم الكبريت الليبية المزعومة في المبررات الرئيسية لاحتلال ليبيا، فأشادت الصحف الإيطالية بالمناجم الليبية وضخامتها فأشارت إلى خطرها على مناجم كبريت صقلية إذا ما وقعت هذه المناجم في أيدي غير الإيطالية ونافست الكبريت الصقلي، والكبريت نال ضجة في الصحافة والمحافل الإيطالية وخطره على كبريت الصقلية، فهذا الكبريت لا وجود له في ليبيا إطلاقا،

(1) ف. كورو، المصدر السابق، ص 57.

(2) جان ديبوا، **الاستعمار الإيطالي في ليبيا**، د ط، الترجمة العربية، طرابلس، 1997، ص 119.

(3) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 130.

والموجود منه عبارة عن مستنقعات بالقرب من العقيلة كان يطفح على سطحها بعض الكبريت، وكان العرب يقصدونها لمعالجة إبلهم المصابة بالجرب، ولم تكن لهذا الكبريت أية قيمة اقتصادية[1].

وكتب المؤرخ مالتيزي يقول: أن موضوع الكبريت الذي أثيرت حوله ضجة كبيرة الذي هو في الواقع لا وجود له في ليبيا، يلقي الضوء على الأساليب التي لجأ إليها المطالبون باحتلال ليبيا، الذين كانوا يتقبلون الإشاعات والأقوال دون تحر أو تعمق مثلما ذكر الكاتب "جانو" الذي لم يستند على تحليل الخبراء ثم اتضح فيما بعد أن كل ما كتبه عن ليبيا لا أساس له من الصحة[2]، وقد استمر هؤلاء الناس في الحديث عن هذه المواضيع بصورة روتينية مملة حتى نجحوا في دفع الرأي العام الإيطالي إلى تقبل الأخبار والأرقام التي كانوا يقدمونها له، والتي كانت في الحقيقة عبارة عن خرافات، وحتى ولو فرضنا أن أن هناك مناجم من الكبريت في ليبيا، فإن الاستيلاء عليها لن يضيف إلى إيطاليا مصدر ثروة جديد أو يحول دون منافسة خطيرة لكبريت صقلية، فمن المعلوم أنه منذ عام 1906م أخذت مبيعات الكبريت الإيطالي في الهبوط بسبب تطور الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض الأسعار بالنسبة لكبريت صقلية[3].

وقد أدت هذه المنافسة الأمريكية إلى خفض الصادرات الإيطالية من مائة ألف طن في العام إلى 84 ألف طن عام 1910م، وبلغ المخزون من الكبريت الصقلي عام 1911م 640.700 طن لا توجد أسواق لتصريفها[4]، ولم تتوقف المبالغات في أهمية الكبريت

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 103.

(2) جان ديبوا، المصدر السابق، ص 133.

(3) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 131.

(4) Paolo Maltese, **la terra Promessa**, Roma, 1976, p 18.

الليبي، فقد كتب السياسي المعروف أندريا توري يقول: "إن مناجم الكبريت في طرابلس تمتد آلاف الكيلو مترات"[1].

وبعد الكبريت جاء دور الفوسفات الموجود بكميات كبيرة في خمس وفي مواقع أخرى، والاستشهاد بادعاءات باطلة لا صحة لها عن وجوده بكثرة في ليبيا وكان الدليل على وجود الفوسفات القول بأن طبيعة الأراضي الليبية وتكوينها الجيولوجي مطابق للطبيعة وللتكوين الجيولوجي للأراضي التونسية التي يكثر فيها الفوسفات، وكونت فكرة حصول دولة أوروبية على امتياز استغلال المعادن في ليبيا كابوسا مزعجا بالنسبة لبنك روما والحكومة الإيطالية[2]، وأراد بنك روما أن لا يتخلف عن سباق البحث عن المعادن، فطلب من روما إرسال بعثة علمية لهذا الغرض، ووصلت البعثة إلى طرابلس وكان يترأسها المهندس سفورزا، ودست الحكومة الإيطالية بين أعضاء البعثة عددا من العسكريين لوضع الخرائط وجمع المعلومات، وتوجهت البعثة إلى الدواخل بعد حصولها على التصريح[3].

وأرسلت إيطاليا بعثات للبحث عن المعادن، كما اكتشفت معادن الرصاص والقصدير والزنك والفضة والذهب في الأماكن المؤدية إلى لواء فزان، فضلا عن الملح البحري والملح الصخري حيث توجد طبقات مختلفة من الكارتاليت وهو من خامات البوتاس التي تصلح للاستغلال التجاري وتكثر في منطقة (سرت) بكثرة في إقليم فزان فضلا عن الجبس في طرابلس والحجر الجيري[4].

3-شراء الأراضي:

اعتبر بنك روما شراء الأراضي من أهم أهداف الاستعمار الإيطالي بصفتها القاعدة التي يقوم عليها الاستيطان الإيطالي في ليبيا، واختارت إيطاليا برقة لتكون باكورة هذا

(1) إبراهيم أحمد رزقانة، **المملكة الليبية**، دار النهضة المصرية، الإسماعيلية، ص 245.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 131.

(3) محمود ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، بنغازي، 1970، ص 47.

(4) محمد عبد العزيز، **نهضة إفريقيا**، الهيئة العامة للتأليف، 1971، ص 96.

الاتجاه وشرع البنك عن طريق عملائه في شراء الأراضي الواقعة في ضواحي بنغازي والتي كان أصحابها في أشد الحاجة إلى بيعها، وقد بذلت إيطاليا من قبل كما سبق وأشرنا عدة محاولات لشراء أراض وتعميرها بمهاجرين إيطاليين إلا أن هذه المحاولات لم تنجح بسبب قلة رؤوس الأموال التي تحتاجها هذه المشاريع وعدم إقبال المهاجرين الإيطاليين على الذهاب إلى ليبيا، فقد كانوا يفضلون الهجرة إلى تونس أو أمريكا أو أي مكان آخر حيث كانت تتوفر إمكانيات العمل والفرص الاقتصادية والأمن[1].

واستعان البنك في عملية شراء الأراضي بسماسرة كان همهم الوحيد تحقيق ما يعود عليهم بالفائدة دون مراعاة لصحة وثائق الملكية ولشرعيتها، بل أحيانا كان البائعون يبرزون وثائق مزورة أو يبيعون أراضي لا يملكون فيها إلا أسهما قليلة أو لا يمتلكون فيها شيئا على الإطلاق، وكان البنك بدوره متلهفا على الشراء بأي صورة وبأي ثمن، الأمر الذي رفع الناس إلى سلوك طريق التحايل والتلاعب لابتزاز ما يمكن من أموال البنك وتوريطه في قضايا ومشاكل قانونية، ورفض الدائرة العقارية تسجيل العقارات الصحيحة، وهو الأمر الذي اتخذت منه إيطاليا مبررا لاتهام تركيا بعرقلة نشاطها الاقتصادي في ليبيا وسلوكها لسياسة تميزية بالنسبة لجنسيات الأخرى وتمكين البنك بهذه الطريقة من شراء عدد من السواني (بساتين) في ضواحي بنغازي، كما اشترى بعض الأراضي الحراثية دون التأكد من المستندات التي تثبت صحتها وكان أغلب الأراضي التي اشتراها البنك لا تتوفر فيها شروط الملكية التي نصت عليها القوانين السائدة حتى يمكن تسجيلها بصورة قانونية[2].

ومن المعلوم أن الحكومة التركية سنت قانون ملكية الأراضي عام 1858م وهو يصنف الأراضي إلى خمسة أصناف:

---

(1) محمد الهادي أبو عجيلة، **الأطماع الاستعمارية الأوربية في ليبيا**، مجلة البحوث التاريخية، ع 2، 1995م، ص 109- 110.

(2) محمد عبد الجواد محمد، **ملكية الأراضي في ليبيا وفي العهود القديمة والعهد العثماني**، دار الإتحاد العربي للطباعة، ص ص 501، 502.

1- الأراضي الخاصة التي يملكها الأفراد الذين اشتروها من الدولة ومعظمها يقع في أطراف المدن.

2- أراضي الميري الحكومية التي تشمل ألراضي الحراثية والغابات وتؤجرها الدولة للأهالي بموجب وثيقة عقارية (طابو) وتتحول هذه الأراضي الميري إلى ملكية خاصة إذا كان حائزها زرع فيها أشجارا أو حفر فيها بئرا أو شيد مبنى.

3- أراضي الوقف التي يوقفها البعض على منافع معينة أو على أفراد.

4- الأراضي المتروكة للرعي والمرافق والطرق والمنافع العامة الأخرى.

5- الأراضي الموات البعيدة عن العمران والتي لم يستغلها أحد وقد اقر القانون العثماني أن ملكية هذه الأراضي الموات تعود إلى من يحييها وفق للشرع الحنيف[1].

وفي عام 1860 أنشأت الحكومة العثمانية "الدفتر الحقاني" في المدن الكبرى بغرض تحديد ملكية الأراضي، وفي عام 1883م أصدرت الحكومة العثمانية منشورا بضرورة تسجيل الأراضي والحصول على الطابو بموجب إبراز مستندات الملكية أو إثبات وضع اليد، وتأسست في طرابلس وبنغازي والمدن الأخرى دوائر للتسجيل العقاري (ويرقو) غير أن الكثير من ملاك الأراضي امتنعوا عن تسجيل أراضيهم خشية أن تكون عملية التسجيل وسيلة لفرض ضرائب جديدة[2] وفي عام 1902م أصدرت وزارة المالية منشورا بتسجيل العقارات وقد أدى إلى تحقيق وإثبات ملكية العقارات الواقعة في المدن وأطرافها وأصبح بذلك أكثر العقارات في المدن والضواحي السكانية مسجلا وبيد ملاكي السند القطعي الذي يثبت ملكيتهم كما اعترفت الحكومة العثمانية في نفس الوقت للقبائل بوضع اليد على الأراضي التي بحوزتهم مع بقاء رقبة الملكية للدولة.

(1) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاستقلال، المصدر السابق، ص 110.

(2) منصور عمر الشتيوي، الغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 111.

وانتقلت الملكية المسجلة مع مرور الزمن إلى الورثة الذين أصبحت الملكية مشاعة فيما بينهم وكان يكفي أن يتقدم أحد الورثة إلى بنك روما لبيع العقار، بعد إبراز الطابو الأصلي، كي يشتري منه البنك العقار دون موافقة بقية الورثة وقد أدت ممارسة هذا الأسلوب غير الشرعي إلى خلافات وصراعات بين الأخوة والأقارب والأسرة الواحدة[1].

وقد جمع البنك حوله بعض السماسرة الذين كانوا يشجعون الناس على بيع أراضيهم حتى وإن كانت مستندات الملكية غير مستوفية لشروط البيع وكان من الطبيعي أن ترفض المحاكم ودوائر الأملاك تسجيل مبيعات غير صحصحة وغير مستوفية لشروط القانون، غير أن البنك تمادى في شراء الأراضي بهذه الطريقة واعتبر رفض تسجيلها عرقلة سياسية للنشاط الإيطالي في ليبيا وأدت هذه الأوضاع التي خلقها البنك إلى صراع بين الحكومتين التركية والإيطالية وتوتر الأوضاع بين الدولتين[2].

والدليل على الفوضى التي كان يعمل من خلالها البنك أنه اشترى أراضي لا يملك فيها بائعها سوى أسهم قليلة وباع آخرون أراضي لا وجود لها وكان لتصرفات البنك هذه ردود فعل سيئة لدى السلطات المحلية ولدى السكان الذين ازداد اقتناعهم أن البنك كان طليعة للغز والإيطالي وبمهد له بتوفير الأراضي للمعمرين الإيطاليين، وكان مدير البنك "بريشاني" يردد بكل وقاحة أمام الليبيين أن مستندات الأراضي التي اشترتها وادعت السلطات أنها غير صحيحة سوف تحولها مدافع الأسطول الإيطالي إلى مستندات قانونية صحيحة[3] واشترى البنك بهذه الوسيلة أكثر من "مائة عقار" في ضواحي "بنغازي" كانت مستندات أغلبها غير صحيحة واستطاع البنك أن يشتري عددا من السواني والأراضي ومع

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 112.

(2) تيسير بن موسى، **الزراعة في ليبيا في العهد العثماني**، مجلة تراث الشعب، ع التاسع، ليبيا، 1983، ص ص 103، 104.

(3) محمود حنفي صالح، **الحركة الوطنية في ليبيا 1912- 1931**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1977م، ص 95.

ومعظمها في أطراف بنغازي في "القواشة" و"الفويهات" و"اللثامة" و"الرحبة" و"طابليون" والتي كان يملك معظمها سكان بنغازي[1] وقد أوفد رئيس وزراء إيطاليا "جويلتي الدكتور إنساباتو" عام 1911 إلى ليبيا لدراسة أوضاع البلاد قبيل الغزو، والتحقيق في أعمال بنك روما، وقد ضمن تقريره إلى رئيس الوزراء قائمة بالعقارات التي اشتراها البنك في بنغازي ووضعها القانوني، هي كما يلي:

1- ثلاث عشر سانية في الفويهات رفضت دائرة الأملاك تسجيل سبعة منها لعدم توفر الشروط القانونية فيها.

2- أربع وعشرون سانية في الوارشة مستندات ثلاثة منها فقط صحصحة في حين رفضت دائرة الأملاك تسجيل الواحد والعشرون سانية الأخرى.

3- اثنتا عشر سانية بالثامة من بينها خمس سواني غير مستوفية للشروط القانونية.

خمس وعشرون سانية بالرحبة، ثلاثة منها فقط وثائق بيعها صحيحة في حين كانت الاثنتان وعشرون سانية الأخرى غير سليمة وقد رفضتها دائرة الأملاك، وأراضي أخرى بضواحي بنغازي[2] وقد بذل البنك جهودا ونشاطا كبيرا في سبيل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي كأنه في سباق مع الزمن دون مراعاة، كما سبق وذكرنا لصحة الملكية والشروط التي نص عليها القانون كما لو أنه كان واثقا ومتأكدا من أن الاحتلال واقع وأن الأراضي التي اشتراها لن ينتزعها منه أحد بل سيبيعها بأضعاف قيمتها أو يقيم فوقها منشآت زراعية تحقق له الربح الاقتصادي والسياسي على السواء[3].

وكانت روما تمارس الضغط على استانبول لقبول تسجيل الأراضي التي يشتريها البنك بصفتها مشتريات مشروعة وتضطر الأخيرة إلى إصدار الأوامر إلى طرابلس بإرضاء

(1) الهادي أبو لقمة وسعد خليل، **الجماهيرية دراسة في الجغرافيا**، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص 61.

(2) ك. يورشيناري، العلاقات الليبية الإيطالية، المصدر السابق، ص 163.

(3) أنور عبد الملك، **الاستشراق في أزمة (بالفرنسية)**، مجلة ديوجين، ع 2، 1963م، باريس، ص 182.

إيطاليا، وكان "جب باشا" ولي طرابلس الذي تمت في عهده أغلب صفقات الأراضي يدرك أن شراء الأراضي هو أخطر عمل يقوم به بنك روما في ليبيا بالنسبة لمستقبل البلاد[1].

وقد بذل "رجب باشا" جهودا لعرقلة عملية شراء البنك للأراضي ونقل ملكيتها إليه أو إلى إيطاليين آخرين كانوا يقومون بالشراء بأسمائهم ولصالح البنك مادامت لا تتوفر في هذه المشتريات الشروط القانونية والعمل من جهة أخرى على إيجاد جهات أخرى قادرة على شراء العقارات التي يضطر المتحاجون إلى بيعها إلى بنك روما، ويقول الشيخ طاهر الزواي: "إن رجب باشا حرض الأهالي على الشراء بعضهم من بعض فإذا لم يوجد مشتري التجئوا إلى أصحاب الشفعة، فإذا لم يقبلوا التجئوا إلى المجلس البلدي فإذا عجز المجلس البلدي، يوعز إلى دائرة الطابو بعدم التسجيل لحجة أن البنك هيئه معنوية كما كان يوعز إلى المحاكم العثمانية في طرابلس أن لا تقبل قضايا البنك بحجة عدم توفر الشروط القانونية في تأسيس البنك"[2].

وتغلب البنك على هذه العقبات بشراء الأراضي باسم مديره العم أو غيره من الإيطاليين وكان تصدي "رجب باشا" الإيطاليين يجري في حدود التشريعات الجارية، غير أن ضغط أباب العالي على الوالي ومطالبته بالتساهل مع الإيطاليين وعدم إعطائهم مبررا للتحقيق أغراضهم جعل الوالي يخفف من معارضة البنك ويتساهل في السماح له بالعمل رغم عدم حصوله على الموافقة التي نص عليها القانون والتغاضي عن تصرفات أخرى للبنك لا تتماشى مع التشريعات السائدة في البلاد[3]، غير أنه عندما أخذ البنك يتحدى السلطة المحلية بصورة علنية، تصدى له "رجب باشا" ولم يتجاوب معه في الحصول على مزيد من المبادرات وخاصة تلك التي تتطلب إذنا رسميا ولم يستطيع "رجب باشا" في نفس الوقت منع تسجيل العقارات التي توفرت لها الشروط القانونية ما لم تقع في أماكن تحرص الدولة

(1) فرنشيسكو مالجيري، الحرب الليبية، المصدر السابق، ص 59، 60.

(2) طاهر الزواي، جهاد الأبطال، المصدر السابق، ص 7.

(3) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 114.

على عدم وقوعها بأيدي أجنبية، فيعمل على ضمنها إلى أملاك الدولة، وقد سجلت إدارة الأملاك بالفعل، باسم "مدير عام" البنك، 46 مبايعة ورفضت الإدارة تسجيل عدد آخر من المبايعات لعدم صحة مستنداتها[1].

وكانت الطريقة المتسرعة التي مارسها البنك في شراء الأراضي، كانت تترك الكثير من الثغرات التي كانت تمكن إدارة الأملاك والمحاكم من رفض العملية وقد كلف رئيس الوزراء "جوليتي عملية إساباتو ومحمد علوي كما سبق ذكره بالسفر إلى ليبيا في صيف عام 1911م[2].

وقد جاء في تقرير إنساباتو إلى رئيس الوزراء فيما يتعلق بموضوع الراضي الذي زاد التوتر بين تركيا وإيطاليا، ما يلي: قابلت "إبراهيم باشا" والي طرابلس المتشدد ضد الإيطاليين وذلك في الزاوية السنوسية بحضور "حسونة القرمانلي ومحمد علوي" وعدد من الأعيان وقد صرح الوالي أنه لا يعادي إيطاليا وأن المشاكل التي قامت بين الطرفين سببها قلة ذوق بعض القناصل وبسبب الأسلوب العنيف الذي يستعمله الممثلون الدبلوماسيون الإيطاليون من أجل تسجيل الأراضي التي اشترتها بصورة غير مشروعة وبمستندات غير صحيحة[3]، ويدّعى إنساباتو أن الوالي قال أن الوالي قال له بخصوص موضوع تسجيل الأراضي التي يشتريها الإيطاليون إن لديه أوامر من "استانبول" بعرقلة ببيع الأراضي الإيطاليين وخاصة إذا كان المشتري بنك روما ومنع العرب من بيع أراضيهم، غير أن الوالي أشعر حكومته بأنه لا يمكن منع بيع الأراضي وتسجيلها إذا كانت وثائق الملكية سليمة والقضاء لا يمكنه رفضها[4].

---

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق ، ص 114.

(2) جيري لين فاولر، الاستيطان **الزراعي الإيطالي في ليبيا (منطقة طرابلس)**، تر: عبد القادر مصطفى المجيشي، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس، ص 93.

(3) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 114، 115.

(4) محمد محمد الطوير، **تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء العهد العثماني**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع و الإعلان، مصراته، 1991، ص 102.

وأضاف الوالي أن الإيطاليين وبنك روما لا يشترون العقارات بطريقة سليمة، كما أنه لا يمكنه أن يمنع العرب من بيع عقاراتهم بسبب الفقر الرهيب الذي يعصف بهم وأن الطريقة الوحيدة التي تحول دون شراء الإيطاليين الأراضي أن تضع الحكومة التركية مبلغا من المال تحت تصرف الوالي لشراء الأراضي التي يريد الإيطاليون شرائها وتسجيلها باسم الحكومة التركية[1] ،وقد سبق أن اقترح "رجب باشا" على حكومته فتح فرع للأملاك السلطانية في طرابلس تكون مهمته الأولى شراء العقارات التي لا ترغب الحكومة في بيعها للأجانب[2] غير أن حكومة استانبول لم تستجب له، علما بأن القروض العقارية التي يمنحها بنك روما قد ساهمت في توتر العلاقات بين روما واستانبول، لقد كان البنك يعمد إلى إقراض الموطنين قروضا على أجال متفاوتة بضمان أراضيهم، فإذا حان موعد السداد وعجز هؤلاء عن الدفع أصلا، أو لم ينفذوا شروط البنك، بادر الأخير بالاستيلاء على العقار وكانت الطريقة المتبعة لمن كان يريد قرضا من البنك ولا يملك أرضا، أن يضمنه لدى البنك من يملك أرضا، فإذا عجز المقترض عن الدفع استولى البنك على أرض الضامن[3].

ولكي يستطيع البنك أن يحجز على العقار المرهون بسبب عدم السداد فعالية أن يرفع قضية أمام القضاء الذي يقوم بالتحري عن صحة الملكية ويرفض القضية إذا كان مدعي الملكية لا يملك الوثائق التي تثبت ملكيته للعقار وكان بعض المدعي عليهم يأتي ببعض أفراد أسرته الذين يدعون أن العقار ملك مشترك فتضطر المحكمة إلى رفض الدعوى، بما أن أغلب الأراضي غير مسجلة، فقد كان من السهل القيام بهذا الطعن وإيقاف أو عرقلة صدور حكم لصالح البنك[4].

(1) كادو بورشيناري، العلاقات الليبية، المرجع السابق، ص 94، 95.

(2) أحمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص 162.

(3) فؤاد شكري، **استقلال ليبيا**، الجزء الثاني،القاهرة، ص 427.

(4) المرجع نفسه، ص 128.

وعندما تعددت شكاوي إيطاليا من عدم تسجيل العقارات التي اشتراها بنك روما ورفض المحاكم للقضايا التي يرفعها البنك للحصول على حقوقه، فقد أشعرت الحكومة التركية إيطاليا بأن الأراضي الكثيرة التي اشتراها البنك في ليبيا قد أثارت قلق المواطنين الليبيين الذين يخشون هجرة إيطالية واسعة لتعمير هذه الأراضي واستغلالها على حساب الليبيين[1] .

وقد لعب "حقي باشا" سفير تركيا بروما ورئيس وزرائها وقت الغزو، دورا كبيرا في الضغط على حكومة استانبول لمساعدة الإيطاليين وتمكينهم من تحقيق مبادراتهم في ليبيا، وكان صديقا لإيطاليا ومفتونا بها وبفنونها وطبيعتها وجاء في إحدى "رسائله" إلى استانبول: "إن إيطاليا تبذل جهدا كبيرا لمساعدة الحكومة العثمانية خصوصا بعد صدور الدستور، ومن الواجب على الباب العالي أن يتساهل مع بنك روما لتأكيد واجب المودة بين البلدين وإحكاما لمعاني الود الصادق"[2] ولم تراع إيطاليا معاني الحب والمودة وقامت بغزو ليبيا والاعتداء على ولاية عثمانية عندما كان "حقي باشا" رئيسا للوزراء، وقد زاره قبل الغزو مدير عام بنك روما واشتكى إليه والي طرابلس، الذي كان يدافع عن كرامة تركيا ومصلحتها، فاصدر أمرا إلى ناظري الخارجية والعدل بقبول قضيا بنك روما في المحاكم العثمانية خلافا لما نص عليه القانون، بضرورة حصول الشركات المساهمة الأجنبية على إدارة سنية، وبروز ذلك بأن السفراء اعترضوا على هذا القانون[3].

ومن ثم سعت الحكومة الإيطالية إلى حث السلطات العثمانية على السماح لها بشراء الأراضي دون قيود، لكن هذا الأمر قوبل بالرفض على اعتبار إن القانون العثماني يحرم على أي مؤسسة أجنبية شراء أراضي في الولاية، فهل التزم الإيطاليون بهذا الأمر؟ بكل تأكيد إنهم سعوا وكما أشرنا سابقا إلى شراء الأراضي واتهام العثمانيين، بمعادة مشاريع

(1) Marcella pincherle ,**la preparazione dell opinione publica all'impresa di libia**,rassegna storica del risorgimento 1969 ,fasc,p111.

(2) طاهر الزاوي، المرجع السابق، ص 32.

(3) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 117.

المصرف على الرغم من القانون صدر قبل إنشاء المصرف ففي عام 1883م ،ولمنع بيع الأراضي أصدرت الحكومة العثمانية قرار يلزم الأهالي تسجيل أراضيهم في السجل العقاري ،وإثبات ملكيتها بإبراز حجة شرعية ليتم منحه شهادة تسجيل ومن لم يتمكن من ذلك تصبح أرضه ملك عام[1].

لا يخفى أنه كان كثير من المرابين والتجار في البلاد ممن كانوا يستغلون ظروف المواطنين السيئة لتذبذب موسم نزول المطر ولاعتماد معظم السكان في المناطق الساحلية عليه في الزراعة وإعاشة حيواناتهم، ثم لسوء معاملة الإدارة العثمانية للمواطنين في جمع الضرائب بطرق تعسفية في معظم الحالات، فقد كانت هذه الظروف تفرض على المرء أن يلجأ لتسديدها بالتدين بأي حال وقد ساهم كل هذا نجاح عمل البنك مستفيدا من الأوضاع الاقتصادية المضطربة نتيجة للجفاف كالذي حل بالبلاد بين عامي (1897- 1908م) فاستغل البنك الفرصة فسارع إلى اقتراض المحتاجين مقابل رهن أراضيهم وشراء مساحات كبيرة من أراضي المتطلعين للثروة[2].

وقد فرضت هذه المشكلة نفسها على الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب، كما عانى منها ألأهالي أيضا، واستطاع بنك دي روما بفضل مساعدة بعض الأهالي الذين تعاونوا معه من أجل الشراء والسطو بطرق ملتوية على الكثير من الأراضي، إذا قام البنك بأول عملية شراء الأراضي في عام 1907م وذلك خلال شهور فقط من فتحه لفرعه في البلاد كما قام البنك بشراء الأراضي أيضا من بعض أفراد الأقليات الأجنبية غير الإيطالية ممن لم يتمكنوا من مقاومة الإغراءات المالية العالية التي كان يقدمها البنك، حيث كان

(1) كادو بوريشناري، العلاقات العربية الإيطالية من 1902- 1930م، المصدر السابق، ص 160.

(2) محمد عقيل البربار، المرجع السابق، ص 241.

الأخير يدفع في بعض الحالات ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية للأراضي وذلك لشرائه الأراضي من ملاك غير حقيقيين، مما اضطره بعد ذلك إلى دفع ثمنها عدة مرات[1].

بالإضافة إلى ذلك قيام البنك بشراء مساحات شاسعة من الأراضي في مناطق مختلفة من البلاد بطرق غير شرعية في معظمها وكان من بينها 74 مزرعة، منها 24 موزعة في منطقة "القوارشة" و 22 موزعة قرب منطقة "الخمس" و25 مزرعة في منطقة "الرحية" وغيرها من الأراضي، وكانت أغلب عمليات شرائه للأراضي غير موثقة وقد دفع البنك أموالا طائلة في سبيل ذلك، بالرغم من أن القانون العثماني يمنع على المؤسسات الأجنبية شراء الأراضي في الولايات العثمانية إلا أن البنك كان يشجع الأفراد والأسر الإيطالية على شرائها وتسجيلها بأسمائهم دافعا الثمن من خزائنه حتى لا يتعرض له القانون[2].

حاولت السلطات الإيطالية تسهيل عمليات شراء الأراضي لمواطنيها في منطقة طرابلس وبئر الغنم والسعي من أجل الحصول لهم على تراخيص لغرض جعلها مزارع وتتضح ذلك من طلب القنصل الإيطالي في الولاية برنابي Barnabi من الوالي (رجب باشا) الموافقة على طلب مجموعة من الإيطاليين قدموا إلى ولاية طرابلس الغرب لغرض شراء أراضي لجعلها مزارع ورغبتهم في شراء أراضي فضاء في منطقة (بئر الغنم) وأنه يلتمس الإذن لهم من الوالي (رجب باشا) أحال طلب القنصل الإيطالي إلى السلطات العثمانية في استانبول والتي أعلنت رفضها وفقت لهذه المحاولات من قبل السلطات الإيطالية أو عن طريق بنك دي روما[3].

(1) خليفة الذويبي، **نماذج من وثائق التغلغل السلمي الإيطالي في طرابلس**، مجلة الوثائق والمخطوطات، ع4، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1990م، ص 398.

(2) مصطفى حامد أرحومة، المرجع السابق، ص 67.

(3) رسالة من الوالي رجب باشا إلى وزارة الداخلية يستفسر منها على الطريقة الواجب اتخاذها بشأن طلب القنصل الإيطالي (برباني) بخصوص شراء أراضي في ولاية طرابلس الغرب. أنظر سالم فرح عبد القادر، المرجع السابق، ص 36.

4. النشاط الزراعي:

عملت إيطاليا بنصائح الرحالة الألماني رولفس الذي زار ليبيا قبل ثلاثين سنة من بداية نشاط بنك وما بطرابلس، والذي حرض فيها إيطاليا على احتلال ليبيا وقال لها إن المنطقة الممتدة من توكره إلى الجبل الأخضر تعتبر أخصب ارض في ليبيا وشبيهة بأراضي إيطاليا[1]، وظلت هذه النصيحة المرشدة لإيطاليا في عملية استعمارها لليبيا رغم تقرير القناصل الذين عملوا بليبيا والخبراء والذين زاروها، وانطلاقا من هذه القناعة، قرر بنك روما أن يكون نشاطه ببرقة مقتصرا على الزراعة وتفرعاتها وعلى تربية الحيوانات وإلى جانب شراء الأراضي والسواني وإعدادها للمعمرين.[2]

انشأ البنك مزرعة نموذجية في القوارشة، مساحتها أربعة آلاف هكتار، للقيام بتجربة علمية لدراسة طبيعة الأرض وإمكانياتها الزراعية، ودراسة التربة والمياه وتحديد نوع المزروعات التي قد تنجح فيها ومعرفة مدى تعاون السكان العرب مع المعمرين الإيطاليين الذين سوف يجلبهم البنك للاستيطان في هذه الأراضي، وخصص خمسة وعشرين هكتار من المزرعة لزراعة الحبوب وزرعت فيها بضعة مئات أشجار الزيتون الذي جلب من إيطاليا مع بعض نماذج من الحيوانات لمعرفة مدى احتمالها للمناخ الليبي.[3]

كما أرسلت الحكومة الإيطالية مهندسا زراعيا يدعى كاربوني، للإشراف على المزرعة وقد بعث إلى إدارة بنك روما المركزية بأول تقاريره في شهر يونيو عام 1909م الذي جاء فيه: "سافرت إلى ليبيا غير متفائل، إلا أنني بعد فترة من العمل والدراسة أصبحت مسرورا للنتائج الطيبة التي تحققت، إن التكوين العضوي للأرض والمناخ أيضا جيد والأرض صالحة لزراعة الكثير من النباتات بما فيها النباتات الاستوائية إذا وجد حل لمشكلة الري، والمياه توجد بغزارة في كل مكان على عمق يتراوح ما بين ستة وعشرة أمتار، فإذا ما حلت مشكلة

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 117.

(2) المرجع نفسه، ص 117.

(3) الهادي مصطفى أبو لقمة، **دراسات ليبية**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص 34.

المياه بواسطة آلات الحفر، سيكون في إمكاننا تأمين إنتاج بكميات كبيرة من الأعلاف، الأغنام تنمو بصورة جيدو وهي مصدر هام للدخل بالنسبة للمواطنين وستضاف إلى الأغنام سلالات من البقر والخيول عندما نتمكن من توفير الأعلاف وسيكون في إمكاننا إنتاج حيوانات للتصدير وإنشاء الصناعات والمنتجات المرتبطة بتربية الحيوانات"[1].

وبالنسبة للتعامل مع الليبيين كتب المهندس كاربوني في تقريره المذكور يقول: "إن العرب غير معادين للإيطاليين وإن كان لا تزال هناك ريبة من الإيطالي، إن إقامتي لمدة ثمانية أشهر مع المواطنين أقنعتني أنه في الإمكان الحصول منهم ومن أراضيهم على الكثير إذا أحسنا استثمار الأراضي وعاملنا العنصر الوطني باحترام تقاليده ودينه، إن العربي لا يكتفي بإنتاج الشعير من أرضه بالوسائل فإنه مع حسن المعاملة يستطيع استعمال وسائل أخرى لأن لديه روح التكيف ومستعد للعمل معنا إذا احترمنا تقاليده ومعتقداته، إن الوطني يجب أن يحترمنا لا عن طريق العنف كما يفعل أوروبيون آخرون وإنما عن طريق الخير الذي نقدمه له وعن طريق الجدية في حياتنا الخاصة وفي أعمالنا"[2].

وكان المهندس كاربوني على عكس مدير بنك روما، يجيد التأني وعدم العجلة والقيام بمبادرات متسرعة، إلى الآراء والنصائح التي أوردها المهندس كاربوني كانت تتناقض مع سياسة بنك روما القائمة على خلق المشاكل والتحدي وتعكير جو العلاقات بين الحكومتين التركية والايطالية، والغاية في إقامة هده المزرعة إعدادها لاستقبال العديد من المعمرين الايطاليين الذين سوف يتوافدون على ليبيا للاستيطان في الأراضي التي اشتراها البنك [3]،

(1) Roberto Mori, op, cit, p 108.

(2) نعمة الله نوفل أفندي، **الدستور**، ج الأول،المطبعة الأدبية ، بيروت، 1985م، ص 14.

(3) محمود الشنيطي، **قضية ليبيا**، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، 1951م، ص 43- 64.

وكان مشكل المياه من العقبات التي وقفت في وجه الاستيطان الزراعي الايطالي وأرسلت الحكومة الايطالية خبيرا للبحث عن المياه وذلك بصفته موظفا ببنك روما[1].

ووجه الخبير اهتمامه لبرقة وبنغازي بصورة خاصة لأن معظم الأراضي التي اشتراها البنك، تقع في ضواحي "بنغازي" المحرومة من المياه الجارية النقية، وكان الهدف مزدوجا وهو حل مشكلة المياه بالنسبة للمعمرين القادمين، وإشعار سكان مدينة بنغازي بفوائد الوجود الإيطالي. حيث استطاع البنك أن يحل مشكلة المياه المستعصية بالنسبة لمدينتهم وتقدم مدير بنك روما في "بنغازي"، بطلب إلى الحكومة المحلية مقترحا حفر "آبار إرتوازية" في الأراضي التي اشتراها في الفويهات وقريونس واللاثمية والقوارشة، لتوفير مياه الشرب لمدينة بنغازي والحصول على امتيازات الاتفاق عليه من البلدية[2]. ويبدو أن البنك تحصل على الإمتياز أو وعد بذلك لأنه استورد آلات الحفر والأجهزة الأخرى التي وصلت ميناء بنغازي في شهر يونيو 1911م وبوشر الحفر والبحث عن المياه، إلا أن الغزو الايطالي وضع حدا لهذا المشروع الذي لم يتحقق إلا بعد أكثر من عشر سنوات ومشكلة تزويد مدينة بنغازي بمياه الشرب الجارية النقية كانت من المشاكل الكبرى التي عجزت البلدية عن حلها بسبب قلة الأموال وتقاعس الحكومة التركية عن القيام بأي مشروع حيوي بالنسب لمدينتي طرابلس وبنغازي[3].

وكان سكان المدينة الأخيرة يحصلون على مياه الشرب من آبار "الفويهات" و"السبالة" و"الصابري" و"الصهاريج" المقامة في دور العائلات المقتدرة وطلبت الحكومة التركية من المهندس "قريقوري" الذي يترأس البعثة اليهودية التي زارت برقة عام 1907م لقيام وطن يهودي فيها، أن يجد حلا لمشكل مياه بن غازي غير أن البعثة عجلت برحيلها من برقة ولم

(1) جون رايت، **تاريخ ليبيا من أقدم العصور**، تر: عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري، مكتبة الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، 1972م، ص 39.

(2) محمد صالح منسي، الحملة الايطالية على ليبيا، المرجع السابق، ص 33.

(3) محمد عقيل البربار، مصرف روما، المرجع السابق، ص 120.

تستطع تلبية طلب الحكومة التركية[1]، وقام بنك روما إلى جانب شراء الأراضي، بشراء ما يقارب الخمسة عشر ألف رأس من الأغنام لاستغلالها وفقا للطرق التقليدية المتبعة ومنافسة الوطنيين في هذا المجال الحيوي بالنسبة لهم[2].

وكان الغرض من شراء هذه الأغنام سياسيا أيضا حيث قام البنك بتوزيعها على بعض مشايخ القبائل والأفراد لتربيتها واقتسام نتاجها وكانت عملية شراء هذه الأغنام عبارة ، وكتب الصحافي الفرنسي "ريموند" في هذا الصدد: "قام فرع بنك روما ببنغازي بمنح البادية قطعانا من الأغنام مشترطا عليهم قسمة الإنتاج وفقا للعادات المحلية، غير أنه عندما انتهى العام، تقدم البادية الذين تحصلوا على الأغنام إلى البنك ومعهم آذان الأغنام التي أكلها الذئب أو ما ماتت بالطاعون"[3].

وقد تبخرت الأوهام في تأسيس مستعمرات استيطانية للمعمرين الايطاليين،ولم تستطع المزرعة النموذجية التي أسسها البنك في القوارشة أن تحقق أغراضها[4]، ووصل عدد المعمرين الايطاليين في "برقة" في العام ،13 عائلة لا غير يملكون 630 هكتارا من الأراضي فقط ، ولم يستطع بنك روما من الاستفادة من آلاف الهكتارات من الأراضي [5].

شرعت ايطاليا في سن قوانين الاستيطان الزراعي واستغلال الأراضي الزراعية التي تمت السيطرة عليها، فأصدرت قانونا في 2 مارس 1914م يقسم الأراضي الزراعية إلى نوعين: الأولى بلغت مساحتها 50 هكتارا للقطعة، وهو خاص باستثمار المؤسسات

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 120.
(2) عبد الحافظ منصف البوري، المرجع السابق، ص 121.
(3) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 12.
(4) جان ديبوا، الاستعمار الايطالي في ليبيا، المصدر السابق، ص 427.
(5) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 121.

والشركات الزراعية، والثانية مساحتها تتراوح ما بين 3 إلى 30 هكتارا وزعت على الأسر الايطالية[1]، والهدف من إنشائها هو التمهيد للتدخل في شؤون البلاد[2].

تمكن البنك من شراء عدة آلاف من الهكتارات كأراض زراعية في ضواحي مدينة بنغازي وقام بتوزيع نحو 15 ألف رأس من الماشية على بعض القبائل وذلك للعمل بطريقة المشاركة بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الأراضي وتربية الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول[3]، وقد كان للنجاح الذي حققه البنك صداه في الصحافة الايطالية، إذ نشرت مجلة "البعث الايطالية" في تلك الفترة عن تعدد أنشطة البنك وأشادت به فقالت: إن صناعته عديدة، ومغازله ومحاجر مواد البناء التابعة له، وبأكثر أهمية تجارة الحلفاء والحبوب والإسفنج، وريش النعام والعاج، والصوف، والمطحن الكهربائي، ومكينة صناعة عصر الزيوت، إنها أعمال عظمة لبنك يحمل اسم ايطاليا[4].

5. النشاط الإعلامي (الطباعة والصحف):

أراد بنك روما في طرابلس أن يكون له إعلام وصحافة ولسان حال ومطبعة خاصة به، كما ولو أنه كان دولة داخل دولة، وقد استورد مطبعة حديثة الصنع لاستعمالها في أغراضه التجارية والسياسية ولم تعرف طرابلس طيلة الحكم التركي إلا مطبعة الولاية التي تأسست عام 1870م والتي ظلت تحتكر ساحة الطباعة في كل ليبيا على ما يقارب الأربعين عاما، وتغير الوضع بعد إعلان الدستور عام 1908م، فارتفع عدد المطابع من واحد إلى خمس مطابع، إثنان عربيتان وهما مطبعة الولاية ومطبعة الترقي، ومطبعة أربيب اليهودي المتجنس بالجنسية الايطالية، وكانت تقوم بطبع الصحيفة الايطالية Tripoli Di Giornale "جريدة طرابلس" ومطبعة "فنون الطباعة Artigrafiche التي أسسها بنك روما والتي كانت

(1) محمد مصطفى، **بداية المأساة أو التمهيد للاحتلال**، المكتبة الأهلية، بنغازي، 1961م، ص 85.

(2) محمد مصطفى بازامه، **العدوان: أو الحرب بين ايطاليا وتركيا في ليبيا**، المرجع السابق، ص 102.

(3) مفتاح السيد الشريف، المرجع السابق، ص 24.

(4) المرجع نفسه، ص 24.

تقوم بطباعة جريدته "صدى طرابلسTripoli Dieco الناطقة باسم البنك والتي كانت تصدر باللغة الايطالية، وكانت مطبعة البنك تستعمل أيضا في الأغراض التجارية، كما كان للبنك بعض الصحف في ايطاليا لتخدم أغراضه وتوجهاته[1].

أما المطبعة الليبية الخامسة فقد كانت المطبعة الشرقية لصاحبها اليهودي تشوبه وكانت تقوم بطبع بعض الصحف العربية، والغريب أن تصدر صحيفتان ايطاليتان في بلد لا يزيد فيه عدد الجالية الايطالية عن ألف نسمة، أغلبهم أنصاف أميين، أما "ببنغازي" فلم تعرف طيلة الحكم التركي لا مطابع ولا مطبوعات وصدرت بها أول صحيفة باللغة العربية عام 1924م وهي صحيفة "بريد برقة"[2].

كما قام البنك بدعم الصحف والمجلات والكتاب الايطاليين من أجل الوقوف إلى جانبه في عملية إثارته الرأي العام الايطالي وبالفعل صدرت العديد من الكتابات الايطاليين التي توضح أهمية أعمال البنك وخاصة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، ومن أهم هذه الكتابات "كتاب" صدر في مايو 1911م بعنوان (أرضنا الموعودة) والذي يعكس فيه مؤلفه رأي البنك بأسلوب يؤكد أهمية الفوائد الكثيرة التي سوف تعود على الشعب الايطالي بغزوه لولاية طرابلس الغرب وبرقة[3].

لعبت الصحافة الايطالية دورا مزدوجا غاية في الأهمية، فهي استخدمت كوسيلة من وسائل تعبئة الرأي العام الايطالي لقبول فكرة احتلال ليبيا، كما كانت بمثابة أداة ضغط على صانعي القرار السياسي في ايطاليا للإسراع في بعملية احتلال ليبيا، وتمكنت الصحافة الايطالية من تطبيق أغلب متطلبات أية حملة دعائية فعالة بشكل يكاد يكون تلقائيا من حيث "البساطة وقدرتها على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام، وقابليتها للتصديق، وصلتها

(1) وهبي البوري، بنك روما، المرجع السابق، ص 127- 128.

(2) لوترون ستردارد، **حاضر العالم الإسلامي**، تر: شكيب ارسلان، القاهرة، 1952م، ص 51.

(3) سالم فرج عبد القادر، دور بنك روماBanco Di Roma في التمهيد للغزو الايطالي لليبيا 1907- 1911م، المرجع السابق، ص 37.

وارتباطها بالجمهور المخاطب بها، وتوافقها وعدم تناقضها إلى حد ما والتكرار المستمر لبعض عناصر الدعاية"[1].

واعتمدت الصحافة الايطالية أسلوبا مبسطا في صياغة حملتها الدعائية وعلى بعض العناوين البارزة ذات الرنين التي يسهل حفظها وترديدها، وفي الوقت نفسه تخاطب عواطف الجماهير التي تنفعل معها انفعالا كبيرا مثل: (طرابلس الجميلة وأرضنا الموعودة)، أو الاستناد غلى مبررات تاريخية واهية، أو الإشارة للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لليبيا، وتصويرها بأنها الهدف المثالي لهجرة الفلاحين من سكان الجنوب واتفقت جميع الصحف باستثناء صحف المعارضة على الإشادة بمقدار الربح الكبير الذي يمكن أن تحققه ايطاليا باستيلائها على ليبيا، وأثر ذلك على انتعاش الاقتصاد الايطالي[2].

كما ركزت الصحف الإيطالية أيضا على وصف التأخر والتخلف في ليبيا باعتبارها قطعة صحراوية قاحلة يسكنها بعض الرعاة، وأخذت تدعو إلى إعادة الأمجاد الرومانية في شمال إفريقيا والبحر المتوسط، واتسع نطاق الحملة الصحفية فشمل الليبيين في محاولة منها للتأثير عليهم سلبيا، حتى يشعروا بالإحباط وانعدام الثقة في نفوسهم، فشرعت الصحف تقلل من شأنهم، رامية إياهم بالتعصب وعدم التسامح وكراهية الآخرين الذين يخالفونهم في المعتقد خاصة الإيطاليين الذين يعيشون بينهم وأما أخلاقهم فيغلب عليها طابع الوحشية والهمجية التي أكسبتها البداوة بكل ما فيها من صلف وتعنت وجهالة وانغلاق فكري، وكذلك نظرتهم السطحية والضيقة للأمور والعداء للحضارة والمدنية والتقدم[3].

وأخذت الصحافة الايطالية تنادي بأن واجب الإنسانية يحكم على الحكومة الايطالية أن تتولى إصلاح الحال في ليبيا، بعد أن فشلت الحكومة العثمانية وظهر عجزها للعيان في هذا السبيل وطعنت في السيادة العثمانية عليها قائلة: "إن السيطرة وحدها على إقليم لا تبرر

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 123.

(2) فرانسيس ماكولا،**الغزاة**، تر: عبد الحميد شقلوف، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1979م، ص 29.

(3) إسماعيل مولود القروي، الغزو الثقافي الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 93.

امتلاكه ما لم يكن مقرونا بتحسينه ومراعاته سياسيا واقتصاديا، وأخذت تكرر هذه النغمة من وقت لآخر متحدثة عن ثورة البلاد المعدنية والزراعية وكيف يمكن استغلالها أو وجدت اليد العاملة فهام الشعب الايطالي بليبيا وأصبح يتغنى بها"[1].

وطالبت الصحف الايطالية بنشر رسالة الحضارة في ليبيا تغطية للأهداف الحقيقية الاستعمارية، وهاجمت الحكم السائد فيها واستنكرت تصرفاته العدوانية على الجاليات الأوروبية بصفة عامة والإيطالية بصفة خاصة، وانتهاكه لحرمة الكنائس والاعتداء على الرهبان والمبشرين بالشتائم والاهانات[2]، كما نشرت الأخبار التي تتلقاها من القنصليات الإيطالية في ليبيا القائلة بأن الوضع فيها قد صار بالغ الخطورة بسبب التحريض العام ضد الرعايا الإيطاليين، مما دفعهم إلى الإسراع بمغادرتها[3]، ومنذ شهر سبتمبر 1991م بدأت الصحافة الإيطالية تدعو صراحة إلى ضرورة غزو ليبيا واحتلالها حتى يتحقق التوازن في البحر المتوسط، وأكدت على صفحاتها أن احتلال ليبيا مسألة حياة أو موت بالنسبة للإيطاليين ويجب أن يتم الآن أو لا يتم على الإطلاق[4].

كما قامت الصحف الإيطالية بنشر المنشور الذي أصدرته الحكومة الإيطالية والتي حاولت من خلاله إقناع الليبيين، ووعدهم بتخليصهم من نير الحكم العثماني، وجاء المنشور كالتالي: "عندما تطأ قدم إيطاليا ليبيا التي تتبعها جغرافيا، ويربطها بها أيضا تاريخ مشترك، فهي تلبي بذلك رغبة أبنائها الذين يعانون منذ مئات السنين من الحكم العثماني المتمثل في القهر والاستعباد، وتؤمن لفئات الشعب نور الحرية والتقدم اللذين هما حق جميع الشعوب، فليتحرر كل إنسان من الخوف ومن تنكيل العثمانيين واضطهادهم، ومن الآن فصاعدا فإن

(1) محمد رجب الزائدي، الغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 82.

(2) محمد مناع، **جذور النضال العربي**، دار الفكر، طرابلس، 1972م، ص 16.

(3) جاك بيشون، **المسألة الليبية في تسوية السلام**،تر:علي ضوي، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1991م، ص 124.

(4) وليم س. أسيكو، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا، المصدر السابق، ص 64.

جميع أهالي ليبيا مهما كان جنسهم ودينهم هم أبناء الوطن الإيطالي الكبير، وأن الحكومة الإيطالية تمتلك هذه البلاد باسمهم، وتضمن لكل واحد حقه وممتلكاته وحريته ودينه، إلا أنها لن تتوانى عن معاقبة كل من يعرض النظام العام وأمن المدينة للخطر ...، لقد انبلج عهد جديد للحرية والمساواة والرفاهية، فلتدعموا الجهود السامية للوطن الأم الإيطالي المشترك، ولتثبتوا أنكم جديرون بالحرية التي اكتسبتموها"[1].

وفي خطوة أخرى لتضليل الرأي العام قامت الصحف الإيطالية بنشر نداءات النجدة المزعومة التي مفادها "أنه قبل مدة من الزمن قد وجه زعيم عربي نافذ الكلمة في طرابلس الغرب رسالة إلى ملك إيطاليا يدعوه فيها إلى إرسال سفن حربية وقوات كي تتسلم البلاد لأن الأهالي سئموا الحكم العثماني"[2].

وقالت صحيفة (أكسلسيور) الفرنسية الصادرة في باريس خلال شهر نوفمبر 1911م، لا يخطر ببال أحد ما رآه مراسلنا بنفسه من مشاهد المجازر البشرية ومن أكوام الجثث من النساء والشيوخ والأطفال يتصاعد منها الدخان تحت ملابسهم الصوفية كالبخور يحرق أمام مذابح النصر الباهر وقد مر مراسلنا "بمائتي" جثة بجانب حائط قضي عليهم بأشكال مختلفة، وما إن مر من هذا المنظر حتى تمثلت أمام عينيه أسرة عربية قتلت عن آخرها وهي تستعد لتناول الطعام ورأى طفلة صغيرة أدخلت رأسها في صندوق حتى لا ترى ما كان يحل بأهلها، ولقد فقد الإيطاليون عقولهم وإنسانيتهم[3]، أما صحيفة (التايمز) فقد نشرت مقالا جاء فيه "إن الشدة التي استعملها الجيش الإيطالي في الانتقام من العرب الذين ثاروا يوم

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 125.

(2) غونتر بارتل، **الغزو الاستعماري الإيطالي لليبيا على ضوء التقارير القنصلية والصحفية الألمانية**، تر: عماد الدين غانم، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز الجهاد، ع الثاني، طرابلس، 1984م، ص 344.

(3) محمد عبد الرزاق مناع، المرجع السابق، ص 23.

الاثنين يصح أن يقال عنها أنها كانت عمل قتل إجمالي بدون تفريق، وقد فتحت أبواب سفك الدماء، وفي أكثر الأحيان تجاوز الطليان كل حد ومثلوا بالأبرياء"[1].

ونشرت صحيفة (الديلي كرونكل) ما نصه: "ظل الجيش الطلياني ثلاثة أيام يطلق الرصاص على كل من يلقاه في طريقه بدون محاكمة، فقتلوا البريء والمجرم على السواء، وقتل عدد كثير من النساء والأطفال، وقد بلغ مجموع من قتلوهم من العرب من يوم الاثنين غلى يوم الجمعة أربعة آلاف عربي، وصدرت الأوامر بإعدام كل عربي يوجد في المنشية، وأن يدخلوا المنازل واحدًا واحدا"[2].

وذكر (هيرمان أرنز) المراسل النمساوي في صحيفة (زايتونق) الصادرة في "فيينا" بتاريخ 25 أكتوبر 1911م: "أن الطليان أحرقوا الحي العربي الواقع خلف مبني مصرف روما بطرابلس بعد أن ذبحوا أكثر سكانه" وقال (فون غوبتر) في كتابه المستعمرات: "إن لم يفعل جيش بعدوه من أنواع الغدر والخيانة والجبن ما فعله الجيش الإيطالي في سكان ليبيا العرب، فقد كان القائد الجنرال "كانيفا" يستهين بجميع القيم الخلقية وبكل قانون حربي، ويأمر دونما موارية يقتل جميع الأسرى سواء أقبض عليهم في الحرب أم في بيوتهم"[3].

(1) الطاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص 101.

(2) محمد علي أبو شارب، مراحل الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911- 1943،المرجع السابق، ص 62.

(3) نيكولاي إيليش بروشين، **تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م**،تر:عماد حاتم، ط2، مركز الجهاد الليبيين، للدراسات التاريخية، طرابلس، ص 128.

المبحث الثالث: فشل البنك في مهمته.

أدرك بنك روما في طرابلس في أواخر عام 1910 أن الحظ لم يحالفه في معظم نشاطاته الاقتصادية رغم ما بذله من جهود وأموال، فقد أخفق في تحقيق الأهداف السياسية التي جاء من أجلها إلى ليبيا، أو الفوائد الاقتصادية التي كان ينتظرها منه المساهمون، ولا يعود الفشل غلى الروح العدائية التي يدعي البنك أن الحكومة التركية واجهته بها وإنما يعود في معظمه إلى سوء تصرفات المسؤولين عن البنك، وسوء تقديرهم للأمور، لقد دخل البنك في صراعات مع السلطة المحلية قبل بدء أعماله وقام بمشاريع أنفق فيها أموالا طائلة دون ترو أو دراسة، وكان مديره على عجل في كل أموره كأنه في سباق مع الزمن. لم ترم أعمال البنك إلى مساعدة الليبيين على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية وإيجاد الخدمات والمشاريع التي عجزت الحكومة التركية عن تحقيقها، وإنما اندفع البنك نحو تحقيق أهدافه الرامية إلى الاستتار بمعظم مشاريع البلاد الصناعية والمعدنية التي حققت له الفشل والخسائر[1].

انزعجت الحكومة الإيطالية لهذه النتائج السلبية التي حققها البنك، فكتب وزير الخارجية الإيطالي رسالة إلى قنصليته في طرابلس طلب منه لفت نظر مدير فرع البنك بطرابلس إلى ضرورة الحد من تصرفاته الطائشة والالتزام بالجدية والسرية وعدم الإعلان عن مهمته لأن الأنباء التي وصلت روما حول تصرفات الفرع وتصريحات مديره وتحدياته للسلطة المحلية تضر بمصالح البنك والبلاد[2]، غير أن رسالة الوزير وصلت متأخرة فقد كان البنك غارقا في مشاكله وخسائره وشعوره بالإحباط والعجز عن تحقيق المهمة التي كلف بها بعد أن أدركت تركيا والليبيون الأغراض التي كان يعمل على تحقيقها تمهيدا لاستيلاء إيطاليا على البلاد.

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 142- 143.

(2) A- D'Alessandro, op, cit, p 505.

ويتساءل المؤرخ الإيطالي "مالجيري" عن سبب تعنت تركيا ضد بنك روما ويقول: "إذا كانت الحكومة الإيطالية قد ارتكبت أخطاء في تغلغلها السلمي في ليبيا فلا شك بأن أكبر أخطائها كان عدم إخفائها بقدر كاف للطابع الشبه رسمي الذي اكتسبه البنك في مبادراته الليبية، فقد كان الأتراك على علم تام بمطامع إيطاليا في طرابلس وبرقة وحتى لو فرضنا أنهم لم يكونوا على علم بذلك، فإن الصحافة الإيطالية قد أحاطتهم علما بذلك"، وسرعان ما أدركوا من خلال الكثير من المظاهر الواضحة أن بنك روما كان عبارة عن "حصان طروادة" إيطالي داخل الولاية الأفريقية لإمبراطوريتهم[1].

وكان تصدي الصحافة الطرابلسية للبنك وموقف الليبيين العدائي منه الدليل الطافي على أن مهمة البنك لم تكن خافية لا على الحكومة التركية ولا على الليبيين، وتحول هذا الشك إلى يقين بعد أن بدأ البنك أعماله واتضحت نواياه، ولا شك أن البنك قام ببعض المبادرات كالعمل المصرفي والرهونات وإنشاء بعض المصانع واستعداده لإضاءة مدينة طرابلس وتزويدها بالمياه وغيرها، والتي كانت تصب في مصلحة البلاد ولولا الشكوك التي حامت حوله وأدت إلى معاداة السلطة والشعب له ومقاطعته في حدود الإمكان، ولو أن البنك جاء طرابلس بصفته مؤسسة مالية استثمارية تريد أن تفيد وتستفيد ولا تنطوي على نوايا الغزو والاحتلال لرحبت بها الحكومة والشعب وحققت نجاحا كبيرا في مهمتها. ومع ذلك، فعندما بلغ التوتر التركي الإيطالي ذروته في عامي 1910- 1911م فقد ازدادت العلاقات التجارية بين طرابلس وإيطاليا زيادة كبيرة لا تتناسب مع الأوضاع السياسية المتردية والعداء المستحكم بين الطرفين[2].

لقد حققت المبادرات التجارية بين طرابلس وإيطاليا في عام 1910 زيادة بلغت بالنسبة 59% لعام 1909م، حيث انتقلت من أربعة ملايين ونصف إلى سبعة ملايين و 600 ألف

(1) مالجيري، المرجع السابق، ص 33.

(2) محمد عبد الرحمن برج، **دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص 134.

ليرة إيطالية، وبلغت زيادة الصادرات الإيطالية إلى طرابلس الدولية 50%، وهذه الأرقام ذات المصدر الإيطالي، تنفذ كل ما شيدت عليه إيطاليا دعايتها عن عرقلة الأعمال الاقتصادية الايطالية في طرابلس والتمييز بين الدول وغيره من الاتهامات التي وجهت إلى تركيا، ولا يمكننا تبرئة تركيا من وضع العراقيل في وجه نشاط البنك، إلا أن أكثر هذه العراقيل كانت تتعلق بشراء الأراضي الذي كانت تركيا والشعب الليبي يرون فيه الخطر على مستقبل البلاد، وكان من حقهم مقاومته والتصدي له.

فقد قاومت الحكومة التركية ممارسات البنك الخاطئة والضارة بمصلحة الوطن في حين تركت له حرية العمل التجاري والصناعي، وتعاملت معه الحكومة نفسها عندما طلبت منه متصرفيه ببنغازي وبلدية طرابلس قروضا كما جاء ذكره، وقد استطاع البنك أن يحقق مكاسب لإيطاليا في مجال المبادرات التجارية بتصديره الحلفاء إلى إيطاليا لصناعة الورق ومعالجة وتصدير العديد من المنتجات الليبية كالجلد والصوف والإسفنج والدواجن وغيرها من المنتجات، وحاول البنك أيضا تحويل جزء من واردات أوساط أفريقيا كالعاج وريش النعام إلى صادرات إيطالية، وشجع البنك الاستيراد من إيطاليا بفتح الاعتمادات للتجارة وتشجيع التجار على استيراد السلع الإيطالية، غير أن استثمارات البنك الكبيرة في مبادراته الصناعية والزراعية لم تحقق له المردود المتناسب مع حجم الاستثمارات، ولم تستطع مبادراته الناجحة أن تغطي خسائره، وقد أدرك البنك أن العداء قد استحكم بين إيطاليا وتركيا وأن الأخيرة سوف تشتد في عرقلة العمل الإيطالي الاقتصادي في ليبيا وتسهل في نفس الوقت للشركات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها ألمانيا، الاستثمار والعمل في ليبيا لسد الطريق أمام الطموحات الإيطالية، وقد اقتنعت إيطاليا أن اعتراف الدول لها بإطلاق يدها في ليبيا[1].

كما أمر بنك روما بفتح فرع له في استانبول ليطمئن تركيا ويهدئ من روعها بان عمله في طرابلس واستانبول مصرفي لا علاقة له بالسياسة، وقد جاء في تقرير الجمعية العامة

(1) محمد رجب الزائدي، الغزو الإيطالي لليبيا، المرجع السابق، ص 47.

للمساهمين في 31-3-1911م: "نود إشعاركم بقرارنا بتوسيع عمل بنككم في المشرق وذلك بإنشاء فرعين جديدين، واحد في استانبول والثاني في القدس[1].

ويبدو لنا أن وجود فرع للبنك في استانبول في غاية الأهمية وضروري الآن حيث أم مصالح ملحوظة لنا ناتجة عن عملنا المتشعب في طرابلس وبرقة والذي يفرض علينا رعايته وتوجيهه حتى يغدو مثمرا، وإن ذلك يمثل مكافأة مناسبة لمعهدكم للاهتمام الكبير والعمل المتواصل والمبادرات الشجاعة التي يواصلها بثقة وصبر منذ أعوام ذاكرا أن جنوا وفنيسيا كانتا في يوم من الأيام المراكز التجارية للشرق بأجمعه، إن عملكم يمثل الاستعمال المفيد لأموالكم والطموح في القيام بمساهمة صادقة لنقل الحضارة الاقتصادية إلى ما وراء الحدود، وأننا نؤمل بأن وجود فرع لمعهدكم على ضفاف البوسفور سوف يزيل الشكوك وسوء الفهم الموجودة في طرابلس والتي لا داعي لوجودها لأنها تتعارض من مصالح البلدين ومع ثباتنا في أغراضنا، فإننا قمنا بعمل مباشر بتقديم رؤوس الأموال عن طريق فروعنا في بنغازي وطرابلس ووكالتنا في الخمس وزليتن وطابيا ومسراطه ومسلاته وزوراه، وأنشأنا العديد من الصناعات التي نالت رضاء وتعاطف المواطنين[2].

وهذه المرة الأولى التي تعترف فيها جمعية المساهمين لبنك روما أن فروعها في طرابلس يواجه مصاعب، وأن البنك أنشأ فرعا في استانبول ليخفف من هذه المصاعب وأرسلت حكومة استانبول إبراهيم باشا واليا جديدا لطرابلس بدلا من حسن حسنى وقد زودته بتعليمات للتشدد مع الإيطاليين والحد من نشاطاتهم، غير أنه وجد نفسه عاجزا عن مكنه المحتج من بيع عقاره للإيطاليين إذا لم يجد مشتريا آخر، وهو نفس الوضع الذي واجه رجب

(1) جوني منصور، **حيفا: الكلمة التي صارت مدينة**، ط الثانية، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 263.

(2) A.D'Alessandro,op-cit, p 498.

باشا بسبب غياب أي مصرف أو مؤسسة حكومية مستعدة لشراء العقارات المعروضة للبيع والحيلولة دون بنك روما والحصول عليها[1].

وتزامن مجيء إبراهيم باشا إلى طرابلس مع فشل الشركة الرباعية، في الحصول على امتياز التنقيب عن المعادن[*]، فلاحق أعضاءها الطربلسين وأجبر مصطفى بن زكي على الاستقالة من منصبه كمدير لمدرسة الفنون والصنائع وشجع الصحافة على مهاجمة بنك روما والحكومة الإيطالية والشركة الرباعية التي طالبت بحلها، وغير أن الشركة لم تحل وأجبرت بعض التعديلات على دستورها ومنحت إذنا بالتنقيب عن المعادن في انتظار إعلان المناقصة التي أعلنت عنها الحكومة من أجل منح الامتيازات، وكانت الشركة تدرك بعد الأحداث التي مرت بها انه من الصعب الحصول على الامتياز مادام العداء قائما بين الدولتين وكانت المجموعة الفرنسية الأكثر اقتناعا بهذا الوضع ولذلك قررت الانسحاب من الشركة في شهر مايو 1911، وخاصة مع تزايد عدد الشركات الفرنسية والأمريكية والألمانية التي كانت الحكومة التركية تشجعها على الاشتراك في المناقصة، كما ذكرنا، للحصول على امتياز استغلال المعادن الليبية التي لا وجود لها[2].

يبدو أن تصرفات بنك روما في طرابلس قد أزعجت رئيس الوزراء جوليتي، الذي كان يعد العدة لاحتلال ليبيا عسكريا، فكلف عملية الدكتور إنساباتو ومحمد علوي بالسفر إلى ليبيا لدراسة الأوضاع السياسية في البلاد، وموقف الليبيين من الغزو الإيطالي، ودراسة وضع بنك روما، وقد تضمن تقرير إنساباتو إلى رئيس مجلس الوزراء، والذي سبق وأشرنا إليه، جزءا يتعلق ببنك روما نورده فيما يلي: "يعتقد الأتراك والعرب أن بنك روما خلقته ومولته الحكومة الإيطالية للتمهيد لاحتلال طرابلس ولم يأت من أجل الأعمال المصرفية

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 146، 147.

(*) قامت بعثة للبحث عن المعادن والقيام بإجراء الدراسات الجيولوجية، وبالفعل جمعت المعلومات عن وجود المؤسسات والكبريت وإمكانية استغلالها من جانب البنك. أنظر: A.D'Alessandro,op-cit, p 498.

(2) بورشيناري، المصدر السابق، ص 161.

ونشر النفوذ الإيطالي، يقول الأتراك إن أكبر دليل على ذلك أن القنصليات الإيطالية في ليبيا اعتبرت حتى الآن المحامي عن البنك حتى ضد الرعايا الإيطاليين أنفسهم، والدليل الثاني أن البنك يحاول أن يحتل ويستولي على جميع المبادرات والمشاريع والأعمال، وإن نشاطه كان موجها بصورة خاصة إلى امتصاص وتدمير التجارة الصغيرة والمؤسسات الصغيرة سواء كان أصحابها من العرب أو الإيطاليين، فعندما كان يلجأ إلى البنك تاجر صغير طالبا المساعدة فإن الأول يرفض تقديم المساعدة ويعرض على التاجر التنازل عن مؤسسته، فإذا رفض يقوم البنك بخلق نشاط مماثل ينافس طالب القرض سواء كان تاجرا أو صاحب مصنع، ويعمل على تدميره، وقد أحدث أسلوب التعامل هذا تيارا من السخط في طرابلس وبرقة لدى المواطنين العرب الذين نسعى لاكتسابهم ..."[1]، ويواصل إنساباتو حديثه عن بنك روما فيقول: "لقد ألفى البنك بالأموال ... لشراء الأراضي بدون سندات الملكية وأعطى قروضا للأشخاص مسكوك في ذمتهم، ويقال في البلد إن البنك لو كان مجبرا على تقديم حسابه للمساهمين لما سمح لنفسه بهذه النفقات الجنونية، فهناك إذن مساعدات لتغطية الأخطاء التي تسبب فيها العمليات السيئة، ونذكر بعض هذه العمليات وهي قليلة لأنه من الطبيعي لا نستطيع الإطلاع على دفاتر البنك للحصول على المزيد .

أولا: دفع البنك إلى أحمد ... من زلتين المالك لعقار قيمة 100 ليرة تركية قرضا بمبلغ عشرة آلفا ليرة إيطالية.

ثانيا: دفع إلى المدعو محمد خطاب أفندي مبلغ 200 ليرة تركية لشراء أراضي في الدواخل باسمه للتحايل على الحكومة التركية، غير أنه استلم المبلغ ولم يشتري الأراضي، وبعث البنك رسالة إلى الدفتر دار (المحاسب) كي يخصم المئتي ليرة من مخصصات محمد أفندي الخاصة ببناء طريق طرابلس جنزور، وسخر الأتراك من طلب البنك الغريب.

(1) Salvemini G. **Ionc Siamo andati in libia**, Second dizione, feltrinelli Editore, Milano, 1963, p193.

ثالثا: توجد محاجر قديمة ما بين قرقاش وغريان شمال طريق طرابلس جنزور تعود بداية استغلالها إلى العصر الروماني، وأراد البنك أن يضع يده على المحاجر بالنظر لقرب طرح عطاء طريق طرابلس جنزور وإنشاء الميناء في المستقبل رغم أن هذه الأحجار لا تصلح لبناء الميناء لأنها تتحلل في المياه، وأرسل البنك عملاء للبحث على أصحاب المحاجر وأدعى البدو الساكنين بقربها أنهم يملكونها، وقام البنك باستئجارها منهم دون التأكد من صحة ملكيتهم للمحاجر، وعندما رسي عطاء طريق جنزور على أحد المقاولين وذهب إلى المحاجر المذكورة لأخذ ما يلزمه من أحجار احتج بنك روما عليه وطلب من المقاول أن يأتي إلى البنك للتفاهم، وحول المقاول رسالة البنك إلى الحكمة فأمرته ان يأخذ ما يشاء من الأحجار لأن المحاجر ملك للدولة[1].

رابعا: الطاحونة التي أقامها البنك في طرابلس عظمة بدون شك وقد تجاوز ثمن بنائها المليون ليرة إيطالية في حين كان يكفي نصف هذا المبلغ.

خامسا: جميع الأراضي التي اشتراها البنك دفع فيها عشرة أضعاف ثمنها الجاري الأمر الذي اشعر الحكومة التركية أن البنك كان يشتري بأي ثمن ليستولي على الأراضي لأغراض تجارية[2].

سادسا: اشترى البنك العديد كم الأراضي من ملاك مزعومين، واضطر إلى شراء هذه الأراضي مرة ثانية من أصحابها الشرعيين واشترت نفس الأراضي في بعض الحالات ثلاث أو أرع مرات ولا تزال ملكية بعض العقارات محل طعن، وهذا الوضع يشمل معظم السواني والأراضي التي اشترتها برنابي BERNABEI قنصل إيطاليا في بنغازي نيابة عن بنك روما، وكان القناصل والبنك والأفراد الذين قاموا بهذا العمل يرمون إلى إجبار الحكومة

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 149، 150.

(2) المرجع نفسه، ص 150.

التركية غلى التصديق على هذه العمليات، غير أن الحكومة التركية كانت تشغل جميع المخالفات لمنع الإيطاليين من شراء الأراضي.

هذه المعلومات وما يليها استقيتها من السنوسيين ومشايخ الزوايا السوفية ومن رئيس بلدية بنغازي أحمد الجهان ومن عمر باشا الكيخيا أكثر الشخصيات نفوذا في بنغازي ومن صونة باشا رئيس بلدية طرابلس وغيرهم الذين بالنظر لوجود محمد علي علوي، الذي يحظى باحترام كبير قد أفصحوا بصراحة عما بنفوسهم[1].

لم يعلق جوليتي أهمية على تقرير إنساباتو من طرابلس لأنه لم يكن مهتما بنشاط بنك روما في ليبيا ونجاحه أو فشله فمرحلة التوغل السلمي ودور بنك روما فيه قد تجاوزتها الأحداث والاستعدادات للحرب، فما كان يهمه معرفة مشاعر الليبيين ومواقفهم بعد إعلان الحرب، وهل سيقفون إلى جانب تركيا أو يلتزمون الحياد، وقد حاول جوليتي في اللحظات الأخيرة أن يبعث الأموال لتوزع، عن طريق فتصل إيطاليا في طرابلس ومدير فرع بنك روما على الأعيان، والمشايخ لشراء ذمهم وفشلت الفكرة لأن الأموال لن تصل والأحداث تطورت بسرعة[2].

وظل تقرير إنساباتو حول بنك روما وثيقة تاريخية عكست أعمال بنك روما في طرابلس وممارساته الخاطئة وألاعيبه وتحديه المستمر للسلطة المحلية والأهم من كل ذلك إشعار الجميع بأنه مقدمة الاحتلال الإيطالي.

وضاق قنصل إيطاليا في بنغازي ذرعا بتصرفات بنك روما فبعث رسالة إلى وزير خارجيته بتاريخ 6-9-1911 أي قبل الغزو بشهر جاء فيها: "غن برنامج تغلغلنا السلمي لم تحقق حتى الآن ما يحق لنا أن ننتظره ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى مسؤولية الأتراك

(1) برشيناري، المصدر السابق، ص 160- 176.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 150، 151.

الواضحة وأيضا إلى الطريقة السريعة القافزة التي بدأ بها البنك عمله دون دراسة حقيقية للوسط الاجتماعي الوطني الذي يتوقف عليه مستقبلنا في طرابلس[1].

تعرض التغلغل الاقتصادي الإيطالي خلال عام 1907- 1909، بعد ثورة الاتحادين في استانبول لهزة عنيفة، وأصبحت حكومة استانبول الجديدة لا تثق في الدول الأوروبية التي أخذت توسع في دائرة أعمالها في أراضي الإمبراطورية العثمانية وقد أتجه الشك بصفة خاصة لكبار التجار الإيطاليين والمؤسسات الإيطالية التي كانت تمول من قبل الحكومة الإيطالية للقيام بأعمال سياسية حربية وبعيدة كل البعد عن مجال التجارة، ونتيجة لتلك الشكوك، فقدت المؤسسات الإيطالية مكانتها أمام منافسة المؤسسات الألمانية، حيث تفوقت شركة "كروب" الألمانية على شركة "إنساتدو' الإيطالية وتعلبت شركة "ستيمس، على شركة "ماركوني"، وتفوق "الوتشي بنك، على "بنك روما"[2]، حيث شكلت أزمة (1906- 1908) بشكل خطير في النواحي المالية والتجارية والصناعية حيث أدت إلى أن تعلن أعدادا كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إفلاسها[3].

بعد اختبار بنك روما التوغل السلمي، وشرع مهامه بفتح فروع في أرجاء الولاية الليبية، واستفاد من امتيازات بمختلف المجالات، خاصة في شراء الأراضي والتلاعب بملكيتها، كما ساهم في توسيع نشاطه التجاري المتمثل بالاستثمارات.

بالإضافة إلى الصناعات التي تكتسح الأسواق، كما لم يهمل الجانب الإعلامي من خلال ممارسة الصحف لنشاطها للتأكيد على أهمية البنك ومكانته في ليبيا، وبالنظر إلى تهاون البنك في أعماله، زاد الشكوك حوله، والنشاط الاقتصادي الأجنبي المقلق أضعف البنك دي روما، ودعى إلى ضرورة الاحتلال العسكري كل للحد من التوغل السلمي.

---

(1) مالجيري، المصدر السابق، ص 41.

(2)Smith D.M, Op-cit. pp 428-438.

(3) زينائيدا بافلوننا ياخيموفيتش، **الحرب التركية الإيطالية 1911- 1912**، تر: هشام صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب والتربية، بيروت، 1970، ص 25.

الفصل الثالث:

بنك روما والاحتلال العسكري لليبيا

1911م

المبحث الأول: الضغط السياسي على الحكومة الإيطالية والتعجيل بالغزو

المبحث الثاني: قرار الغزو الإيطالي على ليبيا وحصيلة البنك من الاحتلال

المبحث الثالث: مصير البنك بعد الاحتلال البريطاني في ليبيا 1943م

بعد فشل البنك في مهمته استوجب عليه تقديم خطوة مهمة للضغط على الحكومة الإيطالية والتعجيل بالغزو العسكري، كما رسم خطة مبدئية ما إذا تمت عملية الاحتلال زادت أرباح البنك وتوطيد مؤسسته الاقتصادية، فهل حقق البنك هذه الغاية بعد إعلان الغزو أم أعلن إفلاسه؟ وما حصيلته؟ وهل سيلجأ للقضاء إذا لم يتم تعويض الخسائر؟.

المبحث الأول: الضغط السياسي على الحكومة الإيطالية وتعجيل الغزو

1. الضغط على الحكومة الإيطالية:

احتلت إيطاليا في طرابلس وبرقة المرتبة الثانية بعد بريطانيا في مجال الهيمنة الأجنبية على الأعمال التجارية والمصرفية، فقد سيطر بنك دي روما على بعض الأعمال وتحكم في توريد العديد من أنواع السلع الإيطالية إلى ولاية طرابلس الغرب، كالنسيج والأخشاب والرخام والنبيذ والسكر والأرز والجبن والورق وغيرها من السلع التجارية الإيطالية، يبحث تحولت ولاية طرابلس وبرقة مع مطلع القرن العشرين عمليا إلى مستقرة اقتصادية إيطاليا[1].

وفي "مارس" سنة 1911م ازدادت سطوة بنك دي روما الاقتصادية والسياسة، بعد أن تمكن من شراء بنك إيطالي تجاري بكامله كان يسيطر على العمليات التجارية الإيطالية بشرق البحر الأبيض المتوسط، وخاصة في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها، وكان ذلك البنك الإيطالي يعرف باسم (سوتشيتا كومر تشالي دي أورنيتي di orianti ctchita commerciali) وبذلك ازداد نفوذ بنك دي روما وخاصة في المجال السياسي في إيطاليا، فأخذ يطالب بالتعجيل بأهمية ضم إقليم طرابلس الغرب وبرقة[2].

ولاشك أن جميع نشاطات البنك في ولاية طرابلس الغرب وبرقة قد تحققت بتفاهم تام ومتواصل مع الوزراء المختصين بصفة عامة ،ورئيس الحكومة الإيطالية وزير الخارجية بصفة خاصة، وقد ازداد هذا التعاون والتفاهم بين بنك دي روما والحكومة الإيطالية كما

(1) ز. ياخيموفتش، المصدر السابق، ص 41.

(2) سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 36.

اقتربت سنة 1911م، وعلى الرغم من نكران وزير الخارجية الإيطالي (توماس تيتوني) للعلاقة الحميمة بين البنك والسلطات الإيطالية، إلا أن الأدلة التاريخية تكشف الدور الإمبريالي الذي كانت تقوم به إدارة البنك بتوجيه من السلطات الإيطالية[1].

كما قامت الحكومة الإيطالية بدعم عمليات خطط المواصلات البحرية التي أنشأها البنك وذلك بموجب الاتفاقيات المعقودة في 23 أبريل 1910م وفي 27 يناير 1911م بين إدارة البنك والسلطات الإيطالية وقد اعتبرت هذه الاتفاقية المبرمة بين الطرفين دعما من قبل الحكومة الإيطالية وتحفيزا لعمليات البنك الوطنية من وجهة النظر الإيطالية مقابل الخسائر التي منيت بها عمليات البنك التجارية في شراء الأراضي بمساحات شاسعة في ولاية طرابلس الغرب وبرقة[2]، ولما تأجلت عملية الغزو وأدركت إدارة البنك الخسارة المحققة لعملياته، وأدمت على بيع جزء كبير من صفقات الأراضي بأسعار أقل بكثير من قيمة الشراء، ولهذه الأسباب قامت الحكومة الإيطالية بتعويض البنك عن خسائره وخاصة عندما شاع في الأوساط المصرفية الإيطالية وفي أوروبا بأن إدارة البنك ترغب في الإقدام على اعلان بيع بعض عملياته التجارية[3].

كما لوح في الأفق أسماء بعض البنوك النمساوية والبريطانية والألمانية التي تقدمت للمزاحمة لشراء أعمال بنك دي روما في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، وقد أثارت هذه المسألة حفيظة الطبقات ذات النزعة الإمبريالية في إيطاليا واعتبرت ذلك إهانة وطنية وقومية بأن يعلن عن ممتلكات بنك دي روما للبيع بالمزاد العلني في ولاية طرابلس الغرب وبرقة والتي تعد على جانب كبير من الأهمية الإستراتجية لإيطالية تتطلع إلى تبوء مكانة مرموقة

(1) ز. باخيموفتش، المصدر السابق، ص 49.

(2) سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 37.

(3) مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص 25.

بينها،حيث تخلى البنك عن إداراته الصناعية التجارية والزراعية التي أقامها في ليبيا منذ عام 1907م[1].

أما من الناحية المالية فقد كانت وضعية البنك بعيدة جدا عن وضعية مؤسسة مالية على أبواب الإفلاس وذلك أن للدراسة التي قام بها (الساندرور والساندرو Alessandro d Alessandro) في هذا المجال دلالة، فمنذ إنشاء هذا البنك كانت وضعيته في تطور دائم من عام 1880 إلى 1912م.

ويبين الجدول التالي تطور الوضعية المالية للبنك بين عامي: (1880- 1912م) [2].

الأرباح الصافية	السنة	رأس المال	السنة
740.000	1900م	3.000.000 ليرة	1880م
1.736.673	1905م	30.000.000 ليرة	1905م
6.146.200	1910م	100.000.000 ليرة	1910م
12.354.915	1912م	200.000.000 ليرة	1912م

كان بنك دي روما والحكومة الإيطالية بخشون من العلاقات الألمانية من العلاقات الألمانية وما قد ينتج عن هذه العلاقات من استغلال وتشجيع الأخيرة لتمركز رؤوس الأموال الألمانية في ليبيا بهدف سد النوافذ في ولاية طرابلس الغرب وبرقة أمام النفوذ الإيطالي[3] وقد كانت ألمانيا تمثل مصدر الرعب الحقيقي لإيطاليا وخاصة عندما قامت الحكومة الألمانية

(1) عبد المولى صالح الحرير، المرجع السابق، ص 30.

(2) يتضح من ذلك أن إثارة البنك لعملية إفلاسه وإشاعتها ما هي إلا إحدى وسائل التي استخدمتها الحكومة الإيطالية من أجل تبرير غزوها لليبيا، ويتضح ذلك أيضا من خلال ما كتبه (دي سان جولياتو (Giuliano Disan) أن رئيس روما (أرنستو باشيلي Pacelli Ernesto) لم يسرب هذه الإشاعات إلا ليضغط على حكومته (جوفاني جيوليتي Gioliti giofani) ويدفعها إلى تدخل عسكري وفي نظره أن الهيمنة السياسية الإيطالية على ليبيا هي الطريقة الوحيدة لضمان تطوير مؤسسات البنك واحتكاره دون أية بادرة أجنبية منافسة وليس هذا سوى تهديد أو طريقة ابتزاز. للمزيد أنظر: محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 422، 426.

(3) سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 37.

بإرسال سفينة حربية إلى "آغادير" مما جعل الحكومة الإيطالية تتخذ العديد من الإجراءات في مواجهة الأطماع الألمانية حتى تمكنت من غزوها لطرابلس عام 1911م وقد لعب بنك دي روما دورا كبيرا في التحريض والتعجيل بالغزو الإيطالي لليبيا[1].

ويظهر هذا الدور واضحا من خلال التصريح الذي صرح به (دي سان جوليانو Giuliano Di San) الذي تولى منصب وزارة الخارجية بدلا من (توماس تيتوني) للسفير الألماني والذي جاء فيه "أن الرأي العام الإيطالي أصبح مشحونا وأن ذلك مرده إلى الدور الفعال الذي لعبه بنك دي روما في إثارته وتحريضه للرأي العام الإيطالي، ومن ثم فإنه ليس من أحد يستطيع أن ينكر الدور الرئيسي الذي لعبه بنك دي روما في إثارة المشاعر القومية والوطنية وتعزيز الروح الاستعمارية بين مختلف طبقات المجتمع الإيطالي"[2].

كما لعب بنك دي روما دورا نشطا في إثارة الروح الامبريالية بين طبقات رجال الدين تأمينا لتبريكاتهم الروحية لعمليات الغزو، كما أمن البنك من قبل دعم الفاتكان المالي له منذ تأسيسه فالحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب وبرقة بالنسبة لقساوسة الفاتيكان المساهمين في رأسمال البنك تعتبر مغامرة مالية قد تحقق أرباحا طائلة، كما أن إرساء قواعد إدارية استعمارية إيطالية في طرابلس وبرقة سيدعم النفوذ الكاثوليكي ويحط من مكانة الإسلام في شمال إفريقيا[3].

وعلى هذا النحو ساهم الفاتيكان عمليا بنشاط مكثف في تهيئة الرأي العام الإيطالي روحيا، بمدى أهمية الحملة الإيطالية التي يتوقع لها أن تعيد للمسيحية أمجادها في الشمال الإفريقي ، كما أعطت للشعب الإيطالي –في المقابل- صورة مؤلمة للتأخر والفقر وممارسة

(1) سالم فرج عبد القادر، المرجع السابق، ص 37.

(2) مرجع نفسه، ص 38.

(3) عبد المولى صالح الحرير، المرجع السابق، ص 32.

العبودية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة، وهي وسيلة وهمية لتبرير المد الاستعماري الإيطالي في الولاية العثمانية، وكل ذلك كان كافيا ليصيب الساسة والحكومة الإيطالية مجتمعة بالذعر ويدعوها لاتخاذ الاستعدادات النهائية للغزو[1].

إن الحكومة الإيطالية أدركت أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية ، وفعاليتها في تحقيق السيطرة الاستعمارية دونما حاجة إلى التعرض لأية مخاطر يمكن أن تقود إليها الأدوات الأشد عنفا فيما لو استخدمت الغزو العسكريا[2].

وقد نجح البنك في إدارة إعماله، وأصبحت إيطاليا بفعله الشريك الأول للدولة العثمانية في تجارة ولاية طرابلس الغرب وبرقة الخارجية، وأخيرا فإن إثارة البنك لقضية إفلاسه أمام الرأي الإيطالي ما هي إلا إحدى الوسائل التي استخدمتها الحكومة الإيطالية بالاتفاق مع إدارة البنك، من أجل إقناع الرأي العام الإيطالي والمعارضين لعملية الغزو الإيطالي لليبيا، والحقيقة هو أن إثارة البنك لقضية إفلاسه ليس صحيحا فقد اتضح أن عمليات البنك الاقتصادية كانت بعيدة كل البعد عن الإفلاس، والحقيقة هي أن المشاريع الاقتصادية والمالية للبنك تعرضت لخسائر كبيرة نتيجة العمليات العسكرية الإيطالية على ليبيا، كما تعرضت القوات الإيطالية هي الأخرى- والتي كانت تعتبر عملية غزوها لليبيا ما هي إلا نزهة بحرية تستغرق أسبوعا واحدا- إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات واستمرت نزهتها البحرية –التي تحولت بفضل المجاهدين إلى كارثة على القوات الإيطالية- حتى عام 1931م[3].

(1) رضوان أبو شويشه، **عند باب البحر: هوامش مجهولة من تاريخ طرابلس**، ط الثانية، المؤسسة العامة للثقافة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2009، ص 77.

(2) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 404.

(3) محمد العرفاوي، المرجع السابق، 422.

2. دور البنك في التعجيل بالغزو:

عندما تحقق بريشاني مدير فرع بنك روما في طرابلس من بداية فشل معظم مشاريعه ومبادراته على المستويين الاقتصادي والسياسي، باستثناء العمل المصرفي، أدرك أن حلقة إنقاذه تكمن في الإسراع بالاحتلال الإيطالي، لأن الاحتلال وحده سوف يصحح أخطاءه ويعيد إليه أمواله الضائعة، ويضاعف أرباحه، بصفته المصرف الإيطالي الوحيد بالبلاد، والذي استطاع أن يسيطر على جزء من اقتصادها وأن يشتري آلاف الهكتارات من الأراضي ويصبح المؤسسة الاقتصادية التي تعددت نشاطاتها الاقتصادية والزراعية والصناعية في البلاد[1]، ومن خلال التاريخ الاستعماري الإيطالي في ليبيا من خلال مئات الوثائق الأصلية وغير المنشورة إلى حد كبير من المحفوظات الإيطالية الأجنبية وخاصة الليبيين[2].

ففي عام 1912، ظهرت في ميلانو عمل نشرته كلية العلوم السياسية والاستعمارية حول: ليبيا: في أعمال البرلمان في أحكام الحكومة، الجزء1، 1881- 1911، وآخرون، الحكومة الاستعمار، تريبوليتانيا الاقتصادية[*] لنشاط فرع بنك دي روما لإرسال المسافرين إلى هناك لتشكيل مستعمرة من المواطنين، لتضمن في حرب مع تركيا الملكية النهاية المنطقية لسياسة ثلاثة أرباع القرن[3].

وكان البنك يخطط لتقديم الخدمات التي ستحتاجها القوات الغازية في الفترة الأولى من عملياتها، وتزان ظهور صعوبات البنك مع حملة الإعدام الايطالي لدفع الحكومة إلى امتلاك ليبيا عسكريا، فساهم البنك في تغذية الحملة بتمويل بعض الصحف وبتجنيد أعوانه في

---

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 152.

(2) Nicola la Banco**. L'occupazione italiana della libia/ Videnza e colonialismo 1911-1943**, Mostra foto/ documentaria a cura di costantino di sante, palazzo medici riccardi via cavour 3 firenze, cenrto per l'archivo nazional e ghi studi storici (tripoli- libia) .8 novembre 2009, p 01.

(*) يقصد:(طرابلس الاقتصادية).

(3)**Sources italiens sur l'afrique du Nord**, p 27.

إيطاليا وقد اشتدت هذه الحملة في صيف عام 1911م[1]، وفي مطلع العام 1916 فسحت الجريدة الرسمية للحكومة الإيطالية قسما للترجمة العربية بعض القوانين والقرارات[2]، من بينها مجلة طرابلس[*] ، كما احظر استخدام آلات الطباعة البدائية وإصدار دوريات مخطوطة[3].

وكان القوميون في طليعة الحملة الإعلامية، فالدبلوماسية الإيطالية: سياسة القوميين وبانكو دي روما والعديد من الأشياء الأخرى في إيطاليا، نرى في هذا الحكم نحدد ونثبت الطريقة التي انخرطنا فيها ومتابعتنا للحرب، نشر على الخصوبة الليبية والصداقة العربية، والنتائج المحتملة للغزو، العمليات العسكرية، بما في ذلك عمليات البحر[4].

توترت الجماهير الإيطالية على السكان المحليين عندما أصبح من الواضح أنه ستكون هناك معارضة شديدة من السكان المحليين للحكم الإيطالي، ونشاط القوميون الإيطاليون في المطالبة باتخاذ تدابير صارمة لإخماد المقاومة[5].

ولقد ركزت هجمتها على الحكومة التركية واتهاماته بعرقلة النشاط الاقتصادي الإيطالي وإساءة معاملة الرعايا الإيطاليين وممارسة سياسة التمييز بين الدول صاحبة المصالح في ليبيا وألمانيا بصورة خاصة التي بدأت تتغلغل في ليبيا وتوسع نشاطاتها بتشجيع من الحكومة

---

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 152.

(2)Bollettino ufficiale.**governo della tripolitania**.AnnoIX.N3.(1/2/1922).p65.

(*) طرابلس: مجلة شهرية مصورة باللغة الإيطالية.تولى تحريرها عدد من المثقفين المستشرقين الإيطاليين، فرانشيسكو كورو، ماريو سكبارو.

(3) Scaparro mario.**la stampa di tripoli –tripolitania**.Anno3.N7.1933.p21.

(4) **Journal des débats politiques et littéraires 1814-1944**.Galica bibliothéque numérique.france.18octobre1912.le numéro 10 centimes.p01.

(5)Katrina elizabeth anderson yeaw.M.A،**women resistance and the creation of new gendered frontiers in the making of modern libya 1890-1980**.in partial fulfillement of the requirements for the degree of doctor of philosophy in history.adisseration submitted to the faculty of the Graduate school of arts and sicences of geogetown university.washington D،C.15 November 2007.p132.

التركية. وعندما تتحدث الصحافة الإيطالية عن العراقيل التي كانت تضعها تركيا في وجه النشاطات الاقتصادية الإيطالية، كانت تعني بنك روما لأنه لم تكن توجد في ليبيا نشاطات اقتصادية أخرى، وكان البنك ينتظر من الحملة أن تحقق له الهدفين: إن تسارع الحكومة الإيطالية باحتلال، وذلك ما كان يتماشى مع مخططاته تخليصه من ورطته وزيادة نشاطه ومكاسبه أو أن تكتفي إيطاليا بتهديد تركيا الأمر الذي سيجعلها أكثر تساهلا مع البنك وتجاوزا عن أخطائه، ومن المفهوم في الأوساط السياسية الإيطالية أن بنك روما بذل جهودا لحماية مصالحه في ليبيا بالضغط على الرأي العام وعلى الحكومة عن طريق تقديم مبالغ كبيرة إلى الصحافة، وتسبب هذا العمل في إحراج القنصل الإيطالي بطرابلس الذي بعث رسالة إلى وزير الخارجية الإيطالية بتاريخ 15-8-1911 جاء فيها: "إن التدخلات الصحفية لبنك روما تضر بالبنك نفسه وتزيد من العداء ضد مديره بريشاني رغم محاولة الأخير أن يظهر العكس، وهنا يتكرر القول بين الطبقة الذكية بأنه إذا ما انتهت الحملة الصحافية التي يقودها باسيتي Pasetti تقوم حملة أخرى أقل علانية يقودها بريشاني عن طريق أعوانه الدكتور زكريا وفيتوريو حسان وفيشي بياتسا وفاسللو الذي يكتب في صحيفة تريبونا باسم مستعار ILLICUM، والخبير الأستاذ شيبوللييني الذي يكتب في صحيفة جورنالي د. إيطاليا والجميع يساهمون في تغذية الحملة القومية، ويملك بريشاني صحيفة أيكودي تريبولي التي بعد أن كانت من أشهر معارضي البنك ناطقة باسمه[1]، ويلاحظ أن البنك لديه أموال كثيرة ومديره ينفقها بسخاء[2].

وزار بعض الصحفيين القوميين أمثال بياتسا وبفيوني طرابلس واتصلوا بمدير بنك روما الذي وجدوا فيه خير مشجع لهم والتفتت أهدافهم بأهدافه، وركزوا مقالاتهم حول ثلاثة مواضيع رئيسية وهي:

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 153.

(2) A. D'Alessandro, op, cit, p 505.

أولا: التأكيد على أن ليبيا سوف تؤمن الحياة والعمل والاستقرار لأعداد كبيرة من الإيطاليين بحكم مصالح العمال الإيطاليين الذين يكونون جزءا رئيسيا من كيان بلد اقتصادي ووجود مجموعات عديدة من أصل إيطالي التي تأسست الروابط الاقتصادية بحالة متينة جدا، ومنها صناعة وزراعة طرابلس، وبوجود المنشآت الإيطالية التي أدخلتها وأحيتها[1].

ثانيا: التمويل من حجم العراقيل التي تضعها الحكومة التركية في طريق النشاط الإيطالي والمعاملة السيئة التي تلقاها الإيطاليون، الأمر الذي يخدش كرامة إيطاليا وشرفها ويتطلب عملا حاسما لصون حقوق إيطاليا في ليبيا التي اعترفت لها بها الدول الكبرى.

ثالثا: المبالغة في وصف تخلف ليبيا وهمجيتها لدرجة وجود سوق للرقيق في مدينة بنغازي وأنه من واجب إيطاليا أن لا تسمح ببقاء بلد هذه الدرجة من التخلف في مواجهة شواطئها[2]. بالرغم من تناول المؤرخ باولو دي لاشيلا، في كتابة: أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة في عام 1817، من خلال: "والآن دعنا نناقش ما هناك من عراقيل قد تمنع مختلف الحكومات الأوروبية من قيام مستعمرة لها على هذه السواحل الغنية، فالمخاوف التي تقوم حول سكان هذه المنطقة ليس لها أساس من الصحة إذ أن الجزء المأهول والذي يمكن استغلاله ما هو إلا طبيعة يصعب بل يستحيل اختراقها على أي مجموعة يمكنها أن تهدد أمن المنطقة، ويمكن توفير الحراسة على الأجزاء الشمالية منها، أما بالنسبة لخط الساحل فهذا هو الآخر لا يوفر مناطق غزو سهلة باستثناء بعض الموانئ الصغيرة، التي يمكن فرض الرقابة والحماية عليها، وفي هذا ما يستعمل على توفير الأمن لأي قوة أوروبية وخاصة الإنتاج الرعوي، سيكون بإمكانه توفير المستلزمات الأولية للقادمين الجدد، ليلجأوا إلى استخدام وسائل القوة كما حصل مع المستعمرين القدماء، لأن في بقاء

(1) **المسألة الليبية**، تقرير مقدمة من الأمين العام إلى مجلس الدول العربية، الدورة الثانية عشرة، القاهرة، 1950، ص 42- 43.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 153.

البدو على حالهم ضمان توفير الخدمات التي ستكون أساس بناء نهضة المستعمرة الجديدة"[1].

وكان مدير البنك يلتقي بالصحفيين الزائرين لطرابلس ويزودهم بالمعلومات ويغذي مطالبهم باحتلال سريع لليبيا وفق رغبته من أجل حل هذا المشكل بصورة نهائية، حيث بدءوا في وضع الأساس الذي من شأنه أن يضمن نجاح عملية الغزو[2]، خاصة عندما تكون التوترات السياسية والاجتماعية المحلية كبيرة[3].

3. المساومة والابتزاز:

مثل التغلغل الاقتصادي الألماني في ليبيا كابوسا مزعجا لإيطاليا وكان أكثره قائما على الإشاعات التي ظلت تسير سياسة إيطاليا تجاه ليبيا على مدى عقدين، وتزايدت هذه الإشاعات في صيف 1911، حول قيام الشركات الألمانية بمبادرات اقتصادية مخططة تشجعها الحكومة التركية وترضاها، والحقيقة أن الأتراك أهملوا طرابلس كثيرا، لا من حيث التحضيرات الدفاعية فحسبا، لكنهم فوق ذلك جردوها –قبل الغزو- من كل ما من شأنه أن يساعد أهاليها في الدفاع عنها[4]، فأشيع بأن الألمان تحصلوا على الموافقة من على إنشاء مزرعة نموذجية في برقة حيث يقوم بنك روما بإنشاء مزرعة مماثلة في القوارشة، وبإنشاء معصرة للزيتون لمنافسة المعاصر الإيطالية، وتأسيس خط بحري بين أوروبا والموانئ الليبية تتول تسييره شركة دوتش ليفانتي لاين، ولم تقف الإشاعات عند هذا بل أضافت بأن

---

(1) باولو دي لاشيلا، **أخبار الحملة العسكرية التي فرض من طرابلس إلى برقة في عام 1817م**، تر: الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1968، ص 66.

(2) Lieutenant colonel john s. bird J R**. North African campaign**, Acase study, A sawc military studies program paper,USA, 1991, p 37.

(3) Jean. Pierre Cassarino and Raffaella**. Del Sarto the Governance of migration and Border controls in the european- north african context**, Menara Working papers, 13 september 2018, p 48.

(4) وفاء الضاوي، المرجع السابق، ص 101.

الشركات الألمانية تتفاوض مع السلطة التركية للقيام ببناء ميناء طرابلس وغيره من الخدمات[1].

واحتلت هذه الإشاعات حيزا في الصحافة الإيطالية، وأقلقت وزارة الخارجية فأسرع وزير الخارجية دي سان جوليانو فبعثت برسالة إلى سفيره باستانبول يطلب منه الاتصال بسفيري ألمانيا والنمسا وأشعار سفير ألمانيا بصورة خاصة أن هناك واجب أدبي يلزم دولته بالعمل بكل إمكانياتها لمنع مواطنيها من منافسة الإيطاليين في منطقة ليس لهم فيها مصالح ملحوظة، وهذا الواجب ناتج عن علاقات التحالف التي تربط بين الدول الثلاث، ومن المعلوم أن ألمانيا في كل مرة توترت فيها العلاقات بين إيطاليا وتركيا كانت تنصح الأول بالصبر والحذر، وجاء في رسالة الوزير لسفيره المذكورة: "إن صبرنا وحذرنا نفذا وأصبح من المستحيل علينا أن نصبر أكثر عندما نرى الوضع الذي كوناه في إفريقيا العثمانية بتضحيات كبيرة أصبح مهددا"[2].

وازدادت هذه الفترة مواقف الوالي إبراهيم باشا تصلبا في وجه التغلغل، حيث عملت الحكومة الإيطالية التي لم تكن راضية عن سياسة الإصلاحية، على إبعاده عن ولاية طرابلس، خاصة وأن نشاطه كان يعتبر عقبة كبيرة أمام النفوذ الاستعماري الإيطالي في ليبيا، ونتيجة لضغوطات إيطاليا على الدولة العثمانية، أقيل إبراهيم باشا وأصبحت طرابلس بدون والي[3].

وبدأت تتبلور أمام البنك النتائج السلبية والإخفاق للعمل الذي بدأه منذ أربع سنوات، وازداد قلق البنك لتأخر الاحتلال الإيطالي، وخشي أن يمتد هذا التأخر إلى فترة أخرى طويلة ولذلك ارتأى أن يساهم في الضغط على الحكومة الإيطالية للتحرك وغزو ليبيا، فأشاع مديره في صيف 1911م بداية التفاوض مع مجموعة من الشركات الألمانية ليتنازل لها فرع بنك

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 154.

(2) Roberto Mori, op, cit, p 113.

(3) أحمد إسماعيل راشد، ص 34.

روما في طرابلس عن جميع حقوقه، ونزل هذا الخبر كالصاعقة على الأوساط الإيطالية السياسية التي رأت في هذا التهديد الابتزاز خطرا يعرض كل ما شيدته إيطاليا في ليبيا من مشاريع للضياع، ويمكن ألمانيا من توطيد أقدامها في البلاد بموافقة الحكومة التركية، وربما اقتطاع جزء من ليبيا ليكون موطئ قدم لها في البحر الأبيض المتوسط أمنيها الكبيرة[1].

حيث يظهر لنا العوامل التي دفعت لعملية الغزو إلى جانب مقدار الدين والسياسية القومية [2].

وتحركت الدبلوماسية الإيطالية للتأكد من النبأ أولا ثم إيقافه فيما بعد، وبعث وزير الخارجية رسالة لرئيس الوزراء بهذا الخصوص جاء فيها: "علمت أن بنك روما يتفاوض وقارب على الوصول إلى اتفاق بخصوص التنازل عن أعماله إلى شركة مؤلفة من رجال المصالح الألمان والنمساويين، سأقوم في الحال بالتحقيق لمعرفة مدى صحة هذا الخبر الذي إذا تأكدت صحته سنحول دون تنفيذه، وأرى أن من واجبي أن أعلمكم أن باتشيللي (رئيس البنك) كرر هذه التهديدات أكثر من مرة، غير أنني أعتقد بأنه يقوم بتطبيقها طالما يغذيه الأمل باحتلال إيطاليا لطرابلس وحصوله على التعويضات عن الخسائر التي تكبدها، ومن المحتمل، وهذا رأي، أن باتشللي يعمل بكل جهد لإيهام الرأي العام أن عملية التنازل قد تمت أو هي في طريقها إلى الإتمام، وأكرر أنه لن يفعلها لعدة أسباب ومن بينها أنه في 24-25 يوليو كان مقتنعا أن الحكومة سوف تعوضه تعويضا جديا بالإضافة إلى أشياء أخرى قد لا يحصل عليها، وكان على قناعة من جهة أخرى أن الحكومة سواء أرادت أم لا فالا حدات ستضطرها إلى احتلال طرابلس، وقد بدأ عليه العزم على شراء أراضي جديدة في برقة، وشعرت كذلك أنه أصبح أقل اعتراضا على القيام بالعمل في ميناء طرابلس بدا لي في

(1)وهبي البوري، المرجع السابق، ص 155.

(2) Kaitlyn Rabe.**la spada dell'Islam:northem african reacion to fascist interference during the Inter war period.**presented in partial fulfillarment of the requirements for graduation with research distinction in International studies in the undergraduate colleges of ohio state university.departement of political science.april 2016.p28.

محادثاتنا السابقة، ومع ذلك فقد يكون قد غير رأيه وأننا في حالة الشك لا يجب أن نضيع دقيقة واحدة لاتخاذ جميع الاحتياطات التي في مقدورنا للحيلولة دون وقوع أعمال البنك بأيدي أجنبية، سواء كانت خسائره كاملة أو جزئية"[1].

وبالرغم من تفاؤل الوزير بأن البنك لن يقوم بهذا العمل، غير أنه وضع الحكومة الإيطالية بين خيارين: أما أن تحتل ليبيا، أو يتنازل عن حقوقه في طرابلس للألمان، وتظاهر البنك بالتمسك بموقفه وقد كتب مدير فرع طرابلس رسالة إلى القنصل الايطالي في طرابلس يبين فيها أن تحدث مع باتشللي في الموضوع وقد قال له بالحرف الواحد: "لتقدم لي الحكومة تأكيدات حتى ولو كانت شفوية بان عملة طرابلس ستجد الحل المرضي، وسوف أتحدى أي خصم وأضمن حتى بمواردي الخاصة تغطية الخسائر المحتملة[2].

أدركت الحكومة الايطالية أن تهديدات بنك روما ببيع حقوقه في طرابلس إلى شركات ألمانية، قد قضت على عملية التوغل السلمي والتغلغل الاقتصادي اللتان علقت عليهما إيطاليا آمالا كثيرة في الاستيلاء على ليبيا دون حرب[3]. و فشل عملية التوغل السلمي جر معه توتر العلاقات بين تركيا وإيطاليا وكشف القناع عن نوايا إيطاليا الحقيقية تجاه ليبيا، وعداء الشعب الليبي لإيطاليا.

وكتب سالفيميني SALVEMINI السياسي الإيطالي المعارض لاحتلال ليبيا يقول في هذا الصدد: "علينا أولا أن نفهم بدقة ما هي عملية توغل بنك روما الاقتصادي في ليبيا، الجميع يتحدث عنها ولا أحد يزودنا بمعلومات عنها، وعلينا أيضا أن نفرق بدقة نوعية الأضرار التي لحقت بالبنك بسبب سوء نية الأتراك، وهل سوء النية هذه لم تسببه وتبرره حملة صحيفة "كوريري ديتاليا" والصحافة القومية؟ وحتى لو فرضنا أن البنك ذهب إلى طرابلس بالاتفاق مع الحكومة، فذلك لا يعطي البنك وصحيفة "كوريري ديتاليا" الحق في

(1) A, D'Alessandro, op-cit, p 507.

(2) جوني منصور، المرجع السابق، ص 263.

(3) وفاء الضاوي، المرجع السابق، ص 57.

إرشاد الحكومة الايطالية إن الوقت والكيفية التي تقوم فيها باحتلال بلد عسكريا، فالحكومة تملك جميع عناصر الحكم التي تنصحها، من أجل مصالح البلاد، أن تعدل السياسة التي كانت تراها صالحة في تلك الفترة عندما أذنت لبنك روما بالذهاب إلى طرابلس[1].

وبإعلان البنك عن تخليه عن حقوقه في ليبيا لشركات أجنبية دخلت المشكلة الليبية في مرحلة جديدة من تصعيد التوتر بين الطرفين، فقد عملت الحكومة الإيطالية في الفترة الأخيرة على استقرار حالة التوتر بينها وبين تركيا واستمرار الشكوى إلى الدول الكبرى من سوء معاملة الأتراك لمواطنيها وعرقلة المبادرات الاقتصادية التي يقوم بها بنك روما، وذلك إلى أن تسمح لها ظروفها الداخلية والدولية بتحقيق حلمها بالاستيلاء على ليبيا. والعراقيل والمعاكسات وسياسة التمييز التي تشكو منها إيطاليا لا أساس لها في معظمها، فقد تمكن البنك دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه قانونا، أن يمارس الإعمال المصرفية وأن يشيد طاحونة ضخمة ومعاصر الزيتون ومصنع للثلج ومطبعة وأن ينشئ مزرعة نموذجية بقرب بنغازي وأن يؤسس خطوط ملاحية بحرية وأن يعالج الإسفنج ويصدره، ودخل في مفاوضات مع السلطة المعنية في طرابلس وبنغازي لإنارة الأولى وتزويد الثانية بالمياه، هذا بالإضافة إلى بعثته للتنقيب عن المعادن، فالسلطة التركية كانت تبدي بعض المعارضة ثم تتراجع تحت الضغط الإيطالي، غير أن الحكومة التركية، بعد أن صعدت إيطاليا تهديداتها وحملاتها الصحافية في صيف 1911م، اضطرت إلى اتخاذ موقف أكثر حزما وخاصة في ولاية إبراهيم باشا، غير أن هذا الحزم سرعان ما تحول إلى الاستسلام أمام التهديدات الإيطالية والضغط الألمانية، ومنحت بواليها في سبيل إرضاء إيطاليا إلا أن الأخيرة كانت تزيد استمرار التوتر والتصعيد فإذا حصلت على الترضية في موضوع من

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 157.

المواضيع التي كانت يدور حولها الجدل، تول البنك اختلاقا موضوع جديد يرفع حدة التوتر ويقرب البلدي من الحرب [1].

وكان رئيس الوزراء جيوليتي قد قرر الحرب بعد حادث أغادير[3]، وتأمين فرنسا استيلائها على المغرب ودخول الاتفاقية الفرنسية الإيطالية لعام 1900 حيز التنفيذ، وفي الوقت الذي كان جوليتي بعد العدة الإعلان الحرب على تركيا، وكانت وزارة الخارجية تعمل على زيادة التوتر وخلق المبررات لإدانة تركيا، وكان بنك روما دوره في النفخ في النار بإطلاق مختلف الإشاعات المثيرة، واتخذت الحكومة الإيطالية عذرا من إشاعة إسناد مهمة لبناء ميناء طرابلس إلى شركة غير إيطالية، كي يسارع وزير الخارجية بالتهديد بإعلان الحرب على تركيا إذا إيطاليا لم تفز بعطاء ميناء طرابلس، وبعث وزير الخارجية الإيطالي برقية في برلين وفينا جاء فيها: "أن الحكومة التركية تبذل قصارى جهدها، حسب المعلومات التي وصلت لسفارتنا باستانبول كي لا تحصل الشركات الإيطالية والإنجليزية على امتياز بناء الميناء الطرابلسي، ولن يعتقد أحد داخل إيطاليا في سلامة العطاء، وأن الرأي العام الإيطالي سوف يجر الحكومة إلى حلول قصوى[2].

وهذه العجرفة الإيطالية والتطاول على دولة كبرى من دول أوروبا، صاحبة السيادة على أراضيها لم تقدم عليها إيطاليا إلا بعد أن تعودت على رضوخ تركيا واستسلامها في كل مرة هددتها إيطاليا، وتقوم نتيجة لهذا التهديد بتلبية مطالبها والإذعان بما تزيده وكان حقي باشا سفير تركيا عامل ضغط إضافي على حكومة استانبول كي تتساهل مع إيطاليا ولا تعرقل مبادراتها الليبية مبادرات بنك روما بصورة خاصة[3].

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 157- 158.

(3) Cappie Eng. Italia-Eta Giolittiana-conquisto della libia.op-cit.p01.

(2) مالجيري، المصدر السابق، ص 481.

(3) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 158.

4. مسؤولية البنك في إعلان الحرب:

منذ إعلان الحرب بدأ الأسطول الإيطالي يجوب سواحل البحر المتوسط [1]، وبالرغم من الاتفاقيات السابقة التي عقدتها الحكومة الإيطالية مع إنجلترا وفرنسا إلا ان القيادة الإيطالية وضعت إستراتيجية عسكرية لتأمين السيطرة على جميع المراكز الساحلية الهامة في ليبيا[2].

استطاع الجيش الإيطالي الإغارة على بعض المدن الساحلية في المنطقة الغربية، مثل: "طرابلس" حيث وجهت إيطاليا بوارجها إلى السواحل الليبية، فظهر الأسطول الإيطالي على أبواب مدينة طرابلس في 20 سبتمبر عام 1911م[3].

كما تعتبر معركة الهاني[4] شارع الشط بالقطاع الشرقي في 23 أكتوبر 1911م من المعارك الكبرى التي جرت في مدينة طرابلس،وأن القوات الإيطالية لم تقم بالاستيلاء على الحامية بعد، ويمكن الاستفادة من هؤلاء السكان لوجودهم خلف مراكز دفاع القوات الإيطالية للقيام بهجوم على مؤخرة هذه القوات[5]،لتضليل القوات الإيطالية عن معرفة نقطة الضعف في صفوفها[6].

وبعد إعلان الحرب واحتلال ليبيا من الحكومة الإيطالية بخسائر مادية كبيرة في الأرواح والمعدات[7] وقد تركت هذه الخسائر آثارا سلبية كبيرة على حالة الجيش الإيطالي المعنوية والمادية، محدثة انقسامات بين الضباط وكبار المسؤولين وقلقا أكيدا على جميع

(1) نيقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 81.

(2) مجموعة من الباحثين، **بحوث ودراسات في التاريخ الليبي**، ط2، 1988، ج2، ص 56- 57.

(3) خليفة محمد التليسي، **معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911- 1921م**، دار الثقافة، بيروت، 1973م، ص 26.

(4) الهاني: هي عبارة عن ربوه عالية تقع شرق النصب التذكاري الحالي لشهداء الهاني بطرابلس وكان عليها قصر يعرف بقصر الهاني وكان مقر مقاميه النواحي الأربعة في العهد العثماني الثاني والتي كانت تضم المنشية والرقيعات والعلاونة.

(5) رأفت الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، ط4، 1983، ص 35.

(6) باولو مالتيزي، **ليبيا أرض الميعاد**، تر: عبد الرحمان العجيلي، 1992م، ص 212- 213.

(7) مجموعة من الباحثين، بحوث في التاريخ الليبي، مرجع سابق، ص 76.

المستويات، أما على صعيد بنك دي روما الذي نحن بصدده فإن المصاريف تجاوزت كثيرا التقديرات الأولية وحسب تصريحات (جوفاني جيولتي Giofani Gioliti) فإن مصاريف الحرب بلغت خمسمائة واثني عشر مليون (512.000.000) ليرة وعلى أية حال ومهما كان المبلغ فإن عملية غزو ليبيا في الفترة (1911- 1912 قد كلفت دافع الضرائب الإيطالي كثيرا. إذا أن الدخل الوطني الإيطالي قد بلغ سنة 1911م تسعة عشرة مليون (19.058.000) ليرة[1].

أما الخسائر المالية الأكبر، التي أصيب بها بنك روما فقد اضطر لتخفيض 25% من رأسماله سنة 1914م وباختصار فإن الحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب، لم تكن عملا مربحا لبنك دي روما إذا دمرت القوى النظامية والعثمانية والمقاومين الليبيين جميع منشآته الفلاحية والصناعية والتجارية في طرابلس وبرقة خلال سنتي (1911- 1912م) وقد تحمل البنك كذلك خسائر مادية في كافة أنحاء الدولة العثمانية وذلك من جراء توقف جميع نشاطاته وأغلق مقره باسطنبول بقرار من السلطان العثماني يوم 2 يونيو 1912م وتبعتها إجراءات انتقامية اتخذت ضد وكالات البنك في مصر، التي بقيت مفتوحة طول الحرب، وذلك بسبب الحياد المصري من الحرب الليبية –الإيطالية- وقد بلغت خسائر بنك دي روما بسبب الحرب الإيطالية على ليبيا حوالي ثمانية وعشر مليون (18.000.000) ليرة إيطالية[2].

وقد دفعت هذه الوضعية المؤلمة إلى مطالبة الحكومة الإيطالية بدفع مبلغ (10.088.881.450) ليرة إيطالية، كتعويض، وأقام بنك دعوى ضد الحكومة أمام المحاكم في روما مطالبا بالتعويض عن جميع الأموال التي صرفت من أجل تنفيذ سياسة التغلغل السلمي وتعويضه عن كل الخسائر التي تكبدها البنك من جراء الحرب الإيطالية- الليبية[3].

(1) المرجع نفسه، ص 273.

(2) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 273.

(3)محمد سعيد رضا، **موقف الصحافة العراقية تجاه ثورة المختار**، آفاق عربية، ع الثامن، نيسان 1981، ص 47.

المبحث الثاني: قرارات الغزو الإيطالي على ليبيا وحصيلة البنك من الاحتلال

أولا: قرار الغزو (الإنذار والرد العثماني على الإنذار والغزو):

أ. قرار الغزو الإيطالي:

في أغسطس آب سنة 1902م قام الأسطول الإيطالي بزيارة شواطئ ولاية طرابلس الغرب[1]. إلا أن أهم ما قام به مصرف روما من أعمال ذات طابع عسكري مهدت لعملية الغزو مستقبلا هي قيامه بشراء الأراضي لتسهيل عملية الاستيطان مستقبلا وكذلك القيام ببناء المخابز والأفران واستيراد الدقيق بشكل واسع النطاق من أجل توفير الأرزاق لقواته مستقبلا حيث امتلكت القوات الإيطالية معلومات دقيقة فور غزوها لسواحل الولاية عن هذه المطاحن والأفران المدعومة من قبل بنك روما وخاصة المطاحن الموجودة في مدينة طرابلس مما يدل على أن وظيفة الأفران كانت استخباراتية تتعلق بالغزو أكثر مما هي خدمية[2].

أسندت قيادة الحملة إلى الجنرال كانيفا Cariocaniva) كما تم توفير له طائرات عسكرية للتوجه إلى ليبيا، لتقوم بأول مرة بعمليات استطلاعية وحربية هناك[3]، وتعتبر إيطاليا أول دولة تستخدم الطائرات الحربية في تلك الفترة لأن الطائرات كانت قبل ذلك الوقت في طور التجربة وإعدادها قليلة لدى الدول التي تمتلكها، ويقتصر استخدامها في الإغارة على المواقع وإلقاء القنابل كما حدث في الحملة الإيطالية على ليبيا[4]، شارك في الحملة عسكريون من جنسيات متعددة من الأرجنتين والنمسا والمجر واليابان وغيرها[5]، كذلك وفرت إيطاليا كل ما يلزم لنجاح هذه الحملة من استعدادات عسكرية وصحية وغذائية كتامين

---

(1) هذه الزيارة لم تكن بموافقة الدولة العثمانية مما يدل على حجم الاستهانة بهل، أنظر: وليم اسكيو، تر: ميلاد المقرحي، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911- 1912م، المرجع السابق، ص 32- 33.

(2) جان ديبوا، **الاستعمار الإيطالي في ليبيا: طرقه ومشاكله**، تر: حامد حيدر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1968، ص 13.

(3) Carlo schanger.**Italiian colonian policy in north africa foreign affaire**.Vol 2.1942.p12.

(4) محمد الاسطي، **ورقات مطوية**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983م، ص 90- 91.

(5) محمود جلال الدين جمل، **أوروبا في مجرى التاريخ**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969م، ص 463.

أسباب الإقامة للجنود، كما شحنت المدافع وأجزائها وصناديق المتفجرات وزودت بواخر النقل بعوامات لاستعمالها في عملية إنزال الجنود والمواد إلى الأرض[1].

فالدولة وعدم استقرارها في كل الجوانب ساهم في نفور الأهالي بالولاية من تطبيق هذه السياسات في الوقت الذي تعاني فيه الولاية الضعف وعدم الاستقرار، الأمر الذي أعطى الإيطاليين المجال والفرصة في تحقيق أهدافهم[2].

ب. الإنذار والرد العثماني على الإنذار:

نوهت إيطاليا إلى أن الفوضى وحالة الإهمال التي تعيش فيها طرابلس الغرب يجب أن يوضع لها حد وأن تدخل تحت السيطرة الإيطالية[3] ولتنفيذ ذلك قامت باختلاق مشكلة إثر وصول السفينة "أدرنة" إلى الشواطئ الليبية مرسلة من الدولة العثمانية وكانت محملة بالمؤن والأسلحة والعتاد، وقد حاولت إيطاليا الاستيلاء عليها ولكنها فشلت في ذلك وتم توزيع حمولتها على الأهالي في طرابلس الغرب، لذلك قامت الحكومة الإيطالية بتوجيه الإنذار[4] إلى الدولة العثمانية في 28 سبتمبر 1911م عن طريق سفارتها بتركية[5]، هذا ما دفع الحكومة الإيطالية إلى إعلان الحرب واحتلال البلاد وعلى الدولة العثمانية تسهيل ذلك بأن تصدر أوامر بتحذير السلطات العثمانية والمواطنين الليبيين بعدم المقاومة[6].

(1) جرانت، **أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر: محمد علي أبو درة، الجزء2، سجل العوب، القاهرة، 1978، ص 141.

(2) أحمد السعيد سليمان، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، دار المعرفة، القاهرة، ص 46، 47.

(3) مصطفى كريم، **مسألة غزو إيطاليا الاستعماري لليبيا**، ع 6،المجلة التاريخية المغربية، 1976م، ص 85

(4) نص الإنذار: أنظر: نيكولاي إيليش بروشين، **تاريخ ليبيا في نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م**، ترجمة: عماد حاتم، 1988م، ص 116.

(5) زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م، ص 422.

(6) محمد الهادي أبو عجيلة، الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا، المرجع السابق، ص 117.

- **الإنذار الإيطالي:**

أثارت الحكومة الإيطالية النزاع عندما وجهت في 23 أيلول 1911م مذكرة إلى الحكومة العثمانية عن طريق القائم بأعمالها في اسطنبول (دي مارتينو) وقد عبرت فيها عن قلقها بسبب هياج سكان طرابلس الذي يهدد على حد عزمها، أمن الرعاية الإيطاليين وقد جاءت هذه "المذكرة" صبيحة مغادرة الباخرة (درنة) اسطنبول محملة بالأسلحة والذخائر والجنود والضباط العثمانيين باتجاه طرابلس وحذرت "المذكرة الباب العالي" من الخطر الكبير الذي يهدد الأمن في طرابلس وطالبت بعدم نقل السلاح إلى شمال إفريقيا وفي 25 أيلول صدر عن إيطاليا "مذكرة احتجاج جديدة" .وتسلم "إبراهيم حقي باشا" المذكرة من دي مارتينو التي كانت تتضمن عدة مطالب تقدمت بها إيطاليا منها: [1]

أ- إخراج القوات العثمانية من طرابلس.

ب- تشكيل جندرمة في هذه البلاد تحت قيادة الضباط من الطليان.

ج-أن تكون غدارة الجمارك بأيدي موظفين من الإيطاليين.

د- لا يتعين والي طرابلس إلا بموافقة إيطاليا ورضاها[2].

أستدعي رئيس الوزراء العثماني إبراهيم حقي باشا مارتينو يوم 26 أيلول 1911م وتباحث معه حول إمكانية التوصل إلى حلول للأزمة الاقتصادية، لكن الحكومة الإيطالية التي كانت قد اندفعت كثيرا نحو العمل العسكري، ودون أن تأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات العثمانية، وجهة "برقيا" ليلة 26 أيلول نص الإنذار النهائي إلى القائم بأعمالها في اسطنبول وتجدر الإشارة إلى أن سان جوليانو قد صاغ البرقية بيده. لكنه وقعها من جيوليتي (رئيس الوزراء) الذي حولها إلى الملك فيكتور عمانوئيل وحالما حصل على موافقة الملك، حرر الإنذار النهائي خلال مجلس مصغر ضم رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ووزير

(1) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 373- 374.

(2) المرجع نفسه، ص 375.

الحربية ووزير البحرية، وتقرر إلا يوجه الإنذار النهائي إلى الدولة العثمانية إلا عشية إقناع الحملة بطريقة تمنع أن يكون للعثمانيين الوقت الكافي لإرسال الإمدادات إلى ليبيا، وتم إعلام الملك بنتائج مداولات المجلس في الوقت نفسه، وقد أرسل الإنذار النهائي إلى القائم بالأعمال الإيطالية في إسطنبول في ليلة 27/26 أيلول دون أن تنتظر جوابا على مذكراتها السابقة، وسلمها مارتينو إلى الصدر الأعظم في الساعة الثانية والنصف ظهر يوم 28 أيلول خلال استقبال إبراهيم حقي باشا الدبلوماسيين من ممثلي القوى الكبرى[1]، كما سلم نصف المذكرة إلى القائم بالأعمال العثمانية في روما (سيف الدين باي) يوم 28 أيلول وفي الساعة الثامنة مساءا[2]، من جملة ما جاء في الإنذار ما يأتي: [3]

أ. سوء النظام في طرابلس وبنغازي ونصحها للباب العالي الاهتمام بالولاية حتى تصبح كغيرها من أقسام إفريقيا الشمالية.

ب. تهديد طرابلس لمصالحها الحربية وذلك لقربها من إيطاليا فضلا عن إرسال الدولة العثمانية تعزيزات عسكرية إلى ليبيا رغم أن الحكومة الإيطالية نهبت الدولة العثمانية على النتائج السيئة لذلك.

ج. تجاهل الدولة العثمانية رغبات إيطاليا في طرابلس، وإهمال مصالح إيطاليا الاقتصادية.

د. التحريض على الرعايا الأوربيين والطليان على وجه الخصوص واضطهادهم، فقد أوردت أخبار إلى الحكومة الإيطالية من قنصلياتها في طرابلس وبنغازي تفيد سوء وضعهم نحت أن عددا كبيرا منهم هجروا ليبيا.

هـ. طلب وزير الخارجية الإيطالي ردا على الإنذار في أربع وعشرين ساعة.

فوجئ العالم من بلاغ إيطاليا النهائي للدولة العثمانية المحرر في 26 أيلول وما ورد فيه من أسباب الحرب، ولاسيما حالة الفوضى والإضرابات الضاربة أطنانها في طرابلس

(1) أحمد عزت الأعظمي، **القضية العربية**،ج2، بغداد، 1932م،ص 37.

(2) محمد العرفاوي، المصدر السابق، ص 40.

(3) شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير، المصدر السابق، ص 375.

وبرقة[1]، لو لقينا نظرة على ما جاء في الإنذار الإيطالي كان يثير دهشة حقيقية، فلا يجد المرء سببا معقولا مما ذكر في الإنذار يدعو لهذا العمل العدائي من قبل إيطاليا. وحتى الأسباب الشكلية التي قد تبدو لأول وهلة مبررا العمل العسكري من هذا القبيل.

لم تجمد إيطاليا نفسها لتصنيفها إنذارها، فقد اعتمدت على أسانيد غريبة، فمن الذي يستسيغ إن من حق إيطاليا أن تحتل عسكريا المدن الليبية، لأن الدولة المسؤولة عنها لن تعمل بالنهوض بهذه البلاد، أو لأنها لم تمنح إيطاليا امتيازات اقتصادية أو غيرها، أو لأن الحكومة المسؤولة عن حماية البلاد وحفظ النظام فيها أرسلت تعزيزات عسكرية لهذا الهدف، كما إن الاعتراض على إرسال تعزيزات عسكرية عثمانية يتعارض مع الإدعاء الإيطالي الوحيد المتصل بحماية رعاياها وحفظ النظام[2].

- **الرد العثماني:**

جمع الصدر الأعظم "إبراهيم حقي باشا" في 28 أيلول مجلس وزراءه بشكل استثنائي وتم خلاله صياغة نص الجواب الذي كانت تنتظره الحكومة الإيطالية وقد أبرق في المساء نفسه إلى السفارة العثمانية بروما وصرحت الحكومة العثمانية في ختام الجلسة إنها مستعدة لمناقشة بعض التنازلات الاقتصادية مع الحكومة الإيطالية، شرط أن لا تمس بكرامة الدولة العثمانية العليا، ومع ما في الإنذار الإيطالي من اتهام صرح وتجاوز واضح على الحكومة العثمانية، فقد ردت عليه ردا ضعيفا يتسم بالخضوع والاستسلام، أرادت فيه أن تتفق مع إيطاليا بأي ثمن كان لتحفظ سيادتها على هذه الولاية، وكان الجواب معتدلا توفيقيا في الشكل وسلم القائد بالأعمال العثماني في روما "سيف الدين باشا" في الساعة التاسعة والربع

(1) حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، مصر، القاهرة، 1921م، ص 106.

(2) شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص 375.

من صبيحة 29 أيلول إلى وزير الشؤون الخارجية الإيطالي مذكرة[1] تتضمن جواب الباب العالي الإنذار النهائي الإيطالي، وقد رفضوا الاستجابة للطلب الإيطالي[2].

وتجدر الإشارة إلى أن إجابة الدولة العثمانية كانت ضعيفة، تتصلت فيه من تهمة المصالح الإيطالية وطلبت فتح باب المفاوضات كما ولم تتجاهل التظلمات الموجهة ضد العثمانيين والمتعلقة بأحداث محددة بل اعتبرتها كأحداث لا أهمية لها وتجاهلت الإدعاءات الإيطالية بوجود معارضة منهجية للمؤسسات الإيطالية في طرابلس وبرقة تعبر عن إدارة الحكومة العثمانية في ممارسة سياسة معادية إيطاليا وتلخصت إجابتها بما يأتي:

1- إنها حملت وزر تأخر الولاية على الحكم السابق.

2- إنها تبرأت من عرقلة رؤوس الأموال الإيطالية في ترقية شؤون البلاد وقالت إنها راغبة في إعطاء امتيازات للحكومة الإيطالية.

3- إن الأمن كان مستتبا في البلاد وليس هناك اضطراب أو اضطهاد للأوروبيين أو الإيطاليين[3].

4- إن الخلاف منحصر في إعطاء الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الإيطالية والحكومة مستعدة للتفاهم مادامت إيطاليا لا تلجأ إلى الاحتلال.

5- يتعهد الباب العالي ألا يحدث اي تغيير عسكري في الولاية أثناء المفاوضات[4].

كان لدى استانبول الإدارة الحازمة لتذليل كل خلاف وبعد تسليم المذكرة انعقد مجلس الوزراء الإيطالي للبحث جواب الحكومة العثمانية واستخلاص العواقب الناتجة عنه، ولم ترى

(1) شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص 376.

(2) كمال الدسوقي، **الدولة والمسألة الشرقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م، ص 326.

(3) Robert craves, **starm cententeries of the near east 1879-1939**.A.M.Edwin published. new York.1975.p252.

(4) محمود الشنيطي، قضية ليبيا، المرجع السابق، ص 48.

الحكومة الإيطالية هذا الجواب المراوغ والمماطل كافيا، لذلك اعتبرته في بيان وجهته للصحافة إثر خام الاجتماع إن إيطاليا والدولة العثمانية في حالة حرب[1].

سلم دي مارتينو في الساعة السابعة من مساء يوم 29 أيلول مذكرة إلى حقي باشا تنص على قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اللذين دخلا في حالة حرب، وأعلمه أنه بداية من هذا اليوم وضعت جوازات سفر القائم بالأعمال العثماني في روما تحت تصرفه، وإنه يطلب جوازاته الشخصية، كما وجه وزير الشؤون الخارجية الإيطالي إلى حكومات الدول العظمى عبر ممثلي وسفراء المملكة مذكرة عن قيام حالة الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية وذلك بعد أن ابرق نص إعلان الحرب للقائم بالأعمال الإيطالي في استانبول[2] بدا حجم القوة العثمانية بالتضاؤل ولاسيما في عام 1908م بعد سيطرة رجال الدول العثمانية الفتاة وبدأت تتلقى المزيد من الضربات من الدول الأوربية وكانت الضربة الآتية قادة من جانب إيطاليا التي استغلت الظروف وطلبت من الدول العثمانية السماح لها باحتلال طرابلس وبنغازي من الأراضي الليبية الخاضعة للسيادة العثمانية[3].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت تراقب احتلال إيطاليا وتغلغلها عسكريا من تسع في الحكم، إن بلاده أنه آن الأوان لغزو Billo سنوات وقد أعلن "جوليتي" الذي خلف (بيلو) طرابلس وبرقة[4].

ظلت طرابلس وبرقة مجرد دولتين عثمانيتين خاضعتان للدولة العثمانية التي كانت ذات إمكانية محدودة بل وضعيفة حتى بدأت الأطماع الأوربية تظهر فيها لاسيما إيطاليا التي لم يكن مطامعها في ليبيا خافية على الدولة العثمانية وعلى الرغم من معرفتها فإنها لم تول ذلك اهتماما كبيرا بل سحبت الجيش للدفاع عن حدودها ولقمع ثروات كانت قد نشبت

(1) محمود العرفاوي، المصدر السابق، ص 46.

(2)G.Monger.**The end of isolation .British foreign policy 1900-1907**.london.1963.p117.

(3) شوقي الجمل، **دور مصر في إفريقيا في العصر الحديث**، الهيئة المصرية للكتاب، 1984، ص 142.

(4) محمد عبد الرزاق مناع، المرجع السابق، ص 17.

في اليمن وقد كانت إيطاليا مدركة للحالة التي وصلت إليها الدولة العثمانية من الضعف والتأخر في جميع الميادين الاقتصادية والعسكرية والثقافية لذلك صممت عل مهاجمتها[1] واستندت على التقارير المقدمة من مصرف دي روما على الجواسيس والبعثات الاستكشافية والجاليات الإيطالية التي زينت لهم بأن احتلال عملية سهلة وبذلك استنادا إلى تلك التقارير بأن الليبيين سيقومون بثورة ضد العثمانيين Pale قد ظن خطأ الجنرال بول بمجرد رؤية الأسطول الإيطالي[2] سبق وأن أخطر السفير العثماني في إيطاليا (حسن كاضم بك) وزارة إبراهيم حقي باشا منذ كانون الثاني 1911م بنواب الطليان الحقيقية وتدابيرهم الخفية لأجل الهجوم على طرابلس، ولكن إبراهيم حقي باشا الذي اتهم بالتواطؤ مع إيطاليا الذي لم يحرك ساكنا، وترك الأمور وكأن شيئا لم يحدث[3].

أعلن جيوليتي في حديث له مع القائم بالأعمال الفرنسية في روما بأن إيطاليا لن تجري أي محادثات مع الدولة العثمانية إلا بعد احتلال طرابلس وإن المدى الذي سيتخذه الصدام العثماني ايطالي يتوقف على الدولة العثمانية وحدها[4] لم يكن الغزو الإيطالي لليبيا مفاجئا لأن الأطماع الإيطالية في ليبيا لم تكن خافية على اللبيبين والعثمانيين وقد بادر الليبيين منذ 1910م بالإبراق إلى الصدر الأعظم "إبراهيم حقي باشا" يلمونه بعزمهم على رد كل هجوم واللبو بإرسال وسائط حصينات طرابلس المهملة والذخائر الحربية والبحرية والأطعمة لمدة عام وإنهم سيدافعون حتى آخر نقطة من دمائهم، ولكن "إبراهيم حقي باشا" لم يفعل شيئا وكلف القائم العام للقوات الإيطالية الجنرال كانينا أحد الضباط الاتصال بالقنصل الإيطالي لترحيل الرعايا الإيطاليين وفي اليوم قدر إنذارا إلى الحامية العثمانية بطرابلس بتسليم المدينة ولم يكن في نية العثمانيين الدفاع بل كانوا يخططون للانسحاب وحمل كل ما يمكن حمله

(1) عبد الحفيظ الميار، **الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة**، ط2، المطبعة التعاونية اللبنانية، 1970، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 46.

(3) محمد سعيد رضا، **موقف الصحافة العراقية تجاه ثورة المختار**، المرجع السابق، 47.

(4) ياخيموفيتش، المصدر السابق، ص 22.

من الأسلحة والمعدات وكانت مماطلتهم في تسليم البلاد هو لكسب الوقت فقط وتجدر الإشارة إلى أن الشعب الليبي لم يكن على استعداد للقتال في الوهلة الأولى، لأنهم أخذوا على حين غرة كما أن القوة العثمانية بالإقليم كانت ضعيفة لا يتوفر لديها السلاح والعتاد ووسائل النقل الكافية والخدمات الطبية والإدارية الأخرى[1] .

2. حصيلة البنك من احتلال ليبيا 1911

أ. الحصيلة:

أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا واحتلت قواتها طرابلس وبنغازي وبعض المدن الساحلية، وحقق بنك روما أمنيته الكبرى في حدوث هذا الاحتلال الذي ساهم في تحقيقه بنصيب وافر ... إلا أن هذا الاحتلال كلفه الكثير من الخسائر وخروج من المعرة محطم الأوصال، فقد تعرضت وكالاته ومؤسساته الزراعية والصناعية ومخازنه في طرابلس وبرقة إلى النهب والأعمال الانتقامية وذلك بعد إعلان الحرب، وفي الفترة التي سبقت وصول القوات الإيطالية ولحقته الخسائر أيضا في إستانبول بعد أن أمرت السلطات التركية بإغلاق مقره، وفي مصر حيث تعرضت جميع مشاريعه ومصالحه إلى أعمال انتقامية واضطر البنك إلى التخلي عن مشاريعه الزراعية الصناعية في ليبيا[2].

كما جاء في تقريره مجلس إدارته بتاريخ 30-03-1912: "لا يجب علينا الآن أن نخفي عليكم، أن الأوقات الأولى من الاحتلال تسبب لنا في بعض الأضرار بسبب السرقات والنهب التي لحقت بوكالاتنا حيث استولت جماعات غاضبة من الأعداء على الحيوانات والبضائع بصورة خاصة التي كانت بالمخازن وممتلكات معهدكم، ووصل الأمر إلى أعمال متوحشة ضد وكلائنا العرب الذين دفعهم إخلاصهم الشجاع إلى محاولة مقاومة الاعتداءات الوحشية لإنقاذ ما كان بعهدتهم، وتأكدوا أن أضرارنا ستجد الاعتراف الواجب بها فقد شرعنا

(1) عبد الحفيظ الميار، **الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة**، المرجع السابق، ص 44، 45.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 159، 160.

في العمليات اللازمة لدى الحكومة الملكية ... وهناك أحداث أخرى تسببت فيها الحرب الإيطالية التركية وهي إغلاق مركزنا في استانبول الذي فرضته علينا السلطات العثمانية وأنذرتنا به يوم 9 يناير 1912، كان للأعمال الحرب بعض الوقع على مراكزنا في مصر حيث التعصب المطلق الخارج عن محله حاول القيام بانتقامات مؤسفة نحونا[1].

تناولت المصادر تجهيزات القوات الإيطالية في بداية الإنزال في نوفمبر وديسمبر، حيث قدرت المصروفات الإيطالية بمليون ليرة يوميا من بنها المواد ذاتية واللحوم الطازجة بالإضافة إلى الإمدادات الأخرى بما في ذلك اخبز والماء[2].

فالخسائر التي منيت بها الحكومة الإيطالية بخسائر مادية كبيرة في الأرواح والمعدات، وقد تركت هذه الخسائر أثارا سلبية كبيرة على حالة الجيش الإيطالي المعنوية والمادية، محدثة انقسامات بين الضباط وكبار المسؤولين وقلقا أكيدا على جميع المستويات، أما على صعيد بنك دي روما الذي نحن بصدده فأن المصاريف تجاوزت كثير التقديرات الأولية وحسب تصريحات (giovani Giollitti) فإن مصاريف الحرب بلغت خمسمائة واثني عشر مليون (512.000.000) ليرة وقد اعتبر هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي، وقدر بعض رجالات السياسة الرقم بثلاثة عشر مليون (13.000.000) ليرة، وحتى سبعة عشر مليون (17.000.000) ليرة وعلى أية حال ومهما كان المبلغ فأن عملية غزو ليبيا في الفترة (1911-1912) قد كلفت دافع الضرائب الإيطالي كثيرا، إذ أن الدخل الوطني لإيطاليا قد بلغ لسنة 1911 تسعة عشر مليون (19.058.000) ليرة[3].

أما الخسائر المالية الأكبر، التي أصيب بها بنك دي روما فقد اضطر لتخفيض 25% من رأسماله لسنة 1914م، وباختصار فإن الحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب،

(1) مالجيري، المرجع السابق، ص 439.

(2) أحمد عطية مدلل، **قوات الغزو الإيطالية وقوات المقاومة التركية في الحرب الليبية الإيطالية 1911**، كلية الآداب، جامعة الفاتح،المركز الوطني للمحفوظات و الدراسات التاريخية.2010. ص 14.

(3) سالم عبد القادر فرج، المرجع السابق، ص 38.

حسب الأستاذ سالم فرح عبد القادر، لم تكن عملا مريحا لبنك دي روما إذا دمرت القوى النظامية والعثمانية والمقاومين الليبيين، جميع المنشآت (كما سالف ذكره)، بالإضافة إلى إجراءات انتقامية اتخذت ضد وكالات البنك في مصر، التي بقيت مفتوحة طوال الحرب، وذلك بسبب الحياد المصري من الحرب الليبية- الإيطالية، وقد بلغت خسائر البنك في الحرب الإيطالية حول ثمانية عشر مليون (18.000.000) ليرة إيطالية[1].

واقتصرت عملية النهب على المنقولات في حين احتفظ البنك بجميع أراضيه وعقاراته أما الأعمال الوحشية الحقيقية فقد اقترفتها القوات الإيطالية ضد السكان المدنيين العزل، انتقم الجنود الإيطاليون[2].

فمن المعروف أن بنك روما تولّ تقديم الخدمات وبتوفير الحاجات المحلية للقوات المسلحة، وذلك في الفترة الأول من الاحتلال بتزويد الجيش بالحطب لطهي الطعام لعشرات الآلاف من الجنود، وبالتبن والشوفان لإطعام آلاف الدواب التي صحبت الجيش، وقد جند البنك أعوانه لشراء الحطب والأعلاف بأسعار بخسة وبيعها إلى السلطات العسكرية بأضعاف ثمنها، كما تفق البنك مع القيادة العسكرية بالقيام بجميع أعمال الميناء المتعلقة بإنزال الجنود المؤن والأسلحة والعتاد الحرب من البواخر إلى اليابسة، وإيجاد المخازن لحفظها، واشترى البنك لهذا الغرض من إيطاليا ومصر ومالطا المعدات اللازمة لهذا العمل من قاطرات ومواعين وقوارب ومراكب شراعية وجسور عائمة وغيرها، ومارس البنك عمله عدا الذي كان يتوقع منه أرباحا وفيرة لفترة من الزمن إلى أن الجيش فاجأه بالاستيلاء على جميع هذه المعدات والتجهيزات ليتول القيام بهذه العمليات، وحرم البنك من تفريغ وإرادته إلا

(1) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 253.

(2) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 161.

في حدود ضيقة، وارتفع صوت مجلس إدارة البنك بالشكوى والتذمر بعد التفاؤل والآمال وقد جاء في تقريره بتاريخ 1915/03/31 ما يلي:[1]

"وقع علينا الاختيار، خلال الحرب في تموين جيش الاحتلال وهناك شهادات مؤهلة جدا، لقد قمنا بتقديم وتسهيل كل شيء من تحويل الأموال وتقديم الناقلات للجرحى والمرضى، إلى توفير الأماكن للتخزين وللجنود وإلى تمويل هؤلاء الجنود، وبسريعة وتحت الضرورة القصوى وبدون شكليات رسمية، وتقرير برسالة بسيطة تموين القوات بحطب الوقود والشوفان والتبن والقش وقمنا بذلك بعملية دون النظر إلى النفقات، وأعددنا كل ما يلزم للوفاء بالتعاقد، فجهزت المخازن وتم شراء الأجهزة اللازمة للتفريغ من جنوا ومالطا والإسكندرية، وهي القطارات والمعدات والمواعين والزوارق، ثم إنشاء جسر عائم بطرابلس وآخر ببنغازي وإبرام عقد للنقل بواسطة الإبل والربات، واستأجرت بواخر ومراكب شراعية، واحتكرت في نفس الوقت البضائع المطلوب تقديمها ولكن سرعان، لضروريات الحرب التي نريد أن نناقشها احتل الجنود الكثير من مخازننا وتم الاستيلاء على القوارب والقاطرات والمواعين المخصصة لإنزال الجنود والمدفعية إلى البر، وأخذوا منا الجسر العائم واستولوا على وقود السيارات، وفي الخلاصة قد أفسدوا التنظيم الخاص بخدمات الإنزال والنقل وبالنظر إلى أن أسبقية عمليات التفريغ كانت لخدمات الدولة[2]، فلم يسمح لسفننا أن ننتقل إلى الأرض أكثر من مائة طن في اليوم، ولذلك ظلت وإرادتنا على ظهر السفر المشروعة والبواخر زمنا أكثر مما يجب وكبدنا ذلك زيادات ضخمة في الأجور ومن السخرية أن إدارة المهمات العسكرية كانت تحرر ضدنا المخالفات عندما كانت لا تجد في مخازنها جميع كميات البضائع، التي تريدها والتي لم تتمكن من نقلها لاستيلائهم على وسائل تفريغنا، وعلى كل فمن الضروري أن نذكر أنه بسبب الحرب قد أغلق المطحن والمعصرة ونهبت حيواناتنا وضاعت البذور

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، 161-162.

(2) محمد عبد الكريم الوافي، **الطريق إلى لوزان: الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا**، دار الفرجاني، طرابلس، 1977، ص 51.

واشتعلت النيران في مستودعات الحلفاء وتوقفت كال أعمالنا الصناعية والتجارية، ألا نستحق لجميع هذه الأضرار تعويضا عادلا؟ إننا نؤكد والحكومة الملكية لا تذكره، غير أنه مع الأسف فإن مثل هذه الإجراءات تأخذ وقتا طويلا لتصل إلى النهاية وإزاء هذا الوضع رأينا من الجواب ضغط والشروع في عملية تخفيض واسعة لنشاطاتنا في ليبيا ولإنتمائاتنا لدى الحكومة[1].

وأظهر البنك بعد مرور عام تقريبا على الاحتلال أن يصفي الكثير من مشاريعه التي أقامها في ليبيا، وقد جاء في تقرير مجلس الإدارة والمؤرخ في 31-3-1914: "لقد واصلنا في ليبيا مثلما أخبرناكم تصفية المؤسسات ذات الطابع الصناعي لا المصرفي، التي أنشأناها قبل الاحتلال فقط من أجل تغلغل اسم بنككم والرأسمال الإيطالي بين أولئك السكان المهيمنين، وهكذا تنازلنا في العام الماضي إلى شركة "سيلشيا" عن خطنا الملاحي الساحلي الذي يربط بين مالطا ومصر، كذلك قمنا إلى الشركة الاستعمارية للكهرباء بميلانو آلات منشأتنا الكهربائية الحرارية والامتياز المتعلق بها، وأيضا أسندنا تجارة الإسفنج إلى شركة يتكون أغلبها من رأسمال إيطالي ولدينا فيها مصالح كبيرة، ومع ترك الحديث عن العمليات الصغيرة، فإنا نتفاوض بخصوص التنازل عمن مطحننا ومعصرة الزيت في طرابلس[2] في حين يتميز الوضع الاقتصادي المستقر[3].

ب. مطالبة بنك روما بالتعويضات:

على عكس ما كان يتوقع بنك روما ويرجوا من تحقيق أرباح واعتراف وتقدير بعد الاحتلال الإيطالي لليبيا، إلا أن هذا الاحتلال قد اضطره إلى تقليص أعماله في ليبيا وحصرها في العمل المصرفي بعد خسارة أمواله وموجوداته وبعد أن استولى الجيش على

(1) مالجيري، المرجع السابق، ص 441، 442.

(2) وهبي، المرجع السابق، ص 163.

(3)Giorgio Cadorini. **storia e cirilta d'italia:l'éta giolittiana la Guerra di libia**.universita della selvia opava.p01.

جهازه البحري لتفريغ السفن في مينائي طرابلس وبنغازي، أصبح هم البنك الوحيد بعد هذه الأحداث هو البحث عن اعتراف الحكومة بالأضرار التي لحقته والمصاريف التي أنفقها التمويل الجيش بحاجته في الفترة الأول من الغزو وظل البنك لمدة عامين يطالب الحكومة بحقوقه دون جدوى وعبر البنك عن قلقه وغضبه من خلال تقرير مجلس الإدارة بتاريخ 31-3-1914م "أقوياء بحقنا ولازلنا واثقين في عدالة الحكومة، فدين من الأسباب ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن التعويضات المشروعة التي نطالب بها تسمح لنا، فتأكدوا على كل حال أن مصالحكم سنرعاها بقوة"، وظل الخلاف قائما بين الحكومة والبنك دون الوصول إلى اتفاق حتى نهاية عام 1914، فاضطر البنك أمام خسائره الكبيرة أن يخفض رأسماله بنسبة 25% أي من 200 مليون ليرة إلى 150 مليون ليرة، وكان هذا التخفيض ناجحا في أغلبه عن الأضرار والمصاريف التي لحقت به في أشهر الحرب الأول[1].

وتأزمت العلاقات ما بين الحكومة والبنك إلى درجة أن البنك حمّل الحكومة مسؤولية فتح فرعين في استانبول والقدس بناء على طلبها وأنه كان البنك الوحيد الذي كانت له نشاطات في مالطا والإسكندرية، ويبدوا أن الحكومة كانت تصر على أن البنك ذهب إلى ليبيا بمحض إرادته وهي غير مسؤولة عن خسائره، واضطر رئيس البنك إلى دي سان جوليانو وزير الخارجية السابق لأنه كان ملما بالدور الذي اسندته الحكومة للبنك للقيام به في ليبيا، ومطالبته بالوساطة في الخلاف القائم بين الحكومة والبنك، وكتب دي لسان جوليانو رسالة إلى زميله الذي خلفه في وزارة الخارجية أكّد فيها الدور الذي قام به البنك في التغلغل الاقتصادي والسياسي في ليبيا وقال: "إنه المناسب جدا إزالة العقبات التي تحول دون استئناف العلاقات الطيبة بين الحكومة وبنك روما، وقد يستطيع البنك أن يمارس من

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 163، 164.

جديد بنجاح عمله في سوريا ومصر وفي الشرق الأقصى[1] وذلك لصالح السياسة الخارجية الإيطالية، غير أنه من المناسب أيضا الإشارة إلى الضرر الذي قد ينتج عن موقف معاد للبنك نتيجة للتوتر الحالي في العلاقات مع الحكومة الملكية... وبما أن أسبابا كثيرة إيجابية وأسبابا سلبية تتفق دفعنا نحو تسوية الخلاف الحالي في أقرب وقت ممكن، لأن عملنا الدبلوماسي قد يستفيد من هذه الإدارة التي لا تزال ضرورية أكثر من كونها مفيدة[2].

ولم تأت وساطة دي سان جوليانو بأية نتيجة، بل إن الخلاف بين الطرفين ازداد وتوسع وأصرت الحكومة الإيطالية على عدم دفع التعويضات إلى البنك ودخل عامل جديد على الساحة وهو المصرف الإيطالي التجاري الذي أسسه اليهودي الألماني جويل في بداية القرن، فقد اختارته وزارة الخارجية الإيطالية ليكون المساعد المباشر للحكومة في القيام بنشاطات في الخارج وقد قام هذا المصرف بعمليات في الجبل الأسود وألبانيا واشترك في سكك حديد صربيا وساعد في المشاريع الاقتصادي في آسيا الصغرى، وهي مبادرات كان في إمكان الحكومة إسنادها إلى بنك روما لتعويضه عن خسائره في ليبيا، علما بأن المصرف الوحيد الذي قام بالأعمال المصرفية خارج حدود إيطاليا[3].

وقد دفعت الوضعية المؤلمة بنك دي روما إلى مطالبة الحكومة الإيطالية بدفع مبلغ عشرة مليارات وثمانية وثمانون مليون وثمانمائة وواحد وثمانون ألف وأربعمائة وخمسون (10.088.880.450) ليرة إيطالية كتعويض وإصلاح وأقام بنك دي روما دعوى ضد الحكومة أمام المحاكم في روما مطالبا بالتعويض عن جميع الأموال التي صرفت من أجل

(1) بيير وتوفن، **تاريخ القرن العشرين 1900-1948**، تر: نور الدين حاطوم، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1958، ص 87.

(2) مالجيري، المرجع السابق، ص 444.

(3) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 165.

تنفيذ سياسة التغلغل السلمي وتعويضه غن كل الخسائر التي تكبدها البنك من جراء الحرب الإيطالية الليبية وتحفيز في البداية معسكرات الاعتقال الإيطالية في ليبيا[1].

وقد استجابت الحكومة الإيطالية لدعوى البنك وقامت بمنحه تعويضا إجماليا قيمته أربعة ملايين وسبعمائة وستون ألف (4.760.000) ليرة إيطالية في حين أن الأرقام المستحقة على وزارة الحرب لتعويضات تزويدها بالخشب والعلف أثناء الحرب تبلغ سبعة ملايين وتسعمائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاثمائة وثلاثة عشر (7.923.313) ليرة إيطالية، إلا أن البنك قبل منحة الحكومة الإيطالية وتخلى عن جميع نشاطه الصناعي والتجاري في ليبيا الذي بدأه عام 1907م[2].

وهكذا أنهى بنك روما مغامرته الكبرى في ليبيا التي اتخذت منها إيطاليا وسيلة للاستيلاء عليها دون قتال أو سفك دماء وبترحيب حار من السكان، وهدف من ورائها البنك إلى زيادة رأسماله وأرباحه وتوسيع نشاطه الخارجي وزيادته للمصاريف التي تستعمل في ليبيا في ظل الاحتلال الإيطالي والغربي أن الحكومة الإيطالية تجاهلت خدمات البنك، في التمهيد للغزو وسلميا أولا وعسكريا فيما بعد، ومع ذلك فقد ظل البنك يعمل في إيطاليا كأحد مصارفها الكبيرة وظل فرعاه في طرابلس وبنغازي يعملان حتى قيام ثورة الفاتح سبتمبر عام 1969م وتأميم المصاريف الأجنبية.

وتناول الكتاب المعاصرون مهمة بنك روما في ليبيا بالتحليل والدراسة، ويرى بعضهم أن العمل الاقتصادي والتنموي الذي قام به بنك روما في ليبيا في فترة 1907- 1911، لم يكن كارثة استغلالية كما يشاع، وإنما كان عاملا فعالا لمنع تغلغل الاقتصاد الأجنبي في ليبيا في وقت لم تكن فيه إيطاليا مستعدة للقيام بعمل عسكري ويعتبر نشاط البنك ومبادراته الصناعية

(1)Franco Giannantoni.**Italiani** .brava.fondamentale opava dello storico angelo boca sul comportamento del-soldato.p44.

(2) أرويعي علي قناوي، **دور البشير السعداوي في مقاومة الاحتلال الإيطالي 1907- 1912م**، ع 35، مجلة كلية الآداب،، جامعة قارينوس، الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2011، ص 63.

والزراعية المذكورة قد زودت الحكومة الإيطالية بالأسباب والمبررات التي استندت عليها في إعلان الحرب على تركيا واحتلال طرابلس وبنغازي دفاعا عن المصالح الإيطالية والمهددة كما كانت تزعم إيطاليا، وذهب الكاتب إلى أبعد من ذلك فقد شبهوا تغلغل إيطاليا الاقتصادي في ليبيا في بداية القرن العشرين بالمساعدات التي تقوم بها الدول المقتدرة من أجل النهوض باقتصاديات مجتمعات الدول الفقيرة، وقال الكاتب ريناتو دوري بأن نشاط بنك روما في ليبيا وجه آخر خفي يستحق إلقاء الضوء عليه اليوم، كونه أراد النهوض باقتصاد الدول النامية والغريب في الأمر أنه بعد مرور تسعين عاما لا يزال هناك مفكرون إيطاليون يعتقدون أن بنك روما قام بعمل مفيد لصالح السكان الليبيين وأنه أراد تنمية اقتصادهم وتحسين أحوالهم[1] دون علمهم بأن البنك كان يمهد للاستعمار والاستيطان الإيطالي الذي سلب الليبيين أراضيهم وممتلكاتهم ليجبروا عن شغفهم المبكر للطموحات الاقتصادية الإيطالية في السواحل الجنوبية للمتوسط[2].

(1) جلال يحي، المغرب الكبير، **العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، القسم الأول، القاهرة، 1966، ص 73.
(2) وهبي، ص 167.

المبحث الثالث: مصير البنك بعد الاحتلال البريطاني في ليبيا 1943م

بعد دخول الاحتلال البريطاني تقرر بأنه لا توجد أهمية كبيرة من إعادة فتح البنوك وبقيت أبواب البنوك مغلقة أمام الجمهور واستولت الإدارة والقوات العسكرية البريطانية على معظم مباني البنوك وأصبحت مكاتب بنك روما هي مكاتب لفرع بنك باريس (Barclays) الذي أصبح البنك الرسمي في الإقليم ويحتكر النشاط فيه[1].

فبالنسبة للبنوك فإن المؤسسات البنكية لم تتفكك في إقليم طرابلس بصورة كاملة ويغري ذلك جزئيا لأن موظفي البنوك لم تكن لديهم خبرة عالية في الاختفاء عن أنظار القوات البريطانية والسبب الآخر هو أن تراجعهم قد قطع عن طريق البحر ولغاية زمن الاحتلال البريطاني، فقد كتان هناك ستة بنوك إيطالية في مدينة طرابلس وستة فروع في المراكز الإقليمية الأخرى[2].

حيث تمثلت البنوك الرئيسية بالبنوك التالية: بنك إيطاليا (banco di italia) وبنك روما (banco di roma) وبنك نابولي (banco di napoli) ، وبنك صقلية (banco di sicilia)، أما بنك كاسادي رسباميو (banco cassa di resparmio) والبنك الشعبي (banco popular) فقد كانت عبارة عن مصالح محلية[3].

مما سبق ذكره، يمكننا القول أن الاستعمار الإيطالي في ليبيا قد بنى مخططاته بالسيطرة على طرابلس الغرب والقطر الليبي عامة، بكل مقوماته ووسائله المتاحة بعد فشل البنك وخسارته الفادحة أثناء فترة إعلان الغزو ومطالبته للحكومة الإيطالية بالتعويضات كما فقدوا وجوده مع دخول الاحتلال البريطاني للأراضي الليبية.

---

(1) محمد رجائي الريان، **دراسة في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر**، دار اليازوري، عمان، ص 66.

(2)Marco della dina.**Il colonialismo italiano in libia.universita di pisa** .corso di laurea di scienze per la pace materiali di studio per l'insegnamento di europa e mondo dall'eta cotemporanea.p03.

(3)Lord rennel of rodd،**British military administration of occupied terriotoires in africa 1941-1947**.His mayesty 's stationary office.london.1948.p392.

خاتمة

سلطت الدراسة الضوء على حقبة تاريخية ميزتها احداث منذ تم إخضاع مختلف أنحاء القارة الإفريقية للسيطرة الأوروبية، خصوصا بعد ضعف الحامي الوحيد للدول العربية، وهي الإمبراطورية العثمانية، والتي تمثل الحصن المنيع والمدافع الرسمي خاصة ليبيا (كآخر ولاية عثمانية في الشمال الإفريقي)، توصلنا في معالجة موضوعنا إلى مجموعة استنتاجات تمثلت في:

- تنامي الفكرة الاستعمارية للطليان بعد تحقيقهم للوحدة القومية 1870م، من خلال دعوة الساسة الإيطاليين والأحزاب الكاثوليكية الكنيسية لاحتلال ليبيا.
- رغبة الإيطاليين في استرجاع أمجاد روما القديمة والإمبراطورية البيزنطية، كون المنطقة إستراتيجية، بالإضافة إلى الحقد الصليبي ضد المسلمين والعالم الإسلامي العربي.
- تمثلت قرارات السياسة الإيطالية بمرحلة المساومات والتنازلات، في إطار الاتفاقيات السرية وتوفير الجو الملائم لخدمة مصالح الطليان للاحتلال الشرعي للولاية دون الخلاف مع أي قوة أوروبية.
- السياسة الاستعمارية المنتهجة التي اتبعتها إيطاليا في بداية الغزو، والمتمثلة في إرسال البعثات بغرض جمع المعلومات قد تستفيد منها الحكومة الإيطالية حول كيفية السيطرة على ليبيا.
- دور البنك من خلال فتح طريق النشاط الاقتصادي كشكل من أشكال الاحتلال الغير مباشر بطريقة سلمية وشرعية مستندين إلى الوثائق العقارية وشروط البيع والملكيات.
- لم يغفل البنك أهمية السيطرة على الصناعة في مشروعه الاستعماري من خلال المحطات الكهربائية ومطاحن للدقيق في طرابلس وبرقة، واحتكار إنتاج العديد من المناجم والمحاجر وسرقة ذهب ليبيا وبعثه إلى روما.
- الاستحواذ على التجارة الخارجية بعد إعلان مئات التجار إفلاسهم، وصادر ممتلكاتهم بعد منحهم قروضا بفائدة 20%، كما غمر أسواق ليبيا بالسلع الإيطالية.

- أيضا منافسة الاقتصاد الأجنبي ومحاولة انفراده في السوق، ومحو الصناعة المحلية لليبيين.
- تشجيع البنك للإعلام من خلال الطباعة والصحف المتمثلة في توضيح أهمية البنك ودوره، ومن هذه الكتابات، كتاب بعنوان (أرضنا المعهودة).
- بعد تنفيذ المشاريع في الولاية والاستتار خلفها حققت للبنك الفشل والخسائر خاصة في إثارة الشكوك حوله.
- تمثلت المرحلة الثانية بعد فشل التوغل السلمي في تنفيذ المشروع الاستعماري.
- يعتبر الكثيرون من السياسيين الإيطاليين ان بنك روما بدلا من تهيئة الأجواء المحلية لتمكين إيطاليا من الاستيلاء على ليبيا سلميا، فقد عمل على دفع الحكومة احتلالها عسكريا الذي جاء أعقاب الضغط على الحكومة من طرف رئيس البنك وتصريحاته.
- بعد تخلي الدولة العثمانية، واجه الليبيين العمليات الأولى لمقاومة المحتلين وصدهم عن ارض المسلمين.
- بعد تحقيق البنك أمنيته الكبرى في الاحتلال، كلفته خسائر فادحة وخرج من المعركة محطم الأوصال، من نهب وسرقة وتدمير لمنشآتها...، داخل وخارج ليبيا، وهكذا خسر الرهان في مهمته.
- طالب البنك التعويضات من الحكومة الإيطالية، حيث لجأ للقضاء كوسيلة لتغطية خسائره، حيث تحصل على مبالغ مالية رغم تنازلات منه.
- كما كان مصير البنك بعد الاحتلال البريطاني 1943م الاندثار واستغلال مبناه لمصرف بريطاني جديد.
- وهكذا انتهى دور البنك ووجوده في ليبيا فالبرغم من مصالحه التجارية التي اقامها داخل وخارج الولاية، بالإضافة إلى مكانته لدى الحكومة الإيطالية.

ملاحق

الملحق رقم (01): فرع بنك روما في بنغازي [1].

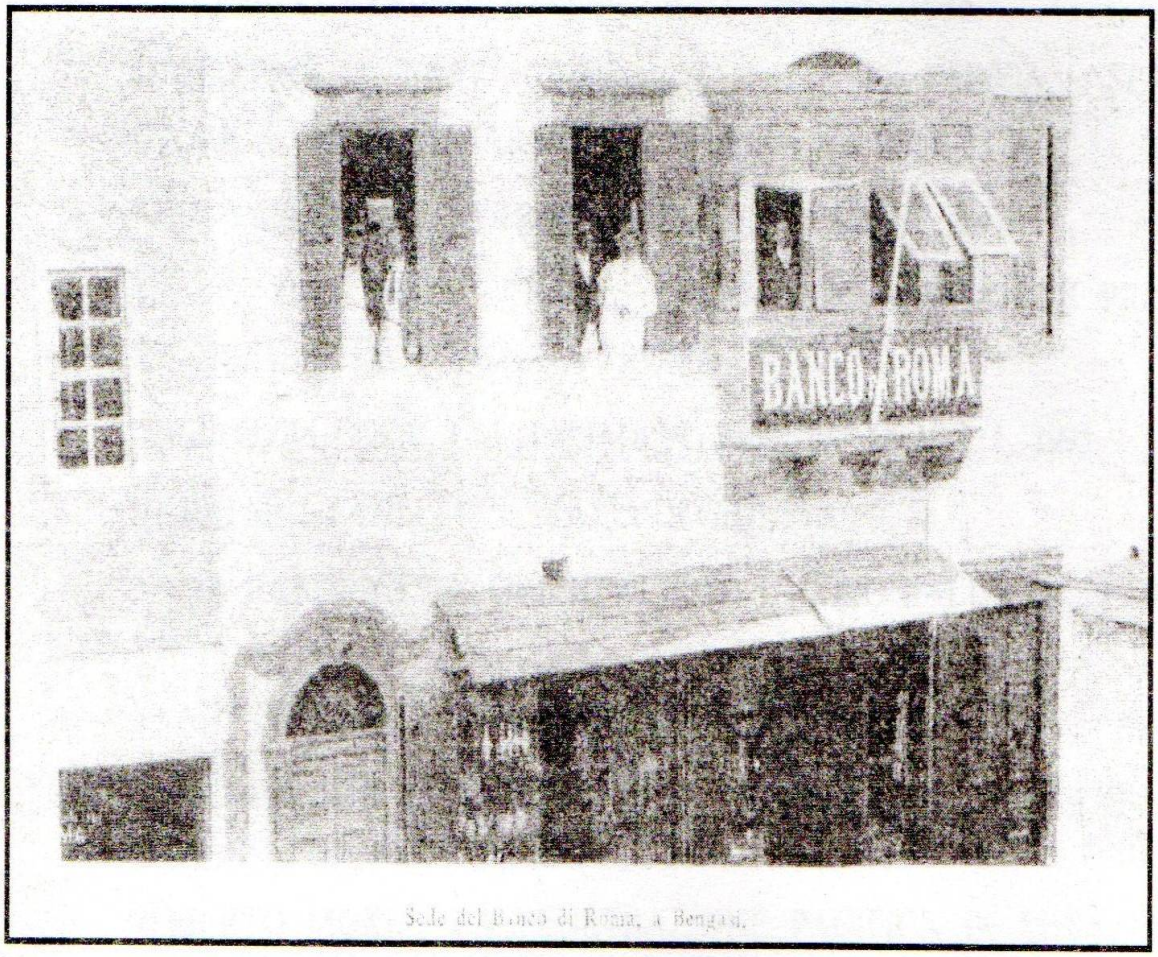

بنك روما في بنغازي

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 171.

الملحق رقم (02): فرع بنك روما في درنة[1].

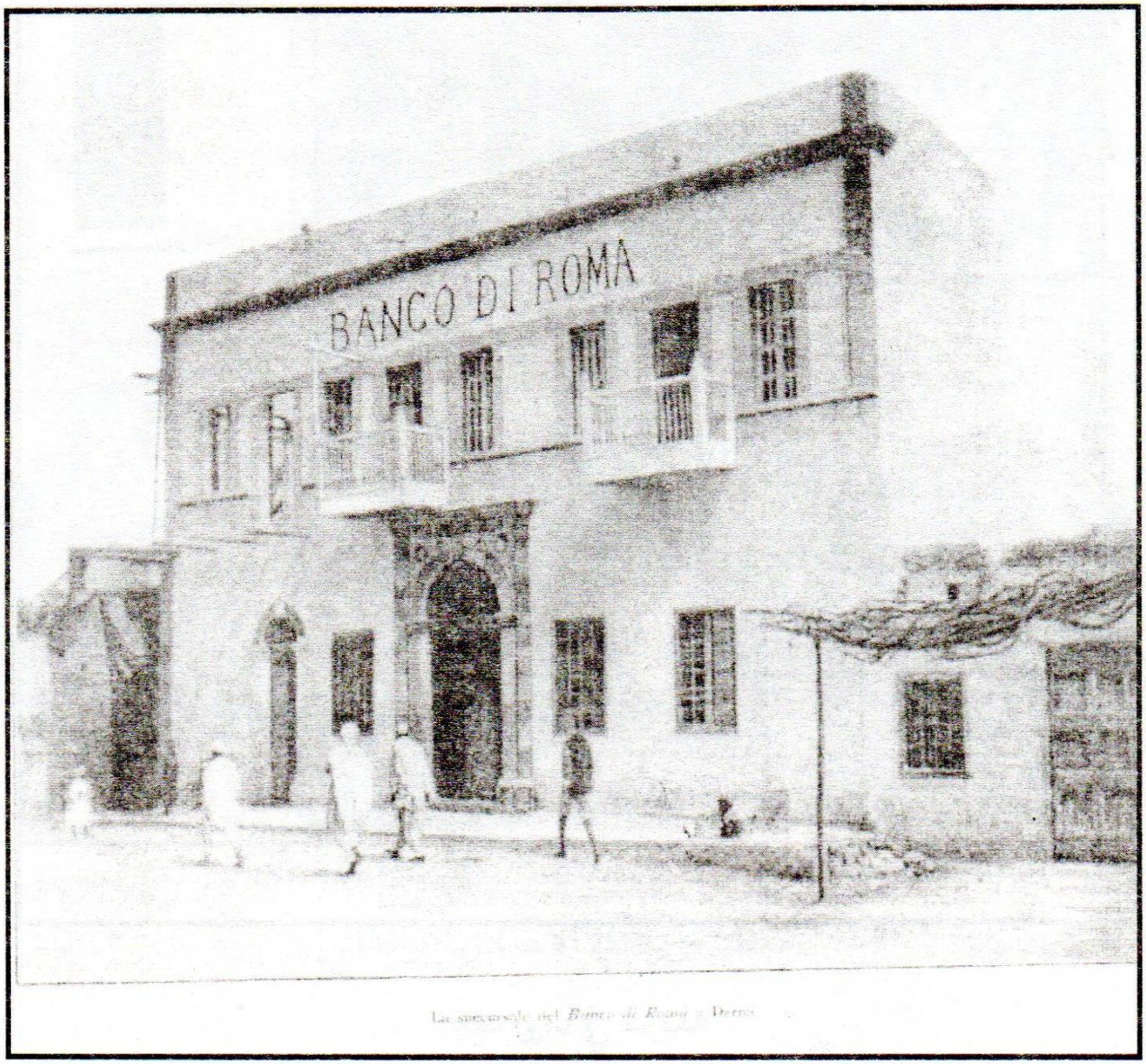

بنك روما في درنة

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 170.

الملحق رقم (03): فرع بنك روما في حريقه[1].

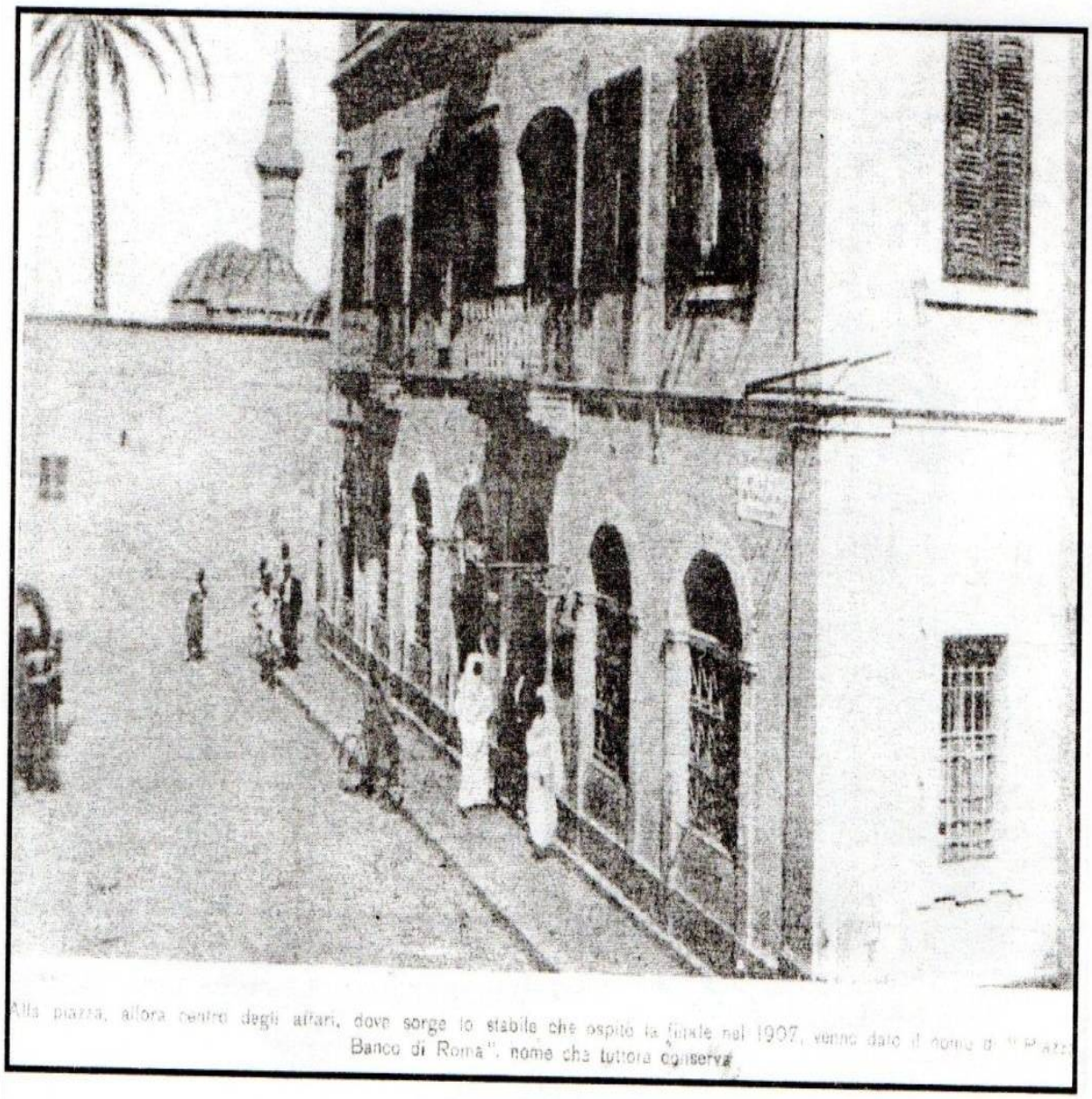

بنك روما في حريقه

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص 169.

الملحق رقم (04): معركة الهاني 23-26 أكتوبر 1911[1].

معركة الهاني 23ـ26 أكتوبر 1911

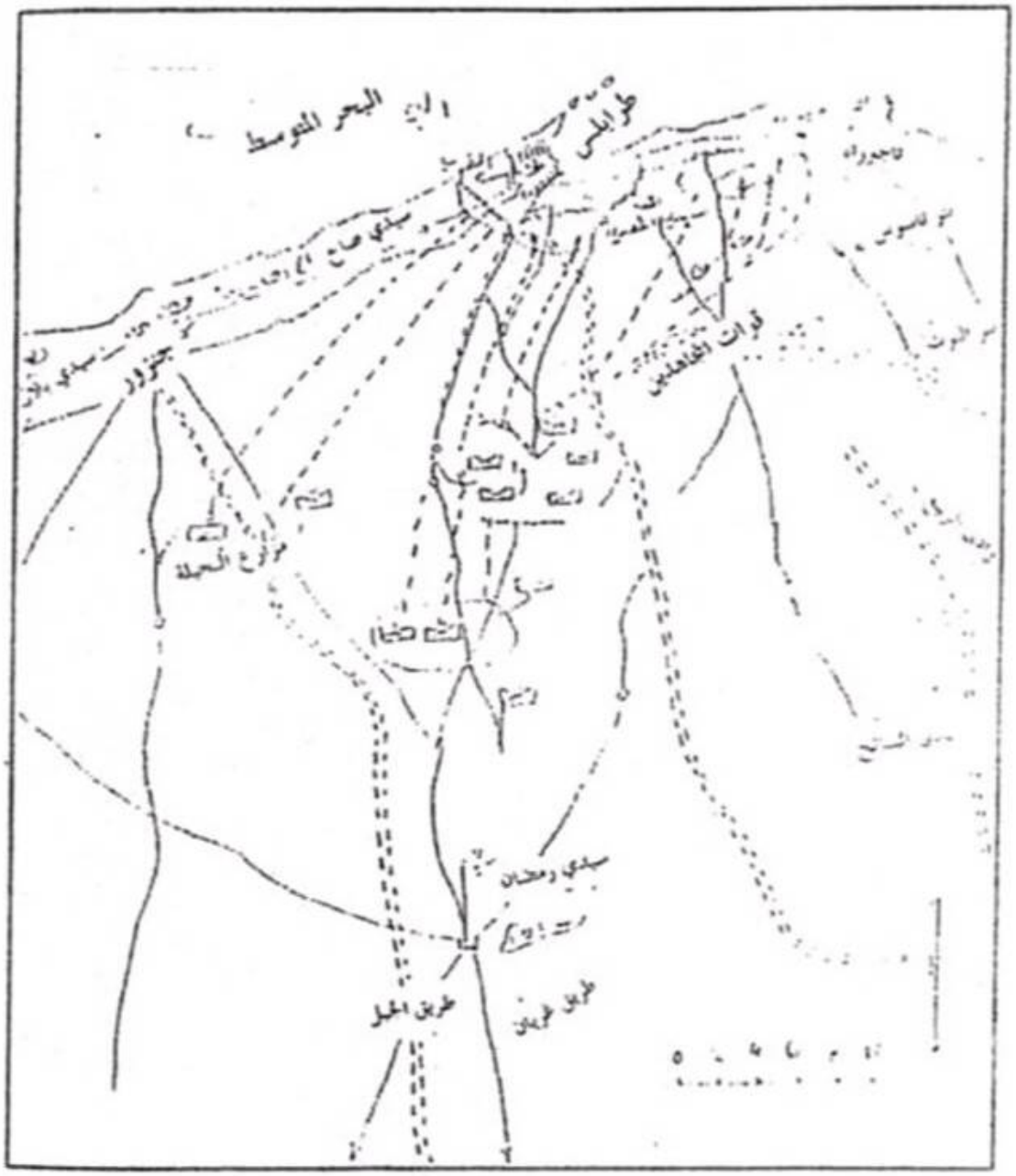

(1) عبد الحافظ منصف البوري،المرجع السابق، ص 256.

الملحق رقم (05): فرع بنك روما في القدس[1].

الى الاعلى: موظفو وعمال بنك دي روما - فرع حيفا. الثاني من اليمين جلوسا هو اسكندر أيوب بدران (أمن اليوم ندى اسكندر بدران).

260

(1) جوني منصور، حيفا:الكلمة التي صارت مدينة،المرجع السابق، ص260.

الملحق رقم (06): بنك روما بعد الإحتلال البريطاني لليبيا 1943م. [1].

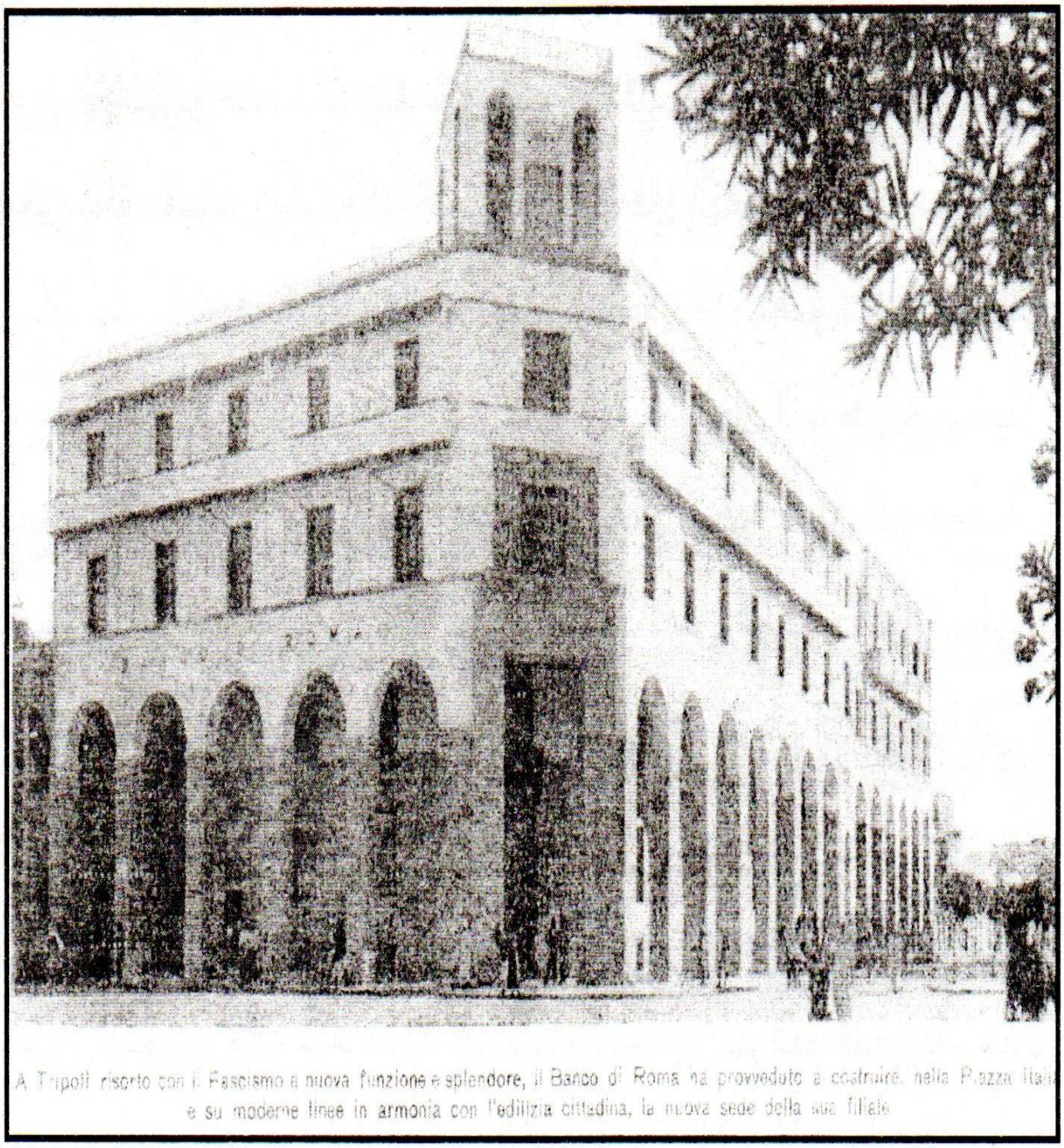

بنك روما بعد الاحتلال البريطاني

(1) وهبي البوري، المرجع السابق، ص168.

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ. باللغة العربية:

المذكرات الشخصية

1. جيوفاني جيوليتي، مذكرات جيوليتي: الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا، تر: خليفة محمد التليسي، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1982م.

الكتب:

1.أ.كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني، دار الفرجاني، طرابلس، 1975.

2. إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الطبعة الاولى، 1974م، الطبعة الثانية 1991م، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية.

3. آنا بالدنتي، أصول الأمة الليبية، رتليدج.

4. أنور عبد الملك،الاستشراق في أزمة (بالفرنسية)،مجلة ديوجين،العدد 2،باريس،1963م،.

5. باولو دي لاشيلا، أخبار الحملة العسكرية التي فرض من طرابلس إلى برقة في عام 1817م، تر: الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1968.

6. باولو مالتيزي، ليبيا أرض الميعاد، تر: عبد الرحمان العجيلي، 1992م.

7. بشير سعداوي، فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي، جمعية الدفاع عن طرابلس-برقة.

8. جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام،تر:علي ضوي، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1991م.

9. جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي في ليبيا، د ط، الترجمة العربية، طرابلس، 1997.

10. جيري لين فاولر، الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا (منطقة طرابلس)، تر: عبد القادر مصطفى المجيشي، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس.

11. راسم رشدي،طرابلس الغرب في الماضي و الحاضر،الطبعة الأولى،ليبيا،1953.
12. زينائيدا بافلوننا ياخيموفيتش، الحرب التركية الإيطالية 1911- 1912، تر: هشام صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب والتربية، بيروت، 1970.
13. شارل فيرو، الحوليات الليبية: منذ الفتح العربي في الغزو الإيطالي، تر. عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
14. الطاهر أحمد الزواي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب،ط3، دار الفتح، بيروت، 1973.
15. عز الدين إسماعيل وآخرون، الأمير عبد القادر، دار العودة، بيروت، 1995.
16. غونتر بارتل، الغزو الاستعماري الإيطالي لليبيا على ضوء التقارير القنصلية والصحفية الألمانية، تر: عماد الدين غانم، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز الجهاد، العدد الثاني، طرابلس، 1984م.
17. غونتر بارتل، الغزو الاستعماري الإيطالي لليبيا على ضوء التقارير القنصلية والصحفية الألمانية، تر: عماد الدين غانم، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز الجهاد، العدد الثاني، طرابلس، 1984م.
18. فرانسيس ماكولا، الغزاة، تر: عبد الحميد شقلوف، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1979م.
19. فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء، تر: عبد المولى صالح الحرير، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1991م.
20. فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية الإيطالية 1911- 1912م، تعريب: وهبي البوري، الدار العربية، طرابلس، 1980م.
21. فرنشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر: خليفة التليسي، طرابلس، 1984م.

22. فؤاد شكري، استقلال ليبيا، الجزء الثاني،القاهرة.

23. فؤاد شكري،إستقلال ليبيا،الجزء الثاني،القاهرة.

24. كادو بوريشناري، العلاقات العربية الإيطالية (1902-1903)، ترجمة: عمر الباروني، مراجعة: عبد الرحمن سالم العجيلي، مركز جهاد الليبيين، 1980.

25. كامللو متفروني، إيطاليا في الأحداث البحرية الطرابلسية، تر:عمر الباروني،منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1988م.

26. لوترون ستردارد، حاضر العالم الإسلامي، تر: شكيب ارسلان، القاهرة، 1952م.

27. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، 1951م.

28. المسألة الليبية،تقرير مقدم من المين العام إلى مجلس الدول العربية،الدورة الثانية عشرة،القاهرة،1950.

29. نيقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، دار الفرجاني، طرابلس، 1966م.

30. نيقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958.

31. وليم اسكيو، ترجمة: ميلاد جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي في ليبيا: طرقه ومشاكله، تر: حامد حيدر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1968.

32. وليم.س.أسكيلو،أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا (1911-1912)، تر: ميلاد المقرحي، مر: عقيل البربار، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1983.

ب. باللغة الجنبية:

المذكرات الشخصية:

1. Lieutenant colonel john S.Bird JR ،north african campaign :A case study،A sawc military studies program paper ، USA،1991.

2. Lord Rennel of Rodd، British military Administration of Occupied Territoires in Africa 1941-1947،His Mayesty's stationary office ،london،1948.

الجرائد:

1. Journal des débats politiques et littéraires 1814-1944،Galica bibliothéque numérique،France،18 Octobre 1912،le numéro 10centimes.

الكتـب:

1. A.D'Alessandro :il Banco di Roma،la guerra di libiya storia e politica،F111،1968.
2. Bollettino ufficiale, Governo della tripolitania, AnnoIX N3 (1/2/1922).
3. Cantapulo R, l'italia musulmana, Roma, 1928.
4. Carlo Schanger ،Italian colonian policy in north Africa forien Affaire،Vol 2،1942.
5. Cloddio.G.Segre،Fourth shore, L' italian colonisation of libya ،London, 1952.
6. Franco Giannantoni, italiani, brava, Fondamentale opera dello storico Angelo del Boca sul comportamento del soldato.
7. Mageri, FLa luerra libica 1911-1912, Edizioni di stiria e letteratura, Roma , 1970.
8. Marcella Pincherle،La preparazione dell opinione publca all'impresa di libia –rassegna storica del risorgimento, fasc111, 1969.

9. Paolo Maltese, La terra Promessa, Roma, 1976.
10. Roberto Mori, La penetrazione pacifica in libia e il Banco Di Roma, Riv Di Studi INT, Roma, 1957.
11. Savemini .G,lonc siamo andati in libia,second dizione, feltrinelli Editore, Milano, 1963.
12. Scaparro Marrio ,La stampa di tripoli: Triplitania, Anno3, N (1933).
13. Smith D.M ,Storia d'italia del 1861 al 1969 ,velume secondo, la terra, Roma, 1972.
14. Sources italiens sur l'afrique du nord .

ثانيا:المراجع :

أ-باللغة العربية:

1. أبو شويشه رضوان،عند باب البحر:هوامش مجهولة من تاريخ طرابلس،ط الثانية،المؤسسة العامة للثقافة،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى،2009.
2. أبو لقمة الهادي مصطفى،دراسات ليبية،منشورات جامعة قارينوس،بنغازي،1998.
3. أبو لقمة الهادي وسعد خليل،الجماهيرية دراسة في جغرافيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت.
4. أرحومة مصطفى حامد،المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي أكتوبر 1911م، 1988.
5. الأسطى أسماء مصطفى،قوانين الصحافة في عهد الإحتلال الإيطالي 1911م-1943م، ج الأول، قانون تنظيم المطبوعات الدورية.

6. الأسطى محمد، ورقات مطوية ،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983.

7. الأعظمي أحمد عزت،القضية العربية، ج2، بغداد، 1982.

8. أفندي نعمة الله نوفل،الدستور، ج الأول، المطبعة الأدبية، بيروت، 1985.

9. بازامه محمد مصطفى،العدوان:أو الحرب بين ايطاليا وتركيا في ليبيا،ج الأول، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس- ليبيا، 1965.

10. البربار عقيل، مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الإيطالي إلى ليبيا 1907-1911، العدد 2، مجلة البحوث التاريخية، 1982.

11. برج محمد عبد الرحمان، دراة في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974.

12. بروشين نيكولاي إيليش، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، تر: عماد حاتم، 198 .

13. البوري عبد الحافظ منصف، الغزو الإيطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1983.

14. البوري وهبي، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2006.

15. التليسي خليفة محمد، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1921، دار الثقافة، بيروت، 1973.

16. الجمل شوقي عطا الله وعبد الرزاق عبد الله ابراهيم،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري توزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

17. الجمل شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم،تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري توزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

18. الجمل شوقي عطا الله،المغرب العربي في العصر الحديث، ط الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

19. جمل محمود جلال الدين، أوروبا في مجرى التاريخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969.

20. جوني منصور، حيفا: الكلمة التي صارت مدينة، ط الثانية، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

21. الحرير عبد المولى صالح،التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبين منه، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، 1984.

22. حميدة عبد اللطيف، المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا 1830م-1932م، مج 1، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

23. داهش محمد علي،دراسات في الحركات الوطنية و الإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، إتحاد الكتاب العرب،دمشق، 2004.

24. الدجاني أحمد صدقي ،ليبيا قبيل الإحتلال الإيطالي 1882-1911، المطبعة الحديثة، بيروت، 1981.

25. الدسوقي كمال،الدولة و المسألة الشرقية،دار الثقافة للطباعة للنشر ،القاهرة،1976.

26. ذويبي خليفة محمد،الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الإحتلال الإيطالي 1881-1991،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية،1999.

27. راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريتانيا)، ط أولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2008.

28. رايت جون، تاريخ ليبيا من أقدم العصور، تر: عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري، مكتبة الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، 1972.

29. رجائي الريان محمد،دراسات في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، دار اليازوري، عمان.
30. رزقانة إبراهيم أحمد، المملكة الليبية، دار النهضة المصرية، الإسماعيلية.
31. زاهر رياض،استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
32. الزائدي محمد رجب، الغزو الإيطالي لليبيا: مقدماته وغاياته، ط الأولى، منشورات دار الكتاب الليبي ،بنغازي،1974.
33. الزبيدي عمر بن محمد المجذوب بن حسين، احتلال منطقة تجمع المجاهدين ببني الوليد وماحولها 1923م، مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة معارك الجهاد،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 1988.
34. زيادة نيقولا ،ليبيا في العصور الحديثة،دار الفرجاني،طرابلس،1966.
35. سعودي محمد عبد الغني، الجغلافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
36. سليمان أحمد السعيد،التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة.
37. شاكر محمود وإسماعيل أحمد ياغي،تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر:قارة إفريقيا، ج2، دار المريخ، الرياض، 1993.
38. شاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض.
39. شاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي: التاريخ المعاصر -بلاد المغرب،ج 14، ط الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
40. الشتيوي منصور، الغزو الإيطالي لليبيا، مؤسسة الفرجاني، ليبيا، 1970.
41. الشركسي محمد مصطفى لمحات عن الوضاع الإقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1976.

42. الشريف مفتاح السيد،الإستعمار الإيطالي لليبيا،ط الأولى، دار النشر الليبية، طرابلس، 1971 .

43. شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربي،ط الأولى، دار الفكر، دمشق، 2010.

44. شوقي الجمل،دور مصر في افريقيا في العصر الحديث ،الهيئة المصرية للكتاب.

45. الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، ط4، 1983.

46. صلابي علي محمد، صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي والشمال الإفريقي، ط الأولى، دار البيارق، 118هـ -1998م.

47. الصلابي محمد علي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج الأول، ط الأولى، مكتبة التابعين، القاهرة، 1422هـ -2001م.

48. الصويعي عبد العزيز سعيد،المطابع والمطبوعات الليبية قبل الإحتلال الإيطالي المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985.

49. الطوير محمد محمد، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء العهد العثماني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة.

50. عبد العزيز محمد، نهضة إفريقيا، الهيئة العامة للتأليف،1971.

51. العرفاوي محمود، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين، تر: عمر الطاهر، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1991.

52. عطية أحمد، التدخل الأجنبي في ليبيا 1881-1910، ج1، 2007.

53. العقاد صلاح، ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، بيروت-لبنان، 1970.

54. عودة محمد عبد الله وابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989.

55. فورناي جويدو، الإيطاليون في الجنوب الليبي، تر: عبد الرزاق عيد، دار الموسوعات العربية، بيروت-لبنان.
56. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
57. لبيب حسين، تاريخ المسألة الشرقية، مصر، 1961.
58. مجموعة من الباحثين، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج2، ط2، 1988
59. محمد عبد الجواد محمد،ملكية الأراضي في ليبيا وفي العهود القديمة والعهد العثماني، دار الإتحاد العربي للطباعة.
60. محمود جلال الدين جمل، أوروبا في مجرى التاريخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969م.
61. محمود علي عامر ومحمود خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى-ليبية)، الجزء الأول، مكتبة الإسكندرية، منشورات جامعة دمشق.
62. مصطفى محمد،بداية المأساة أو التمهيد للإحتلال، المكتبة الأهلية ،بنغازي،1961.
63. مناع محمد، جذور النضال العربي، دار الفكر، طرابلس، 1972.
64. منسي محمود حسن صالح،الحملة الإيطالية على ليبيا: دراسة وثائقية في استراتيجية الإستعمار والعلاقات الدولية، 1980.
65. مؤلف مجهول ،تاريخ القطار العربية المعاصر 1917-1970، أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي، المنهل، 2016.
66. مؤلف مجهول، قصة وتاريخ الحضارات العبية بين الأمس واليوم (ليبيا-السودان-المغرب)، ج 19-20،Edito Greps international،1998-1999.
67. الميار عبد الحفيظ،الثورة الليبية والحركات العربية والمعاصرة، ط الثانية، التعاونية، 1970.
68. ناجي محمود، تاريخ طرابلس الغرب، بنغازي، 1970.

69. هويدي مصطفى علي،الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال ح ع أولى، مر: صلاح الدين السوري، ط الأولى، مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي، الجمهورية الليبية الإشتراكية العظمى، 1988.

70. الوافي عبد الكريم،الطريق إلى لوزان:الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا،دار الفرجاني، طرابلس، 1977.

71. يحي جلال، المغرب الكبير: العصور الحديثة وهجوم الإستعمار، القسم الأول، القاهرة، 1966.

72. يحي جلال، المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

ب- باللغة الأجنبية:

1. J.Fosyth ،H.wilson,major financial Institutions of contiental Europe 1990/1991,Graham & Traman,1990.

2. R.A.Webster ,Indushal imperialism in Italy 1908-1915,Berkely,calif,university of California press,1975.

3. Robert craves,The middle collection:starm cententeries of the near east 1879-1929,Edwin published,New york ,1975.

ثالثا -المجلات و المقالات:

أ- باللغة العربية:

1. أبو شارب محمد علي،مراحل الإستعمار الإيطالي في ليبيا (1911-1943)،ع 2،مجلة الشهيد،منشورات مركز الجهاد،طرابلس،1981.
2. أبو عجيلة محمد الهادي،الأطماع الإستعمارية الأوروبية في ليبيا،مجلة البحوث التاريخية،ع 2،1995.
3. الأسدي سلام محمد علي، الغزو الإيطالي لليبيا بين التسويات الدولية والإستعداد العكري 1878-1911: دراسة تحليلية وثائقية، كلية التربية الأساسية، ع 13، جامعة القادسية،أيلول 2013.
4. أعواج مسعود محمد وآخرون، تاريخ ليبيا في العصر الحديث –للصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، المجلس الوطني الإنتقالي الليبي، 1433هـ-2012م.
5. الأمين ميلاد الأمين ابراهيم، الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الإحتلال الإيطالي قبل 1912،ع الثامن عشر،ج الثاني،مجلة البحث العلمي في الآداب،2017.
6. بغني عمر، ع الرابع، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبين.
7. بن موسى تيسير، الزراعة في ليبيا في العهد العثماني، ع التاسع ، مجلة تراث الشعب، ليبيا، 1983.
8. داهش محمد علي،عمر المختار وحركة المقاومة المسلحة في ليبيا منذ الإستعمار الإيطالي 1911-1931، المؤرخ العربي 13،تصدر عن الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب،ع 39، السنة الخامسة عشرة ، بغداد ،1409هـ-1988م.

9. دياب أحمد ابراهيم، من تاريخ الإستعمار الأوروبي في افريقيا، ع السادس، مجلة دراسات افريقية، المركز الإسلامي في الخرطوم، رجب 1415هـ- فبراير 1995م.
10. الذويبي خليفة، نماذج من وثائق التغلغل السلمي الإيطالي في طرابلس، ع 4، مجلة الوثائق والمخطوطات، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، 1990.
11. رضا محمد السعيد، موقف الصحافة العراقية تجاه ثورة المختار، آفاق عربية، 1981.
12. سالم فرج عبد القادر،الصحافة الإيطالية وموقفها من الغزو الإيطالي لليبيا 1910-1911، ع 23، السنة 11، مجلة الجامعة الأسمرية.
13. سالم فرج عبد القادر،دور بنك دي روما Banco di Roma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907-1911)، ع الأول، مج السابع،مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، 2008.
14. سويب محمد محمد،النشاط السياسي والثقافي للجالية الإيطالية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية،مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية.
15. صلاح صالح عبد المولى حسين، التمهيد الإستيطاني الإيطالي في ليبيا 1913-1932، ع الحادي عشر، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية المرج، جامعة بنغازي، نوفمبر 2016.
16. عابد سفيان،مجلة دراسات إفريقية، مخبر دراسات افريقية LEA، السنة الثالثة، ع السادس،جامعة الجزائر 2، ماي 2018.
17. قدارة فاتح رجب، الدولة العثمانية في بثار الشيخ الطاهر الزاوي، ع السادس عشر، مج الرابع، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، نوفمبر 2014.
18. قناوي أرويعي محمد علي، الشيخ عبد الحميد بن باديس وكفاح الشعي الليبي ضد الإحتلال الإيطالي 1911-1939، جامعة بنغازي، ليبيا.

19. قناوي أرويعي محمد علي، دور بشير السعداوي في مقاومة الإحتلال الإيطالي 1907-1912،ع 35، مجلة كلية الآداب،جامعة قارينوس، الجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 2011.

20. كريم مصطفى ،مسألة غزو ايطاليا الإستعماري لليبيا، ع6، المجلة التاريخية المغربية، 1976.

ب-باللغة الأجنبية:

1. Cappien Eng ,Italia-Età giolittiana –conquista della libia,Skula net,23/12/2010.
2. Giorgio gadoriniKstoria e civilta d'italia:L'étà giolittiana la guarra di libia,università della slevia opava.
3. Jean –pierre cassarino and Raffaella,del sarto,The governance of migration and border controls in the european-north african context ,Menara working papers,13 september 2018.
4. Nicola la banca,L'occupazione italiana della libia/videnza e colonialism 1911-1943,Mostra foto/documentaria a cura di costantino di sante ,8 novembre 2009,Palazzo medici R iccardi via cavour 3 firenze,Centro per l'archivo nazional e ghi studi storici (tripoli-libia).
5. Omer M EL SAKIT,Influences on the development of the libyan banking sector ,Journal of business nd management,volume 19,Issue 11,ver v(novembre 2017),libya.

6. Simona Berhe,Un impero di carte:l'immagine della libia nelle rivisite turstiche le vie d'italia e libia ,home page,27 september 2018,16:04.

رابعا -الرسائل الجامعية:

أ -باللغة العربية:

1. أمين قاضي شريفة،الإحتلال الإيطالي و المقاومة الليبية 1911-1951،مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر تخصص تاريخ معاصر،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2014-2015.
2. حنفي صالح محمود،الحركة الوطنية في ليبيا 1912-1931،رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة الإسكندرية،1977.
3. خيالة سامي هاشم،موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية-الليبية 1911-1912،استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث،1431هـ -2010.
4. دحدي سعود،البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842-1931)،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا-مغرب)،جامعة بن يوسف بن خدة،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،الجزائر،2009-2010.
5. الضاوي وفاء، ليبيا والحرب العالمية الأولى وتصاعد الحركة الوطنية ضد الإستعمار الإيطالي 1914-1918، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2015.
6. عبد السيد السنوسي مراجع ابراهيم، المقاومة الليبية للغزو الإيطالي في الفترة 1911 إلى 1918 في المدن شرق ليبيا: دراسة تحليلية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في التاريخ، جامعة أم درمان الإسلامي، السودان، 1433هـ-2012م.

7.العماري نصر الدين عمارة،تطور العلاقات الليبية الإيطالية: المحددات والأبعاد في الفترة 2000 وحتى 2010،رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2012.

8.القروي اسماعيل مولود، الغزو الثقافي الإيطالي لليبيا، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس، 1984.

9.لحمر سميرة، مجلة المنار وقضايا المغرب العربي-المسالة الطرابلسية نموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص حديث ومعاصر،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة الجزائر،2003-2004.

10. مدلل أحمد عطية،قوات الغزو الإيطالية و قوات المقاومة التركية في الحرب الليبية الإيطالية 1911، كلية الآداب،جامعة الفاتح، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2010.

ب-باللغة الأجنبية:

1. Kaitlyn Rabe ,la spada dell' Islam:Northem african Reaction to fascit interference during the Inter war period,Presented in partial fulfillament of the requirements for graduation with research distinction in International studies in the undergraduate colleges of ohio state university ,Departement of political science,April 2016.

2. Katrina elizabeth Anderson Yeaw, M.A,Women Resistance and the creation of new gendered frontiers in the making of modern libya 1890-1980, in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in history ,Adisseration submitted

to the faculty of the graduate school of arts and sicences of geogetown university, washington.D.C,15 November 2017.

البسملة:

الشكر

الاهداء

مقدمة .....

الفصل الأول: ليبيا قبل الإحتلال الإيطالي 1911م

المبحث الأول:الأطماع الإيطالية في ليبيا .....

- تبلور فكرة الإحتلال الإيطالي لليبيا .....
- أسباب و ذرائع الإحتلال .....

المبحث الثاني:الوسائل المنتهجة في الاحتلال الايطالي لليبيا.....

- المساومات الدولية للإنفراد بليبيا .....
- الأساليب الثقافية .....
- ممارسة النشاط الإقتصادي في ليبيا .....

الفصل الثاني: نشاط بنك دي روما banco di roma والإمتيازات الإقتصادية الإيطالية

المبحث الأول: التعريف بالبنك دي روما banco di roma ونشأته 1907م ....

المبحث الثاني: بنك دي روما والإمتيازات الإقتصادية الإيطالية.....

- النشاط التجاري.....
- شراء الأراضي.....
- النشاط الصناعي .....
- النشاط الزراعي .....
- النشاط الإعلامي (الطباعة والصحف) .....

المبحث الثالث: فشل البنك في مهمته .....

الفصل الثالث: بنك روما والإحتلال العسكري لليبيا 1911م

المبحث الأول:الضغط السياسي على الحكومة الإيطالية و تعجيل الغزو .....

1. الضغط على الحكومة الإيطالية.....

2. دور البنك في التعجيل بالغزو.....

3. المساومة والإبتزاز .....

4. مسؤولية البنك في إعلان الحرب.....

المبحث الثاني: قرار الغزو الإيطالي على ليبيا وحصيلة البنك من الإحتلال.....

1. قرار الغزو (الإنذار والرد على الإنذار والغزو).....

2. حصيلة البنك من الإحتلال ليبيا 1911.....

أ. الحصيلة .....

ب. مطالبة البنك بالتعويضات .....

المبحث الثالث: مصير البنك بعد الإحتلال البريطاني في ليبيا 1943م.....

خاتمة.....

قائمة الملاحق.....

قائمة المصادر والمراجع .....